

العدد (١٨) السنة الرابعة
تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
آب ٢٠٠٦

لبنان - فلسطين: جرائم كبيرة وصمتٌ أكبر!

ملف العدد:

المرأة الفلسطينية اللاجئة

رحلتها مع اللجوء، حقوقها، هويتها ودورها

ساهم في هذا العدد

١. د. روزماري صايغ (بيروت)
٢. د. إيلين كتاب (رام الله)
٣. تيسير نصر الله (نابلس)
٤. عروب العابد (عمان)
٥. جنان عبده – مخول (حيفا)
٦. ريما كتانة- نزال (نابلس)
٧. ايزابيل همفريز (لندن)
٨. رفعة أبو الريش (رام الله)
٩. رنين جريس (حيفا)
١٠. أنور حمام (نابلس)
١١. كلاوديا بينا (بيت لحم)
١٢. نداء أبو عواد (رام الله)
١٣. فايز أبو عون (غزة)
١٤. رشا حلوة (عكا)
١٥- منجد جادو (بيت لحم)

الافتتاحية

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان هدف إسرائيلي غير معلن

لقد أصبح من الواضح إن الأهداف الإسرائيلية والأمريكية، على الرغم من تقلبها أو اختلاف صيغها، اكبر وأوسع من الأهداف المعلنة للحرب العدوانية على لبنان. وانه من الملاحظ أيضا أن تلك الأهداف المعلنة للحرب لم تتضمن؛ كما لم يفصح المسئولون الاسرائيلون في تصريحاتهم من قريب أو بعيد عن نيتهم تجاه المخيمات الفلسطينية أو ما تبقى من فصائل المقاومة الفلسطينية. من جهة أخرى يلاحظ إحجام بعض المحللين والسياسيين على اختلافهم عن تناول وضع الفلسطينيين في لبنان ومستقبلهم أو تحفظ البعض على أو إسقاط البعض الآخر له كليا من القراءة الاستراتيجية للحرب وما قد تؤول إليه من تسويات أو اتفاقات أو نتائج بصرف النظر عن طبيعتها. فهل المخطط الإسرائيلي في جوهره وأبعاده خال من البعد الفلسطيني على المستوى اللبناني؟ بكلمات أخرى: أين اللاجئون الفلسطينيون من المخطط الإسرائيلي-الأمريكي أو ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد؟

بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من العدوان، بدأت تظهر بعض الإشارات وان كانت عامة جدا تدلل على أن البعد الفلسطيني سواء في المعادلة اللبنانية-الإسرائيلية أو في معادلة "الشرق الأوسط الجديد" ليس مجرد عامل حاضر موضوعيا بل ومحوري أيضا. والسبب كما عبر عنه الرئيس اللبناني العماد إيميل لحود أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي على المستويين الإقليمي والدولي وان نصف مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في لبنان ويشكلون عنصر أساسي في المعادلة اللبنانية.

في ذات الوقت، فإن وضع الفلسطينيين في لبنان الغائب أو المغيب من التصريحات السياسية المتصلة بالحرب الدائرة، لا يعني بالضرورة انه مسقط من الحسابات الإستراتيجية الإسرائيلية-الأمريكية وذلك لسببين: الأول؛ ان الحرب على لبنان، وان تركزت على حزب الله، هي حرب على فكرة أو ايدولوجيا المقاومة. بهذا المعنى يمكن للمتمعن أن يرى المخيمات/المقاومة الفلسطينية وموقعها في المعادلات: اللبنانية- الفلسطينية، اللبنانية- اللبنانية، والفلسطينية- الإسرائيلية وذلك عبر رصد الحلقات الموصلة ما بين حرب العام ١٩٨٢ والحرب الحالية، وحلقات أخرى تطمح الى فرض "حل أحادي الجانب" كما تريده إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

والسبب الثاني؛ أن المخيمات الفلسطينية في لبنان، كوجود على اقل تقدير، تتقاطع مع كل خطوط وتفاصيل خطة "أمركة" لبنان والمنطقة بأسرها. ضمن هذا السياق يمكن القول بثقة أن المخطط الأمريكي المعد للبنان أو بإطاره الأوسع "الشرق الأوسط الجديد" لا يستثني البتة الوجود الفلسطيني في لبنان، بل على العكس من ذلك يقع الأخير على سلم أولوياته. وعليه، يمكن القول أن البعد الفلسطيني، وان كان غير معلن يبقى حاضرا في المخطط الأمريكي- الإسرائيلي من وراء الحرب.

في ذات الوقت، وإن نظرنا إلى أبعد من مشاهد الدمار الحاصلة في لبنان، باتجاه ما ترسمه إسرائيل وأمريكا، فإننا نستطيع أن نجزم مرة أخرى أن ما فشلت به هاتان الدولتان من تمريره على الأرض على مدار عمر اللجوء الفلسطيني، لن ينجح به هذه المرة أيضا. لأنه في مواجهة النضال من أجل العدل وإحقاق الحقوق لا ينفع منطق "إن لم تطبق أهدافك بالقوة، ستطبقها بمزيد من القوة".

"هيئة التحرير"

جرائم ضد الإنسانية ترتكب بحق فلسطينيي قطاع غزة



مجازر وتدمير في قطاع غزة (الأيام)

بيت لحم، "بديل". تفيد المصادر المعنية والمختصة، المحلية منها والدولية أن جرائم الاحتلال الإسرائيلي المرتكبة في غزة ولبنان لا تشكل مجرد جرائم حرب وفق القانون والعرف الدوليين وحسب، وإنما تعتبر جرائم ضد الإنسانية. هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجرائم ضد الإنسانية هو إصطلاح قانوني أدخل إلى قاموس القانون الدولي بعيد الحرب العالمية الثانية ليشمل كل الجرائم المناقضة للضمير الإنساني سواء المنصوص عليها أو تلك المعروفة عرفا أو تلك المبتكرة بصرف النظر عن صفة مرتكبها أو مكان وزمان ارتكابها وبغض النظر أيضا عن المبررات المسوقة في معرض ارتكابها؛ إنها جرائم تتحدد بطبيعتها وليس بحجمها. فبحسب عدد من المؤسسات الإنسانية، بلغت جرائم إسرائيل حدا لا يمكن معه التعاطي مع المبررات المزعومة لا في شكلها ولا في مضمونها. يأتي هذا التقرير الإخباري ليلقي الضوء على أبرز الجرائم المرتكبة.

إستهداف المدنيين

بحسب ما أوردته بعض الوكالات والمنظمات الدولية كمنظمة مراقبة حقوق الانسان ("هيومن رايتس ووتش") ومنظمة العفو الدولية ولجنة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فقد اتخذت الآلة الحربية الاسرائيلية من المدنيين الآمنين هدفا مباشرا لها. وفي هذا ما يؤكد ويدعم ما ورد في التقرير الصادر عن وزارة الصحة الفلسطينية في مطلع الشهر الجاري والذي يبين أن شهر تموز كان شهرا داميا مثخنا بالجراح والمعاناة. فقد تميز باستمرار الاستهداف للأسر الآمنة والطواقم الصحية وارتكاب المجازر المروعة بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية وإغلاق المعابر وتعريض حياة المرضى والأطفال للخطر بسبب نقص المواد الغذائية. فقد بلغت حصيلة الشهداء خلال تموز ١٧٧ شهيداً من بينهم ٤٤ شهيداً من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً فأقل أي بما يعادل (٢٤,٤٪) من إجمالي الشهداء، وأصيب ١،٠١٠ جريحاً من بينهم ٣٣١ جريحاً من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً فأقل أي ما نسبته (٣٢,٨٪) من إجمالي الجرحى. كما وصل إلى المستشفيات ٣ شهداء و٢٣ جريحاً تتراوح أعمارهم بين ٣ شهور حتى ٤ سنوات.

وبحسب اللجنة الدولية للصليب الاحمر، ووزارة الصحة الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان العاملة في غزة فإن قوات الاحتلال تتبع سياسة العقاب الجماعي بصورة غير مسبوقة؛ ولعل من ابرز ملامح تلك السياسة تعرض العديد من المدنيين الفلسطينيين المعاقين إلى الخطر الحقيقي، حيث استشهد ٤ معاقين في قطاع غزة دون اقترافهم أي عمل يبرر لجنود الاحتلال قتلهم. وقد سقط ١٢٨ شهيداً نتيجة القصف المكثف من سلاح المدفعية والطائرات الحربية من نوع أباتشي وإف ١٦. وأنه لوحظ إرتفاع أعداد الشهداء والجرحى للشهر الحالي من ٢٠٠٦ بمعدل زيادة ٢٢٢ ٪ بين الشهداء في حين أن معدل الزيادة بين الجرحى كانت حوالي ٢١٩ ٪ عن نفس الفترة. هذا وقد سلطت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين الضوء على الاستهتار المطلق بحياة الاطفال من قبل الاحتلال وقواته مؤكدة أن استشهاد ٣١ طفلا خلال تموز وحده يستدعي محاسبة إسرائيل من قبل المجتمع الدولي ولا تكفي مجرد الإدانة للفعل.

استهداف البنية التحتية والمرافق المدنية العامة والخاصة

يمكن تلخيص أبرز تلك الانتهاكات والجرائم فيما يلي:

– تدمير مباني وزارة الداخلية والخارجية والاقتصاد الوطني ومكتب رئيس الوزراء في غزة، وتدمير عدة مؤسسات تعليمية من بينها مبان تابعة للجامعة الاسلامية ودور رياض للاطفال.

– تدمير محطة توليد الكهرباء، والتي توفر ٤٥ ٪ من استهلاك الطاقة الكهربائية في قطاع غزة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن نصف السكان. وان الاستهداف المتكرر لشبكات ومحولات الكهرباء في جميع أنحاء القطاع الأمر الذي تمتد آثاره المدمرة إلى سائر القطاعات الإنتاجية والمرافق الحياتية ويهدد بوقوع كارثة بيئية تنجم عن ذلك.

– تدمير ستة جسور رئيسة في وسط وشمال القطاع، وتدمير عدة طرق تربط بين مناطق تنقل السكان المدنيين.

– تجريف مئات الدونمات الزراعية في عدة مناطق من القطاع، وتدمير عشرات المنازل السكنية.

– تدمير مقر المقاطعة في نابلس بعد تفجيره، وتدمير عدة مباني حكومية ومقرات أمنية.

– نزوح جماعي للعائلات من منازلها في رفح وبيت حانون وبيت لاهيا.

– إنذارات من المخابرات الإسرائيلية عبر الهواتف النقالة والهواتف الأرضية للسكان المدنيين في قطاع غزة، بإخلاء منازلهم قبل قصفها.

في هذا الصدد، أصدرت عدة مؤسسات دولية بيانات منددة ومحذرة من خطورة التصعيد الإسرائيلي. فقد اكد مركز الميزان لحقوق الإنسان على خطورة تصريح قوات الاحتلال العلني باستهداف البنايات السكنية، بالرغم من أنها كانت تستهدف على مدار السنوات الخمس المنصرمة المنازل السكنية والمنشآت المدنية الأخرى، "إلا أنها كانت دائماً تحاول أن تخفي هذا الاستهداف أو أن تبرره باستهداف مطلوبين إلا أنها الآن لا تتورع عن القيام بذلك حتى دون أن تكلف نفسها عناء التبرير". من جهته، قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتقدم بطلب للنيابة الإسرائيلية تمهيدا للتوجه للمحكمة الإسرائيلية العليا في محاولة منه لإنصاف المواطنين الفلسطينيين وضمان تمتعهم بحقوقهم وجبر الضرر عنهم. ويرى المركز أنه منذ لجوء إسرائيل لأسلوب تبليغ سكان المنازل السكنية هاتفياً قبل هدمها بفترة وجيزة بدءاً من مساء يوم ٢٣ يوليو ٢٠٠٦، فقد أدى فعلياً إلى هدم ١٠ منازل تأوي عشرات الأفراد، في مناطق مختلفة من أنحاء قطاع غزة. ولم تقدم إسرائيل في أية مرة من المرات التي استهدفت خلالها أي من هذه المنازل، دليلاً واحداً يمكن أن ينظر له كمبرر لاستهدافها.

استخدام الأسلحة المحرمة دوليا:

في آخر زيارة قامت بها المفوض العام لوكالة غوث وتتشغيل اللاجئين– الأونروا السيدة كارين أبو زيد لقطاع غزة في مطلع آب الجاري، حيث رافقها السيد جون جنج، مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أوضحت أبو زيد أن كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة قد أبلغها بأن ما يحدث شيء خطير جداً، كما أشارت إلى أن العالم يركز على ما يدور الآن في لبنان، وأنها جاءت إلى قطاع غزة للتركيز على ما يحدث فيه. وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أن السيدة أبو زيد قد دخلت غرفة العناية المركزة بمستشفى الشفاء، ورأت أناساً مقطعة الأيدي والأرجل، وهو ما لم يحدث في الانتفاضة الأولى، مؤكدة على أنهم يريدون أن يعرفوا ما يحدث لكي يسلطوا الأضواء على هذا الحدث. ونوهت أبو زيد، إلى أن منظمة الصحة العالمية على اتصال مع إدارة مستشفى الشفاء، وهناك عملية متواصلة للكشف عن استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للأسلحة المحرمة دولياً.

المعاناة اليومية الناشئة عن الحصار

تؤكد تقارير لجنة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لهيئة الأمم أن الحصار البري والجوي والبحري المفروض على قطاع غزة يتسبب في مفاقمة المعاناة الإنسانية للسكان. فوفقا لها فان السلطة الفلسطينية عاجزة عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات الحياتية للسكان بسبب الحصار الدولي المستمر وبسبب إحجام إسرائيل عن تحويل العائدات الضريبية المستحقة للسلطة. فوفقا لها فان ٧٩٪ من العائلات الفلسطينية في القطاع تعيش تحت خط الفقر، وأن إرتفاع نسبة البطالة إلى ما يزيد على ٤٠ ٪ يحرم العائلات من شراء المواد التموينية والغذائية اللازمة لقوتهم اليومي. إن المعاناة المتفاقمة دفعت عددا من المؤسسات الحقوقية إلى دعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الإنسانية الحكومية وغير الحكومية للتدخل العاجل لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والضغط الفوري عليها للسماح بالتدفق الفوري والعاجل لإمدادات المحروقات والغاز وإرسالات الأدوية والأغذية إلى سكان قطاع غزة المدنيين، وذلك إعمالاً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

من جهة ثانية، لا زالت الهيئات المختلفة الرسمية والأهلية تناشد المجتمع الدولي للتدخل لحل أزمة المعابر الحدودية. فلم تقتصر الأعمال و الممارسات الإسرائيلية الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني على القتل والتدمير والتجريف، بل مارست سياسة الحصار والإغلاق الشامل للأراضي الفلسطينية، تلك السياسة التي أصبحت من أبرز جرائم العقاب الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وحتى بعد إخلائها قطاع غزة من طرف واحد والقبول بوجود مراقبين دوليين على معبر رفح الحدودي المنفذ الوحيد لحوالي ١,٥ مليون فلسطيني إلى العالم الخارجي وتوقيع اتفاقية خاصة بالمعبر مع السلطة الفلسطينية العام الماضي تنظم حركة المرور من وإلى قطاع غزة إلا أن الحكومات الإسرائيلية ضربت بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بينها وبين الفلسطينيين فلم تلتزم بأي منها، إذ قامت إسرائيل بإغلاق معبر رفح الحدودي أمام السكان والبضائع.

وعن المعاناة التي يسببها إغلاق المعبر للفلسطينيين أكد محمد رباح مدير الارتباط المدني في معبر رفح أن هذه المعاناة كبيرة جدا ومليئة بالألم والحزن إذ تسبب في إحداث أزمة بين صفوف المواطنين الذين أصبحوا عالقين على جانبي الحدود خاصة أن جزءا كبيرا منهم نفذت أموالهم وآخرين مرضى ذهبوا للعلاج في جمهورية مصر العربية إضافة إلى الأطفال والنساء وكبار السن الذين تقطعت بهم السبل ولا مأوى لهم، عدا عن الطلاب الجامعيين من أبناء قطاع غزة الذين حرموا من إكمال تعليمهم في الخارج بسبب إغلاق المعبر. و بحسب آخر التطورات وبعد ان تم الاتفاق على فتح المعبر في مطلع آب فان اسرائيل كانت قد أبلغت السلطات الأوروبية والفلسطينية بعدم فتحه بذريعة وجود إنذارات ساخنة؛ وما زال الأمر معلقا.

لبنان يتحول إلى رُكام، وسكانه إلى نازحين

إحصائيات أولية خطيرة تُجمِل ثلاثة أسابيع من العدوان

بيت لحم، "بديل". على الرغم من التفات العالم بأسره وعلى الرغم من تركز نشاطات المؤسسات الدولية والإعلامية على ما يجري في لبنان إلا أن أيا منها لا يملك إحصاءات دقيقة ونهائية لحجم الجرائم المرتكبة ليل نهار برا وبحرا وجوا. ليس الأمر بسبب استمرار العدوان وحسب، بل بسبب ما تفرضه إسرائيل من حصار على المعلومة وما تقوم به من غارات تستهدف خنق الحقيقة وطيها أو حجبها عن الأنظار، ولو لحين، بانتظار تحقيق أهدافها. يأتي هذا التقرير مستندا إلى آخر الإحصاءات والتقارير الموثقة إلا انه وبطبيعة الحال غير نهائي؛ فما خفي من المعاناة وما دفنته الطائرات والقذائف أعظم، وما الغرض منه الا تسليط الضوء على ابرز الجرائم المرتكبة بحق لبنان وتماثلها مع هذه المرتكبة بحق قطاع غزة وسكانه على يد نفس الآلة الحربية الإسرائيلية.

الشهداء والجرحى

أفادت مصادر وزارة الصحة اللبنانية أن حصيلة الشهداء في اليوم العشرين للحرب تزيد على ٧٤٠ شخصا. وان عدد الجرحى يزيد على ١٨٠٠ جريح. وقد بينت الوزارة في بيانها المذكور أن نسبة الأطفال دون سن الثامنة عشرة من الشهداء تقارب ٣٧٪ وهي مرشحة للازدياد بسبب تعمد استهداف المدنيين وإفناء أسر عن بكرة أبيها. كما وأوضحت مصادر المقاومة أن عدد الشهداء من المقاومين قد بلغ ٥٧ شهيدا. وأوضحت مصادر الجيش اللبناني أن ٣٢ جنديا قد استشهدوا خلال نفس الفترة. من جهته، أعلن مدير عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر العاملة في لبنان عبر أن النسبة الأكبر من الشهداء هم من السكان المدنيين. وأضاف أن تدمير الطرقات والجسور واستهداف المركبات المتحركة يحول دون قيام اللجنة بمهامها.

الممرات الآمنة للإغاثة الإنسانية:

من جهته، أفاد بيان يان إيجلاند، مبعوث الأمين العام للشئون الإنسانية، الصادر في ٢٥ تموز أن "هذه الأضرار في الطرقات ستحول دون إيصال الأمم المتحدة إيصال مساعداتها الإنسانية مع مساعدات الحكومة اللبنانية خلال الأسابيع القليلة المقبلة خصوصا إلى المناطق البعيدة في جنوب لبنان". ولعل في هذا ما يفسر قول غازي العريضي، وزير الإعلام اللبناني، حيث قال: "أن الممرات الآمنة بقصد توفير الاغاثة للسكان المدنيين ما هي إلا محض افتراء ودعاية".

النازحون:

تتحدث المصادر على اختلافها عما يزيد عن ٨٠٠ ألف نازح هجروا قسرا ليس بغرض تجنيبهم خطر العمليات العسكرية إنما ، كما أفادت تقارير شبكة المنظمات الإنسانية غير الحكومية، بغرض احتلال الجنوب اللبناني والضغط على المقاومة والحكومة بما يتنافى مع مواثيق جنيف والقانون الدولي عموما. وقد أشارت المنظمات الأهلية اللبنانية في بيان لها في ٢٧ تموز من أن استهداف المدنين وبيوتهم وحافلاتهم ومن ثم الطلب منهم بالمغادرة تحت نيران القصف الكثيف والمتواصل يدحض الادعاءات الإسرائيلية القائلة أن الترحيل يهدف إلى تجنيب المدنيين مخاطر الحرب. وفي هذا الصدد أفادت وكالة إنسان أون لاين انه لمن سخرية القدر أن يتحول النازحين اللبنانيين إلى لاجئين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بلدهم، حيث لجأ بعض النازحين إلى المخيمات في صور وصيدا لعدم توفر أماكن لإيوائهم بعدما غصت المدن الرئيسية بآلاف العائلات التي شردها القصف الإسرائيلي من منازلها.

الدمار:

في الأيام الخمس الأولى للحرب قدرت الأوساط اللبنانية حجم الخسائر المادية بمبلغ يترواح ما بين ٣-٤ مليار دولار أمريكي في حين أن الأوساط نفسها الآن ليس بوسعها تقدير الخسائر وتكتفي بالقول كما جاء على لسان وزير التجارة اللبناني في صحيفة السفير (٢٩ تموز) "أن الخسائر أكبر وأكثر مما يمكن تخيله".



ومجازر أخرى في لبنان(قرية مروحين) (الأيام)

عُرس قانا الجديد

بقلم: رشا حلوة *

قانا، عروسٌ جميلة من لبنان. تسكن في جنوبه، في بيتٍ متواضع كبيوت كل عشاق الجنوب. كما تعلمت العربية والحساب والجغرافيا... علمّوها في المدرسة حبّ الوطن والأرض، والإخلاص لهما ايضا. كانت قانا تكتب، ولا تنشر. لها العديد من الصديقات في المنطقة الجنوبية: بنت جبيل، مروحين، عيترون، مرجعيون وغيرهن. منذ أن أنهين المدرسة ولهن نفس البرنامج اليومي: يستيقظن في الصباح الباكر، في كل مرة تستيقظ إحداهن قبل الأخريات، تُجهز نفسها أولاً وتوقظهن جميعًا ليذهبن إلى الليطاني. يغتسلن بماء النهر، يلوحن ضفائرهن بالشمس الجنوبية، يملأن الماء ويحضرنه إلى البيوت. تعودن السير بين الحقول في طريق العودة حاملات معهن طعامًا وكتبًا، إن كان لديهن المزيد من الوقت. قانا كانت الأكثر حيوية، لها ضحكةً تستهوي سماء لبنان وتُداعب مياه الليطاني. أما الباقي فيتسمنَ بهدوء النفس، ولكن مزاجهن قابل للتغيير عند لقائهن بقانا. في أحد الأيام، قبل عشرة سنوات او أكثر قليلا، عندما أعلن الربيع قدومه المنتظر بزغرودة من نيسان وشوق من قانا وصديقاتها لرؤيته، قررت قانا بأنها ستكون أول من تستيقظ، لتذهب لإيقاظهن جميعًا.. فنيسان قد قرع الجرس!

في مساء ذاك اليوم، لم تعرف عيونها النوم لأنها كانت تفكر وتنتظر اليوم الآتي. فجأة سمعت أصوات غريبة ومرعبة لم تعتد عليها من قبل. أصوات أقدام سريعة، خطى تدب على الارض دبا. طرق شديد على الباب يزلزل الأركان ولا يهدأ. لن أفتح الباب! أهلي ليسوا في البيت. أين الملاذ؟ حاولت أن تجد شيئا يطمئنها فما كان لها الا ان تختبئ تحت غطاء السرير. كانت ترتجف كلما تزايد الطرق. أدركت أن الطارق ليس زائرا ولا ضالا؛ انه يصر على كسّر الباب. ويلي ليس لي أن اصرخ وحتى أن فعلت فلن يسمعني أحد. انكسر الباب..!

اقتحم الصوت، الزلزال، الهول غرفتها. ضاعت التفاصيل. لا وجه ولا عيونٌ للقادم. الظلام ، كتل الرماد، الدخان، مزق اللحم والثياب، وقهقهة الريح كلها ابتلعت أنات الموت. لم يبق سوى دوي وهدير يطن باذنيها. صوت يعاودها متبجحا: في المرة القادمة سيكون اللقاء جهنميا... انتظريني!

جاء الجميع في الصباح، لقد قلقت صديقاتها عليها. كانت قد وعدتهن بأن تتولى مهمة إيقاظهن. علم الجميع بما حدث لها. كل القرى الجنوبية، حتى صديقتها بيروت التي لم تراها منذ زمن علمت بما مرّ عليها. كل صديقاتها العربيات: دمشق، عمان و بغداد.. أما القدس فلقد عاودتها تفاصيل دير ياسين فبكت عليها كثيرًا. ما اشبه اليوم بالامس!

ما كان العطف قليلا ، ولكن لم يدرك أحد حالها. مرّت الأيام، ولم تتحدث قانا مع أحد. التزمت الصمت والقراءة. تتجول بين ما تبقى من الحجارة التي عشقتها يومًا. تبحث عن أشلائها المتناثرة؛ أشلاء جسدٍ غض فحمه لهب الشواء المستعر. كانت تبحث عن بقايا حياة نسيتها عندً الليطاني. ترى ما شكل الطريق؟ ما لون السار؟

لم تعد ترافق بنت جبيل، مروحين، عيترون ومرجعيون إلى النهر. تركتهن يمارسن أيامهن بدونها. عشر سنوات تحاول قانا أن تمشي بين ما تبقى منها منذ نيسان ١٩٩٦ لتُجمع أشلاء ألمها ومأساتها هي وحدها. عشر سنوات وهي تدور بين الناس لا تحدثهم عن شيء، يكفي أن تمرّ بينهم لتُحدث الأمهات أولادها عن "يوم قانا". يسأل الأطفال: "ما بها حزينة؟"، "لماذا لا تضحك ولا تبتسم لنا؟". لقد حفظوا قصتها. الدوي في اذنيها لا يكل ولا ينام قد يفارقها لحظاتٍ معدودة حتى يعاود الانطلاق هادرا: سيكون اللقاء جهنميا... انتظريني! تخاف أحيانًا. وأحيانًا تتشكك في الصوت واحيانا أخرى تتوسم خيرا بعقول الناس والعالم وبالغد.

تأتي أخبار من قريب، تعلم بأن صديقاتها يتعرضن لحالات شبيهة بحالتها قبل عشر سنوات. تُسرع إلى بيتها. تدخل غرفتها وتلملم ما تبقى من حياة. تنشرها في زوايا متفرقة. يتجمع أهل الحي في بيتها. يستأنسون بها وتأنس بهم.

جاء الليل. الساعة الواحدة صباحًا. جميع أهل الحي متجمعون في بيت قانا.. لم يُسمع احد هذه المرة صوت أقدامه، ولم تُطرق الأبواب بشدة. ارتاحت قانا قليلاً. اعتقدت أنه لن يأتي خوفًا من الناس الموجودين في بيتها. رُسمت صورًا من الراحة على وجهها ووجه المحيطين بها. فُتح الشباك فجأة. شباك في مكان غير الشباك . ماتت قانا. لا لم تمت! لكن الجميع شاهد وصمت.

ماتت قانا، فهي لن تخاف بعد اليوم من مرة أخرى. مرتين تكفي لتُقتل هذه العروس، وليُقتل الشاهدون عليها. ستولد قانا جديدة غدًا، ليعلموها في المدرسة عن حب الوطن والأرض والقضية، وعن المرأة التي سُميت على اسمها تقديرًا وتأكيدًا للصمود. ستحلم قانا الجديدة بغدٍ أجمل، تذهب فيه مع صديقاتها إلى الليطاني، وتعود إلى البيت بأمان. لم يشاهد أحد قانا وهي تنثر بقايا الحياة.

* رشا حلوة هي كاتبة وصحفية مقيمة في مدينة عكا.

جريمة العصر في لبنان وفلسطين

بقلم: د. سليم الحص*

يُحكى عن جرائم في حق الإنسانية، تُسمى إرهابًا. وما تعرض له لبنان منذ ١٢ تموز ٢٠٠٦ كان شريطًا لجريمة من أفظع الجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية، متميّزة بحجمها واستهدافاتها والأدوات والأساليب المستخدمة في تنفيذها، وكذلك بأصدائها وارتداداتها على مراكز القرار في العالم وردات الفعل حيالها داخل بلدنا وفي الجوار العربي كما في سائر أقطار العالم.

المنطلق كان عملية فدائية نظيفة: فريق من المقاومين من حزب الله يجتاز الخط الأزرق في الجنوب اللبناني فيهاجم آلية عسكرية إسرائيلية فيُردي بعض أفرادها ويلقي القبض على جنديين يعود بهما أسيرين برسم المبادلة مع أسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية بينهم سمير القنطار الذي انقضى على وجوده في غياهب المعتقلات الصهيونية ٢٧ سنة، ولا أمل يُرجى في الإفراج عنه في الأفق المنظور. كان يمكن أن يقضي ورفاقه بقية العمر في السجون الإسرائيلية.

أعلنت إسرائيل، ومعها حليفتها أميركا، أن ما جرى هو بمثابة عمل حربي أو إعلان حرب. فأطلقت آلة الإبادة والتدمير الجامحة في وجه لبنان واللبنانيين، فسقط مئات القتلى في صفوف المدنيين، بينهم الأطفال والنساء والشيوخ والعجزة، وكان تدمير منهجي للمرافق والبُنى التحتية فما سَلِم جسر أو طريق أو مزرعة أو معمل أو شاحنة أو سيارة إسعاف، وانصبّت الحمم على الأحياء الآهلة فقوّضت المنازل على رؤوس قاطنيها، واستهدفت هوائيات وسائل الإعلام للحؤول دون وصول صور ما يدور من فواجع إلى مرأى العالم. فإذا بالقتلى في صفوف العزّل الأبرياء الآمنين بالمئات، وإذا بالجرحى بالألوف، منهم من قضى تحت الأنقاض ومنهم من لم يحظ بالوصول إلى مستشفى أو مستوصف أو الحصول على أدنى عناية طبّية. وإذا بالمهجّرين من منازلهم بمئات الألوف نازحون إلى حيث لا يعرفون، طلبًا للنجاة، بعضهم يأوي في العراء، وبعضهم في مبانٍ مدرسية وبعضهم في مبانٍ مهجورةً، يفتقرون إلى لقمة العيش وشربة المياه والدواء، وكثير منهم يفتقد أنسباء وأصدقاء لا يدرون ما حلّ بهم.

سرت بين الناس في لبنان أقاويل تُحمّل المقاومة، حزب الله، مسؤولية الكارثة التي حلّت. فلولا خطف الأسيرين لما كان ما كان. وكان في هذه الأقاويل ضمنًا تبرير وأعذار للعدو الإسرائيلي في ما ارتكب من جرائم في حق الإنسانية. وبعض الدول المحابية لإسرائيل والمتربّصة بلبنان سمّت العملية عملاً حربيًا أو إعلان حرب. عجبًا! كان لبنان قبل الحادثة يتعرّض بوتيرة شبه يومية لاعتداءات يومية من جانب سلاح الجو الحربي الاسرائيلي، فيخرق جدار الصوت ويروّع الآهلين ويصوّر ما شاء أن يصوّر من المنشآت والمرافق اللبنانية استعدادًا لمثل العدوان الذي يشنّه علينا في اللحظة التي يختارها. وهتكت ساحتنا الداخلية بشبكات تجسس ارتكبت جرائم منكرة في لبنان بهدف إشعال الفتن، وقد وضع الجيش اللبناني يده على شبكتين منها تمتلك تجهيزات متطورة.

وما كنا نسمع مسؤولاً في العالم المتحضّر يستنكر الخروقات الإسرائيلية، أو يبدي حراكًا لوقفها. وما كان مسموحًا للبنان تقديم شكوى بها أمام الأمم المتحدة. فالدولة العظمى بالمرصاد، جاهزة للحيلولة دون طرح الشكوى أو تعطيل مفعولها باستخدام حق النقض ضد أي قرار قد يصدر بإدانة الدولة العبرية. وكانت مياهنا الإقليمية معرّضة دومًا للانتهاك من أسطول إسرائيل البحري يوميًا. ولبنان ساكت ليس من حقه أن يشكو أو يتظلّم.

إلى كل ذلك بقيت إسرائيل رابضة فوق أرض تحتلها في مزارع شبعا ونقاط أخرى، متذرّعة بفنّيات أخرجت تلك المناطق من حيّز القرار ٤٢٥ الذي أعلن مجلس الأمن إتمام تنفيذه عند التحرير في عام ٢٠٠٠ وأدخلتها في حيّز القرار ٢٤٢ بحجة أن تلك الأراضي احتُلّت في الظروف التي احتلت فيها إسرائيل الجولان السوري عام ١٩٦٧ ولم تحتلها مع احتلال الجنوب اللبناني عام ١٩٧٨ فيما سُمّي عملية الليطاني، ولذلك فهي تخضع للقرار ٢٤٢ ولا تخضع للقرار ٤٢٥ . هكذا كان لبنان، ولا يزال، في حالة حرب مع إسرائيل وكانت بعض أرضه محتلّة، وكان يتعرّض لاعتداءات شبه يومية جوًا وبحرًا وأحيانًا برّا. وما كان العالم يرى في شيء من ذلك عملاً حربيًا أو إعلان حرب. خطف الجنديين الإسرائيليين فقط كان عملاً حربيًا وبمثابة إعلان حرب.

قيل إن خطف الجنديين كان خطيئة تسببت بكل هذه الكوارث. أما الحقيقة فهي أن لا سبيل إلى تحرير الأسرى اللبنانيين إلا بالتبادل. وإسرائيل لا تعفّ عن التبادل. فقد سبق أن أجرت عمليات تبادل مع حزب الله غير مرة في الماضي، بادلت فيها أسرى بأسرى لا بل أيضًا أسرى بجثث لقتلى إسرائيليين.

خُطف جنديان إسرائيليان فكان ما كان من كوارث صُبّت على لبنان. ماذا لو قتل مجرم لبناني أحد الإسرائيليين؟ ماذا كان سيحصل؟ هل يُباد شعب لبنان وتُدمّر منشآته ومرافقه وممتلكاته في المقابل؟ هل كانت عملية قتل، يشهد العالم مثلها يوميًا في كل مكان، ستكون سببًا لعقاب جماعي يتعرّض له الشعب اللبناني بمنتهى القسوة والوحشية؟ والواقع أن أحدًا لم يقتل، بل وقع جنديان في الأسر بقصد المبادلة مع أسرى لبنانيين في المعتقلات الصهيونية. وقد تعهّدت الحكومة اللبنانية القائمة في بيانها الوزاري العمل على تحرير الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ولكنها لم تستطع شيئًا في هذا السبيل. لا يجوز للبنان أن يأسر جنديين من أجل مبادلتهما، فيما إسرائيل تحتفظ بأكثر من تسعة آلاف سجين عربي، بينهم فتيات وأحداث، وبينهم مواطنون من شتى التابعيات العربية، وبينهم لبنانيون.

الجرائم التي تنفّذها إسرائيل في لبنان وفلسطين تندرج في باب العقاب الجماعي لشعب بأسره، وهذا من المحرّمات في القانون الإنساني الدولي، تحظّره اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي وقّع عليها لبنان كما وقّعت عليها إسرائيل. وإسرائيل تنتهك حقوق الإنسان بأبسط مفاهيمها في كل ما ترتكب من جرائم ضد الإنسانية. مع ذلك فالعالم يتفرّج. ولا يُبدي حراكًا.

اختطفت المقاومة الفلسطينية جنديًا إسرائيليًا، في عملية فدائية نظيفة لم يُصب فيها مدني يهودي واحد بأذى، والجندي كان يرابط على حدود غزّة يمارس في حق أهل الأرض كل ألوان المضايقة والتنكيل وحتى التجويع. فكان هذا أيضًا في نظر العالم المتحضّر عملاً حربيًا لا بل إعلان حرب. فإذا بقطاع غزّة يتعرّض لعدوان إسرائيلي غاشم هتكت فيه الدولة العبرية حقوق الإنسان بأبسط مفاهيمها وارتكبت من الجرائم في حق الإنسانية ما لا يوصف. كل هذا مبرر بأسر جندي يُراد مبادلته بأسرى فلسطينيين من الفتيات والأحداث.

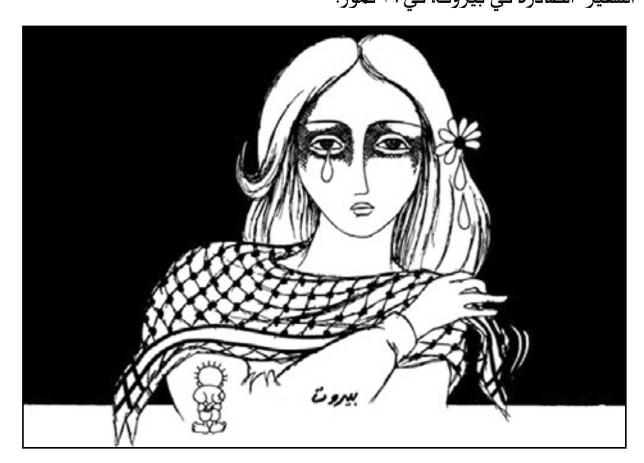
هكذا، كما في لبنان، كذلك في فلسطين. والحكّام العرب في الحالتين أكثرهم غافلون أو غير عابئين أو متواطئون.

الجرائم التي تنفّذها إسرائيل في لبنان وفلسطين تندرج في باب العقاب الجماعي لشعب بأسره، وهذا من المحرّمات في القانون الإنساني الدولي، تحظّره اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي وقّع عليها لبنان كما وقّعت عليها إسرائيل. وإسرائيل تنتهك حقوق الإنسان بأبسط مفاهيمها في كل ما ترتكب من جرائم ضد الإنسانية. مع ذلك فالعالم يتفرّج. ولا يُبدي حراكًا. أمّا الدولة العظمى، أميركا، التي تعطي العالم دروسًا يومية في القيم الحضارية، وتحديدًا في الحرية والديموقراطية والعدالة وسائر حقوق الإنسان، فإنها تشجع إسرائيل وتحرّضها على المضي قدمًا في حربها الشعواء على لبنان، أو في جرائمها المنكرة ضد الإنسانية، ونسمع الرفض لوقف إطلاق النار من مسؤولي الدولة العظمى. فإذا بالمندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة جون بولتون يقول تكرارًا: لم يحن أوان وقف النار. وإذا به يقول أيضًا أنه لا يجوز "أخلاقيًا" المساواة بين ضحايا القصف الإسرائيلي من اللبنانيين وبين ضحايا القصف اللبناني من الإسرائيليين. كأنما الإسرائيليون من بني البشر أما اللبنانيون فمن البعوض. وصاحب هذا الرأي، ويا للمفارقة، حظي منذ فترة من الزمن بتكريم من فريق لبناني أهداه درع الأرز على إنجازاته. المأساة اللبنانية وحّدت بين اللبنانيين. كان القصد من الحرب إثارة فئات لبنانية على فئات أخرى توصّلاً إلى إشعال فتنة، على غرار ما هو حاصل في العراق الشقيق، أملاً بتعميم الانقسام والفتنة على المنطقة العربية برمّتها. يسمون ذلك الفوضى البنّاءة أو الخلاقة، ويجدون فيها السبيل إلى تفتيت شعوب المشرق العربي وصولاً إلى إعادة لمّها في ما يُسمى شرق أوسط كبيرًا أو جديدًا يرمي إلى القضاء على رابطة العروبة نهائيًا من جهة وتسليط إسرائيل على المنطقة بأسرها من جهة ثانية.

برهن الشعب اللبناني بصموده وصبره وتشبّثه بأهداب الوحدة الوطنية أنه ليس لقمة سائغة. فالمقاومة للعدوان كانت أسطورية، والتضامن الوطني في مواجهة المحنة بين شتى الفئات كان رائعًا. والوحدة الوطنية هي أقوى من قنابلهم النووية. وكان التضامن العربي مع لبنان في محنته رائعًا على مستوى الفرد العربي والشعوب العربية. أما الحكّام العرب فبعضهم لم يكن على مستوى المسؤولية والبعض الآخر، ومنها دول لها وزنها دوليًا، كانت إما متخاذلة أو متواطئة. اجتمع وزراء الخارجية العرب ليختلفوا. ولم يجد الحكام العرب حاجة لعقد قمة عربية توحّد الموقف في الضغط على المجتمع الدولي لإنقاذ لبنان وفلسطين من براثن الوحش الإسرائيلي. ولمّا بلغت المأساة أقصاها، بدأنا نسمع من بعضهم دعوات ولو متأخّرة لوقف النار وإقامة ممرات للإغاثة والنجدة الإنسانية.

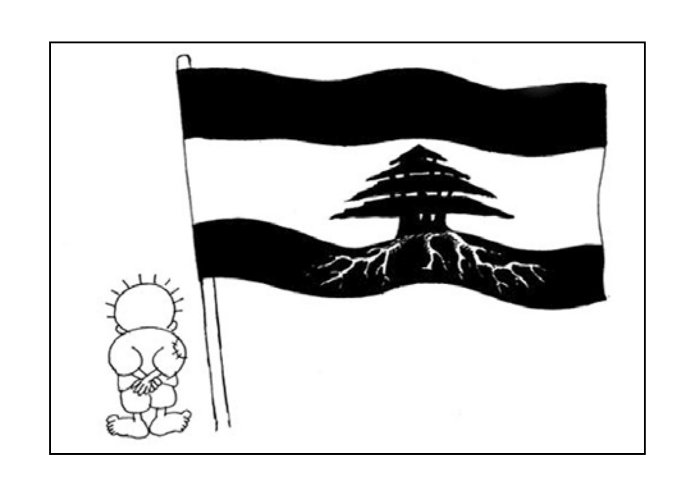
---

* د. سليم الحص هو رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأسبق. ورد هذا المقال في جريدة "السفير" الصادرة في بيروت، في ٢٩ تموز.









ملف العدد:

المرأة الفلسطينية اللاجئة

رحلتها مع اللجوء، حقوقها، هويتها ودورها



المرأة الفلسطينية اللاجئة: حضورٌ أكيدٌ في إعادة الإنتاج المجتمعي والثقافي

بقلم: أنور حمام*

جاءت النكبة كحدث تاريخي لتدمر كافة معالم الحياة الفلسطينية على أرض فلسطين، ولتطال في تدميرها على نحو خاص شكل العلاقات والتركيبة الاجتماعية وبناها التقليدية والأبعاد الاقتصادية والديمغرافية، على اعتبار أن الأرض هي وسيلة الإنتاج التي تتمحور وتدور حولها كل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. فبعد النكبة مباشرة وبعد أن وجد اللاجئون أنفسهم في العراء وبعيدا عن أراضيهم وبيوتهم ومصادر رزقهم وأملاكهم، هذا الأمر دفعهم للعمل على إعادة إنتاج كل العلاقات والثقافة والقيم داخل ملاجئهم الجديدة، التي ما كانت لتحدث لولا قوة الضمير الجماعي الفلسطيني والذي لعبت المرأة الفلسطينية اللاجئة دورا أساسيا في إحيائه وتأكيد حضوره.

المرأة اللاجئة وثقافة الخصوبة

لقد خاضت المرأة الفلسطينية اللاجئة "المعركة" الديمغرافية بجدارة واقتدار. فلا زال كل مفكري وقادة إسرائيل يبحثون وبشكل جدي عن الطرق التي تجنبهم مسألة "الحسم الديمغرافي" على أرض فلسطين. والحديث عن الخصوبة الفلسطينية لا يمكن النظر لها بعيدا عن الحالة الفلسطينية ذاتها التي خضعت منذ العام ١٩٤٨ لسلسلة من الانهيارات الديمغرافية جراء الاجتثاث والتهجير القسري للشعب الفلسطيني، الأمر الذي دفع إلى الاعتماد على "مؤسسة الإنجاب" باعتبارها عنصرا فاعلا في مواجهة الديمغرافيا الإسرائيلية، مما أدى إلى تطور نسب الخصوبة بشكل يفوق ما هو موجود في إسرائيل وسائر الدول العربية، حيث تصل معدلات الخصوبة في مخيمات اللجوء إلى نحو ٦ ٪. تدعم هذا السلوك الإنجابي دينيا فكرة الاعتزاز بالأبناء على اعتبار أن الأطفال هم "زينة الحياة". وقد تعزز ذات السلوك نضاليا حيث ظهرت مفاهيم "أطفال الحجارة، وأطفال الـ "أر بي جي" وغيرها ممن أكدت على أهمية الإنجاب والأولاد باعتبارهما إستراتيجية من استراتيجيات البقاء. ويمكن القول أن التنشئة الاجتماعية الفلسطينية بعد النكبة بنيت على إرادة الإنجاب التي أظهرها الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى تضاعف الشعب الفلسطيني ما يقارب الخمس مرات منذ نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨، وليبرز المجتمع الفلسطيني كمجتمع فتي على نحو مميز. وفي مستوى آخر أضحت ثقافة الخصوبة نوعا من الاستثمار بعد فقدان مؤسسة الأرض، حيث بدأ التوجه للتعليم كبديل وكوسيلة إنتاج جديدة، ولكن ظلت الأرض حاضرة وبكثافة في الخيال والضمير الجماعي الفلسطيني.

المرأة والنضال

داخل المخيمات وخارجها (في الوطن والشتات) أظهرت المرأة الفلسطينية عموما واللاجئة على وجه الخصوص حالة فريدة وفذة من المقاومة. فقد شاركت وبجدارة في كل مراحل وأشكال النضال الفلسطيني جنبا إلى جنب مع الرجل وكانت حاضرة في جميع الانتفاضات والثورات. لقد أسهم حضور المرأة نضاليا إلى تعزيز دورها المجتمعي مما مكنها من أن تفكك على نحو ما شكل العلاقات التقليدية – السلطوية داخل الأسرة، ولتصبح العلاقة مع الزوج قائمة على التبادل والمشاركة. ولم يعد يقتصر دور المرأة في مهامها التقليدية المنزلية، بل اتسعت رزمة أدوارها لتطال المجال الكفاحي والسياسي والعسكري والفكري والإبداعي، وفي هذا السياق تأتي قائمة طويلة من النساء الفلسطينيات اللاجئات اللواتي أبدعن في عملية المقاومة، ومنهن من قضين شهيدات، ومنهن من سجنّ واعتقلن أو أصبن.

وشاركت المرأة اللاجئة منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي بشكل فاعل في تأسيس الأطر النسوية، كاتحاد لجان العمل، و اتحاد لجان المرأة العاملة، واتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، و لجان المرأة الفلسطينية. كما لعبت المرأة اللاجئة دورا أساسيا في حماية الثقافة الفلسطينية ببعدها الشامل فنفحت الروح الوطنية في التراث والتقاليد والأعراف فأحيت بذلك الذاكرة وأنشأت قيما مجتمعية ووطنية راسخة. تماما كما عبرت عنها وثيقة الاستقلال بأنها ": حامية أحلامنا ونارنا المقدسة".

المرأة اللاجئة والصراع الاجتماعي

لا تعني مشاركة المرأة المبكر في الحياة النضالية حل كل أمورها الاجتماعية على أكمل وجه، بل وبشيء من الجرأة الاجتماعية يجب الاعتراف بأن المرأة داخل المخيمات ورغم التطورات والمعطيات التي طرأت على بنية المجتمع داخل المخيمات، فقد ظل الواقع يزخر بظواهر متعددة لاستلاب المرأة حقوقها ومحاصرتها وأحيانا تقزيم دورها انطلاقا من نظرة تقليدية قاصرة. فالموروث الاجتماعي كان بجزء منه لا يسهل عملية امتلاك المرأة لحريتها، وقيادة مصيرها، بل يعزز من مفاهيم التمييز ضد المرأة، وفي ذات الوقت، المرأة اللاجئة وبسبب وعيها لأولويات الصراع، قامت بادوار أساسية في الحفاظ على الموروث الاجتماعي الفلسطيني والثقافي للشعب الفلسطيني. وبسبب الوعي لأولويات الصراع لم يكن أمام المرأة اللاجئة من خيار إلا تقديم الأجندة السياسية في عملها داخل اللجان والأطر الفاعلة في أوساط اللاجئات على حساب الأجندة الاجتماعية. فالتحرير والمقاومة وإقامة الدولة وعودة اللاجئين وتقرير المصير وتحرير القدس كلها أهداف كبرى تراجعت أمامها المطالبات بالمساواة وحقوق المرأة، وظل الاعتقاد السائد بأن التحرير هو الطريق المؤدي نحو مزيد من الحريات والمساواة الاجتماعية بين الرجل والمرأة.

لقد أدى تراجع الفعل السياسي لكافة التنظيمات السياسية داخل أوساط اللاجئين بعد العام ١٩٩٣ إلى تراجع أدوار المرأة اللاجئة في مجمل النواحي السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية. كل ذلك آل بالتالي إلى مزيد من التمييز الاجتماعي ومن عدم المساواة. ولا زالت المرأة اللاجئة في المخيمات وخارجها تعاني من مظاهر استلاب وعنف تطال عدد من المستويات النفسية والجسدية. ويزيد من معاناة المرأة اللاجئة الأوضاع الاجتماعية السكنية والصحية التي تعيشها المخيمات، وحالة الفقر والبطالة، والجدار العنصري وتأثيراته على الاقتصاد، وإغلاق أسواق العمل.

حركة العودة والنساء اللاجئات

بصراحة مطلقة، يجب الاعتراف هنا أن الدور الذي تقوم به المرأة في إطار حركة العودة لا زال ضعيفا، ومشاركتها أيضا لا تعبر بالمطلق عن مكانتها وحجمها وقدرتها وما هو مأمول منها. وهنا يلاحظ أن تمثيلها داخل اللجان والمؤسسات الفاعلة في إطار حركة العودة لا زال ضعيفا وفي الكثير من الأحيان معدوما. وربما يمكن القول أن دورها قد اختزل في إطار المراكز النسوية في المخيمات والتي لا تزال تلعب دورا متواضعا في أوساط الفتيات والنساء في المخيمات.

المطلوب من حركة العودة أن تضع في صلب أجندتها موضوع المرأة اللاجئة كفاعل أساسي في حياة اللاجئين، عبر شراكة حقيقية، والبحث عن آليات لتحفيز وتسهيل عملية انخراط المرأة في إطار حركة العودة ومؤسساتها وهياكلها، وعدم الاكتفاء بالنخب النسوية، لأن المطلوب أن تمارس المرأة اللاجئة العادية دورها الطبيعي في هذا الإطار.

إن على حركة العودة أن تعزز كذلك البحث والنقاش حول مواضيع المرأة اللاجئة، كحقوق المرأة اللاجئة، ونظرة وكالة الغوث للمرأة وعلاقة ذلك بمفاهيم حقوق العودة والتعويض، وعلاقة ذلك بتحديد من هو لاجئ تشكل احد مظاهر الاستلاب التي تعاني منها المرأة داخل المخيمات وفي أوساط اللاجئين.

إن على حركة العودة أن تعزز فرص مشاركة المرأة السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، وإشراكها في تصميم وإدارة النشاطات والفعاليات الإنسانية بحيث تتهيأ لها الفرصة الكاملة التي تمكنها من أداء دورها المحوري جنبا إلى جنب مع الرجل.

---

* أنور حمام هو باحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وهو عضو مجلس إدارة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

شهادات حية تحاول تسليط الضوء:

دور نساء الريف الفلسطيني حتى النكبة

بقلم: رنين جريس*

في هذه المقالة، سأحاول أن أخط تجربتي مع التاريخ الشفوي لنساء الريف الفلسطيني. فالتاريخ الاجتماعي والإنتاجي لنساء الريف الفلسطيني وتجاربهن قد يكون شبه غائب عن رفوف مكتباتنا العربية وعن سجلات التاريخ، في وقت تركزت فيه معظم دراسات المرأة حول نساء النخبة ونساء الطبقة الوسطى المتعلمة وعلى دورهن السياسي والاجتماعي والثقافي على مدار التاريخ الاستعماري وعبر التحولات المجتمعية الهامة، متجاهلة نوعا ما المؤسسات المجتمعية غير الرسمية وغير المرئية وأدوار الطبقات الأخرى والنوع الاجتماعي وتأثيرها على صيرورة هذا التاريخ.

وبرأيي، فإنه من غير الممكن فهم الاقتصاد الفلسطيني والتاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي ما قبل نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨، دون التطرق الى أدوار النساء عموما ومنهن نساء الريف. وقد بدأت في الآونة الأخيرة محاولات تعتمد على التاريخ الشفوي أساسا، بدأت بسد هذا النقص، سواء في إعادة كتابة التاريخ من منظور إجتماعي (طبقي) أو من منظور النوع الاجتماعي، حيث تظهر الأدوار التي قامت بها النساء (جاد، ٢٠٠٣). سأحاول هنا التركيز على النشاط الانتاجي الاقتصادي لنساء الريف وذلك اعتمادا على مقابلات أجريتها مع بعضهن، يسردن فيها تجاربهن الحياتية ونشاطات عمل الأسرة بشكل عام والنساء بشكل خاص.

ما قبل النكبة

حول نشاط النساء الزراعي، تقول خزنة سمعان وهي مهجرة من قرية سحماتا: "إيد الزلمه والمرا مع بعض، كنا نزرع دخان، وقمح وعدس وشعير، كرسنة، حلبة، فول، حمص حتى سمسم. بأيامات زرع الدخان يكون الواحد عنده شوية سمسم، يروح يرشهم بين الارض الخفيفة اللي ما منقدر نزرع فيها دخان. بأمايات قطيفة الدخان، كنا نقطف ونشك الدخان ونعلقه بالمساطيح، بهاي الفتره يصير السمسم، نروح نقلعه، ويطلّع الواحد مونته تنكة سمسم او تنكتين".

وتؤكد مرتا سوسان وهي مهجرة من قرية كفر برعم وتقول: "عنا النسوان بتشتغل مثل الرجال وزياده، عنا ما في كسل، متعودين المرا تشتغل مثل الزلمه، تروح مع جوزها ع الأرض وتشتغل، ما حدا بترك أرضه. كنا كمان نروح نحطّب، النسوان كانت تجيب الحطب على راسها ، كل شغلنا كان على النار. النسوان كانت كمان تصنع الطوابين وكوانين النار والمواقد... كنا نتعب كتير".

من خلال المقابلات التي أجريتها مع نساء الريف، لاحظت أن التقسيم الجنسي لنشاطات العمل بين النساء والرجال مرناً نوعا ما، حيث ان هنالك نشاطات عمل كثيرة مشتركة لكليهما ولا تنحصر على احد الطرفين كالحراثة، والزراعة، جلب الحطب والماء، بناء البيوت والبيع وغيرها من النشاطات. كما أن التقاسم الحاد الحاصل اليوم بين المجالين الخاص والعام، لم يكن حينها بهذا الصرامة، فقد كان يتميز بالمرونة الى حد ما وذلك نتيجة للقواسم المشتركة بين هذين المجالين. وتؤكد ميعاري (٢٠٠٥) في دراستها حول أدوار النساء الفلسطينيات الريفيات ببعديها الثقافي والاقتصادي: "تأتي أهمية المرونة في تقسيم العمل، كونها تظهر حقائق تتحدى الأفكار عن التضاد (الأنثى/الذكر) وقدرات كل منهما. فتلك الحقائق تثير الجدل حول ميزات النوع الاجتماعي وأدواره في هذه الفتره من التاريخ الفلسطيني".

وتحدثنا الحاجة رقية الصانع من مدينة بئر السبع: "النسوان كانت تحصد وتشتغل بالأرض والحلال والبيوت. النساء كانت تتعب أكثر من الرجل، كانت تبني البيت الاسمر، بيوت الشعر، تغزل وبعدين تعمل برامه، بعدين نسيج وبالاخر بتخيط البيت". أما تفاحة ناطور وهي مهجرة من قرية عمقا فتحدثنا عن النساء اللبانات وتقول: "كان عنا نسوان لبّانات، اللي كان عنده طرش، معز أو بقر وبده يبيع حليباته كانت النساء تروّب الحليب وتحمل ع راسها وتروح على عكا تبيع، كنا نطلع من الساعة تنتين بالليل مشي ع اجرينا حتى نوصل مدينة عكا الساعة عشره الصبح، نبيع الالبان والاجبان وبعدها نرجع على عمقا".

وتؤكد تفاحة على استمرار الكثير من النساء في العمل حتى في فترات الحمل والولادة، وتقول: "اللي عندها حدا كانت تحط الولد عنده واللي ما عندها حدا توخذهم ع الحصيدة. كانت النسوان تحمل السراير على روسهم ويروحوا على الحصيدة، ع القمح. يا ما اولاد ماتوا، كانوا يتركوا أولادهم ويلتهو بالحصيدة وييجو بعد فتره يلاقوا إشي باخخ عليهم [كالحشرات السامة]. حتى المرا الحبلى كانت تشتغل بالارض ولما تخلّف تروح ترتاح يوم او يومين وبعدها تنزل ع الارض، الناس كانت فقيرة وعايشي ع البركة".

من غير الممكن فهم الاقتصاد الفلسطيني والتاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي ما قبل نكبة فلسطين، دون التطرق إلى أدوار النساء عموما ومنهن نساء الريف. وقد بدأت في الآونة الأخيرة محاولات تعتمد على التاريخ الشفوي أساسا، بدأت بسد هذا النقص، سواء في إعادة كتابة التاريخ من منظور إجتماعي- طبقي أو من منظور النوع الاجتماعي.

تؤكد الأقوال المقتبسة أعلاه على حرية الحركة والتنقل للنساء، خصوصا في الأسر التي تعتمد على عمل المرأة في الزراعة. حول هذا الموضوع تشير ميعاري (٢٠٠٥) إلى صعوبة الحد والسيطرة على حركة النساء والفصل التام بين الجنسين بسبب الحاجة الماسة لعمل النساء في الزراعة وكونها جزء أساسي في العمل الانتاجي.

لم يقتصر نشاط النساء داخل الوحدة الاسرية الانتاجية فقط، حيث تأثر بالثورات والاحداث المتعاقبة في فلسطين، وفي هذا السياق تشير جاد (٢٠٠٣) إلى الدور النضالي المقاوم لنساء الريف الذي تركز على تقوية الثوار وإطالة أمد الثورة المسلحة، كبناء الحواجز، وإمداد المقاتلين في الجبال بالمؤن الغذائية، استكشاف مواقع وتحركات العدو، رشق الحجارة من على أسطح منازلهن مما ادى في بعض الحالات الى استشهاد بعض النساء على أيد الجنود، إضافة للمشاركة في المظاهرات الاحتجاجية والنشاطات العسكرية. لقد كان إعداد الطعام للثوار وجيوش الإنقاذ عملا شاقاً تذمرّت منه العديد من النساء، وحدثتني عن هذا مرتا سوسان وهي مهجرة من قرية كفر برعم قائلة: "جيش الإنقاذ ما كان ينام عنا، كان ينام بمعسكرات الجيش، بس كانوا يشرطوا علينا كل بيت يعطي حمل حطب [ما يستطيع المرء حملهُ] وتخبز المرا كمية طحين. كل يوم كنا نخبز ١٥ كيلو خبز ونجيب حمل حطب، والله انا واخوي كنا صغار، امي كانت مريضة وما تقدر تروح، واحنا كنا نروح نحطبلهم من الوعر . غصبن عنا، مش بخاطرنا، هيك كانوا يفرضوا علينا". وتضيف غوسطا دكور من قرية ترشيحا: "كنا نطبخ للثوار وكانت النسوان تروح على الجبال تودّي اكل، بس كمان الثوار كانوا ييجيو عنا على البيوت، كل مرّه بختاروا بيت عشان يتغدوا او يتعشوّا فيه، بتذكر انه كنّا نحضرلهم كتير اكل".

كان التقسيم الجنسي لنشاطات العمل بين النساء والرجال ما قبل العام ١٩٤٨ مرناً نوعا ما، حيث أن هنالك نشاطات عمل كثيرة مشتركة لكليهما ولا تنحصر على أحد الطرفين كالحراثة، والزراعة، جلب الحطب والماء، بناء البيوت والبيع وغيرها من النشاطات.

نكبة فلسطين ١٩٤٨

تتحدث النساء بفخر عن المساعدات الانسانية التي قدمتها للاجئين، حيث سارعن الى تأمين المأوى والطعام للمهجرين. وتتحدث نديمة طنوس من قرية المكر في هذا السياق: "لما صارت الحرب أجو عنا على القرية كتير لاجئين من البروة والمنشية، في البداية حضّرنالهم الكنيسة والجامع حتى يناموا هناك، وكانت نسوان البلد تلتقي وتحضر أكل للأطفال والكبار. بتذكر أنه كل يوم كنت أحلب البقرات وأعمل ألبان وأجبان ونروح ع الكنيسة عشان نطعمي اللاجئين. نسوان البلد كانت تعجن وتخبز كل يوم وتبعث للكنيسة والجامع، أجو عنا كتير لاجئين وما كنا ملحقين".

وكما كان للمرأه الدور الأساسي في الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، نرى بوضوح هذا الدور المسؤول عند التهجير، حيث أخذت المرأة على عاتقها مسؤولية تأمين الطعام والملبس لأسرتها. وفي هذا السياق تحدثنا خزنة سمعان المهجرة من قرية سحماتا: "أنا كنت عم بخبز رقيق وبعدني ما كملت الخبزات، أجت جارتنا، وجابت خمس أرغفة وخبزتهم عنا، قلتلها يا جارتنا بلاهم، قالت لا يا جارتنا، الدنيا فيها موت وحلى، حطتهم بين الخبزات، حسّت إنه في خطر. قمت عن الخبز، تركت العجين، بعد ما خبزت سبعة او ثمانية ما بذكر قديش، يمكن عشر أرغفة، وأخذت الخبزات مع الطبق، فتت ع البيت عشان أطول شرشف من الخزانة، ما قدرت أدعس، الدخان كان مثل الغنم مرمي على الأرض من حم الطيارة. بصعوبة دعّست وأخذت شرشف ولفيّت الخبزات، وحملتهم على راسي لفسوطه، عشان بدي اطعمي اخوتي الصغار، كل عمري خايفة على اخوتي. أختي شو عملت، أختي كانت تحب الحياكة، طلعت على السدّة، أخذت بطانية وكفتت الحياكة، حياكة المناديل، التنتنه للشلحات، روس المخدات، كفتتها وأخذتها اللي أجا برا ضللو بسحماتا واللي اجا بالبطانية اخذته معها".

وكما أخبرتني غوسطة دكور من قرية ترشيحا: "يا عمي إحنا كنا واعيين، لما أجت الطيارات أجت ع الساعة خمسة الصبح ضربت، هاي الغارة اللي تضرر فيها كتير قمت أركض، عجنت شوي عجين عشان ناخذ خبز معنا، صرت أحط كل رغيفين سوا". وحول الأثمان الباهظة التي دفعتها النساء أثناء أداءها هذا الدور الشاق، حدثتني تفاحة ناطور المهجرة من قرية عمقا: "ياما أولاد ماتت وهي طالعة مع أمهاتها، اللي حاملي ولدين وثلاثة، وحاملي ملابس وأكل وأغراض، كيف بدها تدبر حالها؟، في وحده ناسي ابنها بالسرير وحاملي مخدّه. بتذكر واحنا طالعين من عمقا، تعبت بالطريق ووقفت، اجت امي وسحبتني بالقوه من شعري". وتضيف تفاحة عن المخاطر اللي واجهتها لتأمين الطعام لعائلتها: "لما تهجّرنا على يركا، كنت أروح لحالي على عمقا عشان أقطف من أرضنا بامية وذرة وكوسا وبندورة، لما طلعنا الارض كانت مزروعة. وحياة الله، مرّة وأنا بعمقا طخّ اليهود علي، وأجت الرصاصة بقلب سلة الخضرا. كنا كتير مرّات نيجي بالليل ع عمقا عشان نوخذ أغراض من بيوتنا، زيت، سميدة، قمح، رز، سكر، طحين... بس لما يشوفونا اليهود يصيروا يطخّوا علينا".

وكما ركزّت النساء اهتمامهن بالحفاظ على الوحدة الأسرية في ظل العدوان والتهجير، أخذت الكثير من النساء على عاتقهن إعادة الرجال والأبناء الذين هُجّروا أو رحلوا إلى الدول المجاورة متحديات المخاطر التي قد تواجهنها في الطريق من ألغام وإعتداءات. وحول هذا حدثتني غوسطة دكور من قرية ترشيحا: "كانوا الشباب يخافوا، راحوا إخوتي ع لبنان، راحت خالتي وجابتهم كلهم بليلة وحدة قبل ما يعملوا القسايم [بطاقات الهوية الإسرائيلية]، وقتها كانت النسوان تطلع تجيب الرجال من لبنان، لأنه الرجال كانوا يخافوا يطلعو أحسن ما يطخوهم. كان في وحده إسمها أم ركاد، هاي أم ركاد كانت تروح ع لبنان وتهرب من هناك كل شي، رز... سكر... عرق، وكانت عايشة من هاي الشغلة".

لم يتجمد تراثنا الفلسطيني وثقافتنا الشعبية عند التهجير بل سارعت النساء الى تأليف الأغاني التراثية وتجنيدها للتعبير عن مشاعر الغربة والفقدان التي تغلغت الى أبسط تفاصيلهم الحياتية تاركة جرحاً عميقا لا يندمل. فقالت لي خزنة سمعان باكية:

" والصبر يا مبتلي والصبر يا أيوب
والصبر جبتو معي حتى ينمحى المكتوب
والصبر جبتو معي من يوم هجرتنا
وحجارة الدار يا يما تبكي يوم فرقتنا

نزل دمعي على خدي وهوّد
ع اللي رحل من سحماتا وما عوّد
يا رايح ع لبنان هي يا معوّد
سلّم ع اهل بلدنا وع الصحاب

رحت صوب سحماتا حتى اسلي همومي
لقيتها خالية ومليانه هموم
سايرتك يا سحماتا وين اهاليك وعمومي
هدوك هاجروا وما منهم حدا

نزل الدمع على خدي غريبة
وتبكي العين على خدي عشانها غريبة
يا ربي لا تموتني غريبة
إلا غير بين أهلي والصحاب

ودمعي يا يما على خدي وحابس
وشبه السيل بالوديان حابس
امانه يا يما ان متت حطوني بنواعش
واقبروني بالوطن على دروب الحباب" .

وعليه أعود لأؤكد أنه لا يمكننا فهم التاريخ الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي بجميع أبعاده، بمعزل عن تجارب النساء التي تعتبر مكوناً اساسياً في صناعة التاريخ. ولا يمكننا ايضاً فهم العلاقات والأدوار الجندرية بمعزل عن التطورات السياسية والتأثير الكولونيالي على المنطقة، وهنا تكمن اهمية التاريخ الشفوي كما اشارت ميعاري (٢٠٠٥) في تفكيك القيم السائدة، وإعادة صياغة قيم جديدة تسمح بالتكامل والتوافق بين تجارب النساء والرجال.

مراجع

جاد، إصلاح. "المرأه والسياسة- مفهوم الدور السياسي الرسمي والغير رسمي". *دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية*، المجلد الاول، ٢٠٠٣.

ميعاري، لينا. أدوار النساء الفلسطينيات الريفيات ببعديها الاقتصادي والثقافي بين الاعوام ١٩٣٠-١٩٦٠ "قرية البروة نموذجاً". جامعة بير زيت، معهد دراسات المرأة. ٢٠٠٣.

* رنين جريس هي ناشطة نسوية ومركزة مشروع التاريخ الشفوي في جمعية زوخروت (ذاكرات) ومقرها في تل أبيب.

ما أخرجته نساء فلسطين معهن أثناء التهجير في العام ١٩٤٨

بقلم: رفعة أبو الريش*

للكشف والإطلاع على حقيقة الجرائم البشعة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق أبناء الشعب الفلسطيني أثناء نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، تجيء هذه المقالة التي تبحث بما أخرجه اللاجئون الفلسطينيون معهم أثناء الهجرة، بالاعتماد على الرواية الشخصية للنساء اللواتي عايشن تلك المرحلة، على اعتبار أن المرأة متحدثة جيدة، وراوية صادقة للأحداث التاريخية بالإضافة إلى أنها شريكة إلى جانب الرجل في تلك المرحلة العصيبة التي مر بها الشعب الفلسطيني أثناء عملية التهجير والاقتلاع من أراضيه. وفي هذه الدراسة التي نفذت على مجموعة من نساء مخيم الأمعري سنحاول من خلالها التعرف على ماهية الأشياء التي أخرجها اللاجئون الفلسطينيون معهم أثناء الهجرة. ولماذا أخرجوا معهم تلك الأشياء؟ وما علاقة الهجمات الصهيونية على القرى والمدن الفلسطينية بما أخرجه اللاجئون معهم من وجهة نظر النساء أنفسهن ؟ وذلك لإبراز دور النساء في تاريخ العائلة الفلسطينية وتاريخ القضية الوطنية، وللتأكيد على أهمية دور المرأة في تدبير أمور العائلة والمحافظة على استمرارها وبقاءها.

وقد تبين في دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع أن دور المرأة كان أساسيا ومهما. يمكن التدليل على ذلك من خلال ما تم حمله من قبل اللاجئين الفلسطينيين، خصوصا النساء، من أشياء وأدوات ضرورية ولازمة للأسرة أثناء عملية التهجير. تجدر الإشارة هنا إلى ما أشارت إليه ربيحة علان في دراستها لرسالة الماجستير بجامعة بير زيت بتاريخ ١٣ أيار ٢٠٠٥ حول "دور المرأة الفلسطينية الريفية اللاجئة في الحفاظ على العائلة ١٩٤٨- ١٩٦٢". حيث ذكرت: "أخرج معظم أهالي القرى أشياءهم عندما كان بإمكانهم أن يختاروا ما يخرجون، فكان بعض الطعام وأدوات بسيطة تستخدمها النساء في إعداد الطعام وبعض الفراش بكمية مشابهة لتلك التي كانوا يخرجونها عندما يخرجون للتغريب في الكروم في مواسم نضج الثمار". هذا بالإضافة إلى ما استنتجته من خلال عملي مع النساء بمخيم الأمعري عبر المركز النسوي في الأمعري؛ حيث قمنا في العام الماضي بإحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة ونفذنا معرض "من ريحة البلاد" في ١٥ أيار ٢٠٠٥ الذي ضم جميع الأشياء والأدوات التي تم إخراجها مع اللاجئين الفلسطينيين أثناء النكبة. وتبين لي من خلال ما تم عرضه بالمعرض ما هي الأشياء التي تم إخراجها، وعلى ماذا ركزت النساء في انتقاء ما تم إخراجه، وكيف أن العديد من اللاجئين من القرى والمدن التي تعرضت لهجوم مفاجئ أو لحصار أو لمذبحة أو للطرد بالأوامر العسكرية المباشرة خرجوا معدمين أو شبه معدمين، ولم يتمكنوا من إخراج أي شيء معهم من ممتلكاتهم. هذا هو ما دفعني فعلاً الى البحث في هذه الدراسة لإبراز دور النساء في عملية تحمل مسؤولية انتقاء وحمل الأشياء والأدوات التي تم إخراجها مع اللاجئين أثناء الهجرة، وأهمية ذلك في الحفاظ على العائلة وتدبير أمورها.

دور المرأة الوطني قبل التهجير

تروي الحاجة زينة موسى العبد موسى (من قرية النعاني وكان عمرها ١١ سنة قبل التهجير): "لما طلعنا من النعاني ما طلعش [ما خرج] مع أبوي في جيبته سوى ليرتين ونص، لانا بقينا شارين ارض جديدة مع أرضنا، بقت [كانت] أمي تحب تشتري ارض، أبوي يشتغل وأمي تشتري أراضي وأمي باعت ذهبها كمان، مع مصاري شغل أبوي واشترت الأرض بدل ما اليهود تخذها كنا نشتري الأرض من الكبار [ملاكي الأراضي]".

تطلعنا هذه الرواية على الدور الوطني الكبير الذي لعبته المرأة الفلسطينية بالاعتماد على فطرة انتمائها الحقيقي للأرض (الوطن) قبل وجود الأطر والمنظمات النسوية. ويظهر جلياً هنا حسن تدبير المرأة وحسن تصرفها بنقود عمل زوجها بالإضافة الى تضحيتها بمصاغها من أجل شراء ارض جديدة مع أنهم يملكون الأرض وذلك للحفاظ على أراضي القرية وخوفا عليها من أن يقدم اليهود على شراءها من كبار الملاكين حينذاك. كما تظهر هذه الرواية مدى قوة شخصية المرأة القروية وقدرتها العالية على التحكم بمصادر دخل الأسرة والتصرف السليم فيها لمصلحة العائلة والوطن.

ما أخرجه اللاجئون خلال التهجير

وتروي الحاجة صدقية خليل عبد الدين (من قرية لفتا وكان عمرها ٤ سنوات قبل التهجير) ذكرياتها حول تهجير أهالي لفتا في العام ١٩٤٨: "كنا قاعدين في الدار وإلا الطخ علينا من جهة محنيودا [حي محني يهودا في القدس الغربية] وكان الطخ فوق روسنا على وسط الدار ولما زادوا الطخ علينا كان عند أبوي ترك [شاحنة] حملنا أواعينا [ملابسنا] بالترك وشردنا، أخذنا شوية لحفة ومخدات وكانت أمي عاجنة حملت العجين وإحنا قعدنا فوق الترك وحملنا طاحونة القمح والغربال والعجينات وشردنا". وحسب هذه الرواية استطاع أهالي لفتا حمل ما تمكنوا من حمله معهم أثناء التهجير والفرار به.

> "لجن العجين لليوم عندنا ذكرى من حياة أمي. وصية أمي قالت لازم يظل هذا اللجن لولد ولد ولدي، لازم نذكره ونذكر كيف كنا نعجن في البلاد، أمي الله يرحمها بعد الهجرة لما كانت تعجن فيه كانت تعبي العجين دموع.. تعيط.. على ثيابها وذهبها وعلى رزقنا وأرضنا اللي تركناه في البلد. صدقي انه لما بشوف لجن العجين بقعد أعيط.. بذكرني بإمي وبالبلاد".

ولكن الوضع كان مختلفا عما حدث في قرية تل الصافي قضاء الخليل. هكذا أخبرتنا الحاجة خديجة محمد خالد العزة: "في ليلة من شهر رمضان وعلى السحور إلا الطخ قايم علينا آه ظلوا يطخوا ساعتها هجت [هربت] البلد كلها ما ظلش حد، واليهود يطخوا ورانا ويقولوا كاديما [إلى الأمام، بالعبرية] وإحنا نجري. كثير ناس من بلدنا انطخوا هديك الليلة. البلد كلها مطوقة ما في إلا الباب الشرقي فاتحينه اليهود بالعمد علشان الناس تهرب منه وظلينا نجري لما وصلنا قرية اسمها عجور وما أخذنا معنا اشي والله في نسوان ما حملوا إلا الثوب اللي عليهم واللي بقت [كانت] نايمة بالفستان طلعت زي ما هي فيه". هكذا احتلت قرية تل الصافي بالهجوم العسكري المباشر ومباغته دون سابق إنذار مما استحال على أهلها أخذ أي شيء من ممتلكاتهم معهم.

> إن العديد من اللاجئين من القرى والمدن التي تعرضت لهجوم مفاجئ أو لحصار أو لمذبحة أو للطرد بالأوامر العسكرية المباشرة خرجوا معدمين أو شبه معدمين، ولم يتمكنوا من إخراج أي شيء معهم من ممتلكاتهم.

المعاناة وحكمة كبار السن

تحدثنا الحاجة زهرة يوسف أبو طه عن الرملة مشيدة بدور حَماتها أثناء الحرب: "إحنا قاعدين في الدور بعد ما سمحوا اليهود إلنا، بعد ما أخذوا جيزانا [أزواجنا] أسرى انه نرجع على دورنا إلا سماعة الرئيس [الجيش الأردني] بتنادي يا أهل الرملة هذا جيش وإحنا ما بنقدر نحميكم اللي عنده بنات صبايا واللي عنده حريم صبايا يطلع على الشارع الرئيسي. وإلا حماتي قالت لنا إلي ولسلافاتي خذولكم طنجرة بتسلقوا فيها شوية شغله للأولاد وحملت أنا من لهفتي طنجرتين وتشت العجين [لجن] وأواعينا كانت حماتي حطاهم [وضعاهم] في وجه مخده والله ظليت ألبسهم لوين وين بعد الهجرة وحملتهم طول الطريق من الرملة للأمعري على راسي وحاملة بنتي الصغيرة كان عمرها شهرين بأيدي. وذهباتنا أنا وسلافاتي كانت حماتي لفاهم على أجريها حطاهم بمحارم، ولفاهم ولابسه جربان عليهم وما وصلنا هون في رام الله شوفي أكم يوم هذا الحكي على اجريها.. أكم يوم قعدنا بالدير وأكم يوم وإحنا بالطريق.. شو كل اجريها بقابيش بقابيش [بقع] ومسلخات والدم يشر منهم.. حماتي كبيرة وواعية عشان هيك عملت عشانا.. لو احنا لدشرنا [تركنا] الذهب في الرملة ما أخذناه ولولا عملتها هذه لمتنا من الجوع بعد الهجرة طول الوقت نبيع منه ونصرف على حالنا".

دوماً وأبداً وفي وسط المعاناة والظروف الصعبة تظهر حكمة الكبار. يتضح لنا مما تقدم هنا لولا نصائح هذه المرأة وما فعلته من أجل أبنائها وإخفائها للمصاغ لضاعت أموال هؤلاء النسوة هن وأبناءهن، خصوصاً بعد وقوع أزواجهن بالأسر وعدم وجود معيل لهن يتدبر أمورهن وينفق عليهن لكن ما أقدمت عليه هذه السيدة أنقذ حياة عائلة ممتدة وحفظها بأكملها لحين عودة أبنائها من الأسر فكانت هي الرجل والمرأة بنفس الوقت.

تسللت مع أبي

تحدثنا الحاجة زينة موسى العبد موسى عن قصة تسللها مع والدها الى قرية النعاني بعد لجوءهم الى مدينة الرملة القريبة من قريتها ومكوثهم فيها لمدة شهر قبل مجيئهم الى مخيم الامعري: "لما طلعنا من النعاني قعدنا في الرملة شهر كامل قبل ما تسقط الرملة تسللنا من طريق قرية البرية مرقنا [مررنا] أنا وأبوي وروحنا على النعاني مش بعيدة البرية عن بلدنا روحنا على الدار لقينا الدار مسكرة [مغلقة] وبعيد عنك في إلنا كلبة قاعدة على رفاف الدار لما شفتنا أنا وأبوي صارت تسوي بحالها [تحرك حالها] عرفتنا ما عوتش علينا، ويومها أخذنا عدة النجارة كان أبوي نجار يشتغل في وادي السرار قبل التهجير وأخذنا كيس قمح كنا قبل الهجرة عاملين خمس دنومة (دونم) قمح استعجال حملنا كيس قمح وعدة النجارة على الحمار بعيد عنك وأبوي قعد يسكر باب الدار ورجعنا وإحنا راجعين على الرملة شفنا راس واحد مقتول من أهل بلدنا أبوي عرفه كاين الثاني متسلل وقتلينو اليهود بعديها أبوي خاف وما رجعش [لم يرجع] يتسلل. أبوي وحداني ومالوش أولاد [لم يكن له أبناء ذكور] مالوش إلا أنا وأختي فاطمة". كان اللاجئ الفلسطيني يخاطر بنفسه ويدفع حياته مقابل كيس قمح أو لحاف على أمل العودة الى الديار وعلى أن الأزمة مجرد أيام معدودة وسوف تنتهي ولكن الحال استمر..

ذكريات الماضي وآلام الحاضر

تتحدث الحاجة صدقية خليل عبد الدين عن ذكريات الرحيل عن لفتا وعن ذكريات لجن العجين الذي أخرجته والدتها وقت التهجير بمرارة: "لجن العجين لليوم عندنا ذكرى من حياة أمي وصية امي قالت لازم يظل هذا اللجن لولد ولد ولدي، لازم نذكره ونذكر كيف كنا نعجن في البلاد، أمي الله يرحمها بعد الهجرة لما كانت تعجن فيه كانت تعبي العجين دموع [تذرف الدموع بغزارة] تعيط [تبكي] على ثيابها وذهبها وعلى رزقنا وأرضنا اللي تركناه في البلد. صدقي انه لما بشوف لجن العجين بقعد أعيط بذكرني بإمي وبالبلاد". هذه الرواية تعبر عن آلام اللاجئين ومشاعرهم الحزينة لبعدهم عن ديارهم رغم طول فترة اللجوء والبعاد إلا أن احتفاظهم بما أخرجوه معهم طوال هذه الفترة أي لثمانية وخمسين عاماً إن دل على شيء فانما يدل على تمسك اللاجئين بحق العودة الى الديار التي هجروا منها الإصرار والتأكيد عليه ودور المراة في سبييل تحقيق ذلك.

خلاصة

أولا: للمرأة الفلسطينية دور كبير في صنع التاريخ الوطني: يظهر هذا من خلال الرواية التي أبرزت حسن تصرفها وتدبيرها لمصادر دخل العائلة وحرصها الشديد على شراء الأراضي من كبار الملاكين حينذاك خوفا من أن تقدم العصابات الصهيونية على شراءها ومصادرتها.

ثانيا: وجدت وبوضوح مدى تضحيات النساء بمصاغهن لصالح الأسرة والوطن وظهر ذلك في الروايات التي أشارت الى قدرة المرأة على التصرف بمصاغها سواء لبيعها وشراء ممتلكات أخرى قبل التهجير أو لبيعها والإنفاق على العائلة بعد التهجير.

ثالثا: تبين لي مدى حكمة المرأة الفلسطينية ودورها الكبير في صيانة ممتلكات العائلة الثمينة مثل المصاغ والنقود وحرصها الشديد على إخراجها معها أثناء الهجرة ومن ثم التصرف بها بعد ذلك لصالح العائلة.

رابعا: وجدت أيضا أن للمرأة دور كبير ومساند للرجل وخصوصاً أثناء التسلل والعودة إلى القرية لإحضار بعض الممتلكات التي لم تتمكن الأسرة من إخراجها وحملها معها أثناء التهجير وهذا يدل على قدرة المرأة على المخاطرة والمغامرة والتضحية بالنفس في سبيل بقاء الأسرة واستمرارها ويدل أيضا على اعتماد الرجل عليها وخصوصاً إذا لم يكن له أبناء ذكور ففي هذه الحالة المرأة مارست دور المرأة والرجل بنفس الوقت.

خامسا: وجدت أن أساليب وطريقة التهجير التي اتبعتها العصابات الصهيونية لها أثر كبير على ما حمله اللاجئين معهم من أشياء فالبلدان التي تعرضت لهجوم مباشر لم يتمكن أهلها من إخراج أي شيء معهم والبلدان التي خرج أهلها نتيجة الدعاية الصهيونية وبث الخوف والرعب فيهم هم من تمكنوا من إخراج بعض الحاجيات الأساسية لظنهم أن الهجرة لفترة قصيرة ولأيام معدودة وأنهم سوف يعودون إلى ديارهم.

سادسا: وجدت مدى حرص اللاجئين الفلسطينيين على التمسك بما أخرجوه من أشياء وممتلكات والاحتفاظ به حتى اليوم على أمل العودة الى الديار.

سابعا: لاحظت وبوضوح مدى التعلق الكبير لدى النساء سواء كانت من أصول مدنية أو ريفية بالأرض وبزراعتها وفلاحتها وأن الطرفين قد عملتا بزراعة الأرض وفلاحتها قبل الهجرة.

ثامنا: تبين معي مدى الحرية التي كانت تتمتع بها المرأة القروية سواء كانت بمشاركتها بزراعة الأرض وفلاحتها والتنقل والتجول بالقرية لبيع المنتوج أوفي حرية التصرف بمصادر دخل الأسرة والممتلكات

---

* رفعة ابو الريش هي رئيسة اتحاد مراكز النشاطات النسوية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية المحتلة، وهي مديرة المركز النسوي في مخيم الأمعري. أبو الريش هي أيضا عضو في مجلس إدارة بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. هذا المقال، هو ملخص لورقة عمل قدمتها الكاتبة لبرنامج Gendering The Social History Of The Middle East، في جامعة بير زيت. قدمت الورقة ل الدكتور روزماري الصايغ بعنوان " بين ذكريات الماضي وآلام الحاضر"، (أيار2006). ما أخرجه اللاجئون الفلسطينيون معهم أثناء الهجرة عام 1948

حول معاناة المرأة الفلسطينية اللاجئة:

المرأة والأرض.. مفهومان متقاطعان فلسطينياً

بقلم: ريما كتانة - نزّال *

ترتبط معاناة المرأة الفلسطينية اللاجئة ارتباطا وثيقا بظروف اقتلاعها وتشريدها من أرضها في أرجاء الأرض. هذه المعاناة لم تخف وطأتها بعد ثمان وخمسين عاما على كارثة اللجوء؛ حتى وإن كانت الأرض التي احتضنتها هي جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين التاريخية، وجزء من هويتها الوطنية والسياسية والثقافية. فالمكان الأصلي بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص مرتبط بتحقيق الاستقرار المادي والمعنوي؛ وأحد مصادر العطاء والتواصل والبقاء والتوازن. بهذا المعنى، يتداخل ويتقاطع مفهوما الأرض والمرأة فلسطينيا. فالتشرد والدخول في دوائر الغربة والاغتراب؛ ومقاساة مذلة التهجير على الصعيد الانساني، يشكلان في ظل الاحتلال للوطن وفقدان السيادة أسقفا للنضال الاجتماعي والمطلبي والديمقراطي ولكن ليس بمعنى التضاد إنما على نحو تكاملي.

تختلف الأوضاع الحياتية للمرأة الفلسطينية اللاجئة في جميع مخيمات الشتات عن مثيلتها في "مخيمات الوطن"، أولا بسبب وجود الاحتلال الذي يضيف معاناة نوعية على حياة اللاجئات؛ وثانيا بسبب الهوامش المتاحة المتعلقة بقدرتهن على تحقيق مكتسبات ذات علاقة بالأبعاد المطلبية والديمقراطية للنضال لكونها تعيش ضمن نظام سياسي فلسطيني حتى وإن كان منقوص السيادة.

والمعاناة الإنسانية والمعيشية هي القاسم المشترك للمرأة اللاجئة في جميع أماكن تواجدها وتحديدا في داخل المخيمات، وربما كانت الظروف المعيشية والحياتية للمرأة في مخيمات قطاع غزة وفي لبنان؛ هي الأكثر قسوة وشقاء بالقياس إلى تلك التي تحياها أخواتها في مخيمات سوريا والأردن دون تبهيت للظروف المعيشية والحياتية للفلسطينيين في مصر؛ أو تلك الأوضاع الفلسطينية البائسة في العراق. من جانب آخر، فإن الأوضاع الحياتية في جميع مخيمات الشتات تختلف عن مثيلتها في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، أولا بسبب وجود الاحتلال الذي يضيف معاناة نوعية على حياة اللاجئات وهن يعشن على بعد بضعة كيلومترات من بيوتهن؛ وثانيا بسبب الهوامش المتاحة المتعلقة بقدرة اللاجئات في "مخيمات الوطن" على تحقيق مكتسبات ذات علاقة بالأبعاد المطلبية والديمقراطية للنضال لكونها تعيش ضمن نظام سياسي فلسطيني؛ تستطيع أن تخاطبه وتطالبه بتحقيق تطلعاتها مهما ضعفت صلاحيات هذا النظام وسلطاته العملية بسبب نقص سيادته الناشئة عن استمرار احتلال أرضه ومقدراته.

أعداد اللاجئات

يقدر مجموع النساء الفلسطينيات اللاجئات بمليونين ونصف المليون امرأة، ويشكل هذا العدد نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين تقريبا؛ الذين يقيمون في ٥٩ مخيما في داخل حدود الضفة الغربية وقاطع غزة وخارجها. بالإضافة إلى الفلسطينيات المهجرات داخل الخط الأخضر؛ من اللواتي أجبرن على الهجرة قسرا مع عائلاتهن من قراهن المهجرة، وهن يشكلن مع مثيلاتهن من اللاجئات في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مخيمات سوريا ٤٩٪ من أعداد اللاجئين. أما في لبنان فيشكلن نحو ٥٨ ٪ من أعداد اللاجئين الفلسطينيين؛ ويعود الخلل في التوازن إلى هجرة الذكور الدائمة والتي وقعت على مراحل؛ وارتفاع أعداد الشهداء في الحروب الإسرائيلية والحروب الأهلية والطائفية التي شهدها لبنان. أما في الأردن فتشكل نسبة اللاجئات نحو ٤٨ ٪ من إجمالي تعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن حصرا؛ حيث يشكل اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات في الأردن حوالي ٦٠ ٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

تباين وتشابه في الظروف المعيشية

تتشابه معاناة المرأة اللاجئة مع بعضها في عدد من القضايا والعناوين وبالتالي تتوحد برامجها، وتختلف مع بعضها وتتباين في محددات أخرى وفق سياسة البلد المضيف وقوانينه والحريات والمكتسبات التي يمنحها أو يوفرها لهذا القطاع الواسع الذي يطلق عليه اللاجئات الفلسطينيات. فعلى سبيل المثال؛ فإن المعاملة التمييزية التي تخضع لها المرأة الفلسطينية في لبنان؛ الناجمة عن وجود قوانين تحرم العاملات من حق العمل في عدد كبير من المهن كالطب والمحاماة والهندسة والصيدلة على الرغم من المؤهلات المتقدمة التي تمتلكنها وهي سياسة لبنانية منهجية بحق اللاجئين الفلسطينيين عموما؛ إلى جانب حرمانهن من حق امتلاك العقارات، لا شك أن هذه المعاملة التي تبررها الدولة اللبنانية برفض التوطين؛ تضيق سبل العيش أمام المرأة وتحد من إمكانيات تطورها وتقدمها الحضاري الإنساني؛ وتفاقم من معاناتها الناجمة أصلا عن التهجير. وهذا ما يجعلها عمليا تعيش في مجتمع يشعرها بالممارسة بأنها منفصلة وغريبة عنه عمليا، مما يدفعها إلى التقوقع والانزواء بمشاعر مريرة من الاغتراب والتوجس، ويجعلها غير قادرة على تطوير ذاتها؛ أو الانخراط في أعمال اجتماعية أو سياسية منظمة. ويلاحظ هنا أن العزلة والانزواء في مستوى تفاعلها مع العمل العام تحديدا في بلدان اللجوء الأجنبية تضاعف من غربتها بسبب خصوصيتها الثقافية.

في الوقت الذي نجد فيه أن دولة مضيفة كالأردن حيث تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود فلسطين التاريخية؛ في بيئة يتساوى فيه كلا الشعبين في الحقوق المدنية والسياسية؛ ضمن اشتراطات متفق عليها بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. تلك الاشتراطات والتي بموجبها تم حظر عمل الفصائل والمؤسسات الفلسطينية في مجال تنظيم وقيادة الجماهير الفلسطينية في الأردن. فعلى سبيل المثال يقتصر عمل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الأردن على لعب دور في حدود الدور التمثيلي والاسنادي للمرأة الفلسطينية في الوطن المحتل مما يولد شعورا بقمع الهوية الوطنية؛ على الرغم من المكتسبات المتحققة على الصعيد الحقوقي.

وحيث تعيش المرأة الفلسطينية في المخيمات السورية ضمن قانون المساواة الكاملة باستثناء حق ممارسة الترشيح والانتخاب للبرلمان السوري تعمل المؤسسات النسوية الفلسطينية في تنظيم الجماهير النسائية وقيادتها وفقا لبرامجها السياسية والاجتماعية دون قيود تنظيمية–إدارية سوى تلك القيود السياسية المعروفة المتفق عليها مع التنظيمات الفلسطينية.

المعاناة المعيشية

على الرغم من شح مصادر المعلومات الدقيقة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية اللاجئة في المخيمات، إلا أن جميع المؤشرات تشير إلى حقيقة أن حياة الفلسطينيات اللاجئات في المخيمات صعبة؛ وتفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الحياة في أماكن لا تصلح أحيانا للسكن الآدمي؛ من خيم وبركسات وبيوت الزينكو والصفيح في مخيمات لبنان وغزة، وفي بيئة تفتقر إلى الشروط الصحية والى الخدمات الضرورية التي تعتبر شرطا ضروريا للحياة الإنسانية. هذه المشكلات هي إحدى سمات مخيمات لبنان؛ ونجدها في غزة وفي حالات أقل في بعض مخيمات سوريا والأردن. ومن جانب آخر، فإن المشكلة التي خلقها التهجير والتي أنتجت تشتت الأسر الفلسطينية في أرجاء الأرض، أنتجت واقعا قانونيا وسياسيا حال دون التئام الأسر منذ عشرات السنين، مما رتب مشكلة ذات أبعاد إنسانية ربما أصبحت مزمنة.

كما أورث اللجوء والتشرد البؤس والفقر. حيث يصنف سكان المخيمات بالأكثر فقرا في المجتمع الفلسطيني؛ بسبب سوء الأحوال الاقتصادية بشكل عام؛ وأزمة البطالة المتفاقمة بفعل الإجراءات الاحتلالية المتمثلة بالحصار والإغلاق؛ وتدمير المنشآت المشغلة للعاملات، كما أن الظروف النضالية التي خلفت أعدادا كبيرة من الشهداء والأسرى والجرحى والمطاردين، أنتج نسبة إعالة عالية بين النساء، حيث بلغت نسبة الإعالة النسائية نحو ١٥ ٪ بحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف العام ٢٠٠٠، والتي من المرجح أن تكون قد زادت بسبب ما خلفته الحملة العدوانية الإسرائيلية الشاملة من شهداء وأسرى وإعاقات خلال الانتفاضة الحالية.

يتداخل ويتقاطع مفهوما الأرض والمرأة فلسطينيا. فالتشرد والدخول في دوائر الغربة والاغتراب؛ ومقاساة مذلة التهجير على الصعيد الإنساني، يشكلان في ظل الاحتلال للوطن وفقدان السيادة أسقفا للنضال الاجتماعي والمطلبي والديمقراطي، ولكن ليس بمعنى التضاد إنما على نحو تكاملي.

وفي لبنان لا يختلف الوضع عما هو عليه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تتأثر المرأة الفلسطينية بالظروف الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون. وقد بلغ متوسط دخل الأسرة السنوي نحو ٣٥٠٠ دولار أمريكي، بينما من المفترض أن يكون حسب معايير وكالة الغوث الدولية–الأونروا نحو ٨٤٠٠ دولار أمريكي سنويا، الأمر الذي يدفع المرأة إلى الانخراط في سوق العمل ضمن محددات القانون الذي يحظر على الفلسطينيين العمل في مهن عديدة. وعليه، فإن الحلول العملية أمامها تكون ضيقة؛ لذلك فإننا نجد أن عمل اللاجئات في لبنان يتركز على الخدمة المنزلية؛ حيث تعمل نحو ٢٨٪ من النساء في هذا المجال؛ وتتوزع باقي العاملات على مجالات الزراعة والصناعة الحرفية والتجارة والتعليم. في ذات الوقت، يختلف الواقع الاقتصادي للفلسطينيات في سوريا والأردن، حيث مكنت القوانين السورية المرأة من العمل في كافة المهن المتاحة للسوريات؛ على الرغم من أن سوريا لم تبادر إلى منح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية السورية انطلاقا من اعتبارات سياسية.

أما في الأردن حيث منحت المرأة الفلسطينية اللاجئة الجنسية الأردنية؛ فيلاحظ أن تفاعل المرأة الفلسطينية مع العمل العام محدود. ورغم أنها تمكنت من الاندماج في سوق العمل، إلا أنه وبعد فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية؛ فقد بعض الفلسطينيين جنسيتهم الأردنية، حيث استبدلت بجوازات أردنية مؤقتة ليس لها علاقة بالمواطنة أو بالجنسية؛ وهو ما ولد إشكالات جديدة للبعض في مجال الحصول على العمل والتوظيف.

وتعاني المرأة الفلسطينية اللاجئة أيضا من صعوبات كبيرة في مجال التنقل والسفر؛ الأمر الذي ينعكس على أوضاع اللاجئات آخذين بعين الإعتبار أن معاملة



قرية بلعين، رام الله (الأيام)

اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة بشكل عام غير منظم بقوانين تشريعية واضحة؛ بل تنظمها قرارات وأحكام تصدرها في معظم الأحيان الأجهزة الأمنية. ففي لبنان أخضعت المخيمات لقوانين جائرة؛ حيث تمنع اللاجئات من العودة إلى مخيمها الذي تقيم به؛ في حال السفر إلى الخارج إلا بعد الحصول على تأشيرات دخول جديدة؛ مما يقيد الحرية في التنقل، بينما تسمح سوريا بعودتهن على وثيقة السفر الممنوحة لهن في حال مغادرتهن، مما يجعلهن قادرات على السفر والتواصل العائلي والاجتماعي؛ ومن البحث عن عمل خارج القطر ومن ثم العودة إليه.

كما تعاني المرأة الفلسطينية اللاجئة من احتمال اللجوء المتعدد؛ أي تكرار وتجدد حالة اللجوء لأسباب سياسية أو أمنية، ومنها الاختلاف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية مع بعض حكومات الدول العربية المضيفة وتبعات ذلك. ففي العام ١٩٩٥ مثلا طرد الزعيم الليبي معمر القذافي اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في ليبيا بسبب توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقيات أوسلو مع حكومة إسرائيل. كما تلعب الصراعات المسلحة دورا رئيسا في حالات اللجوء المتعدد، كما حدث في لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي دارت هناك بين الأعوام ١٩٧٥–١٩٩٠، أو انعدام الاستقرار الأمني كما يحدث في العراق منذ احتلاله في العام ٢٠٠٣.

وتعاني اللاجئات الفلسطينيات في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ من ذات المخاطر، فبسبب السياسة الإسرائيلية الشرسة؛ وقصف المخيمات الفلسطينية الدائم وتدمير المنازل والمنشآت، تلجأ العائلات إلى اللجوء من جديد إلى أماكن جديدة بحثا عن الأمان كما حدث في مخيمي رفح وجباليا؛ ولا زال يحدث في جميع أرجاء المناطق الفلسطينية بالإضافة إلى بروز مخاطر لجوء جديد بسبب بناء جدار الفصل العنصري. وأخيرا، فإن إيقاف مسلسل المعاناة التي تمر به المرأة الفلسطينية اللاجئة يمر فقط من باب الإقرار بحقوقها، كل حقوقها، وفي المقدمة منها حق العودة إلى الديار الأصلية كأساس لحل قضية اللجوء الفلسطيني عموما.

---

* الكاتبة ريما كتانة- نزال هي عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس الإداري للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. عادت إلى أرض الوطن في العام ١٩٩٦ بعد إبعاد قسري دام ٢٧ عاما، وتقيم حاليا في مدينة نابلس.

تكيّف المرأة الفلسطينية اللاجئة مع اللجوء

بقلم: عروب العابد *

تعرض هذه المقالة الطرق المختلفة التي استخدمتها المرأة الفلسطينية اللاجئة للتكيّف مع الظروف الجديدة الناتجة عن التهجير من الوطن والديار. تضمّن هذا التكيف تحمل المرأة المزيد من المسؤوليات داخل البيت وخارجه وذلك لتلبية الاحتياجات الأسرية. فبينما قوّت تجربة اللجوء من دور المرأة في المجتمع، نجحت سياسات وأنظمة الدول المضيفة في الحد من هذا الدور في مختلف جوانبه. ومن خلال دراسة بعض الحالات، وتحليل مختلف جوانب حياة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، خاصة الغزّيين الذين يعيشون في مخيم جرش، واللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مصر، تعرض هذه المقالة الأدوار التي اضطلعت بها النساء والعقبات التي أثرت على تقدمها.

وتظل الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون في مصر محدودة عموما: فلا أذون عمل لهم في القطاع العام، ويخضع عملهم في القطاع الخاص إلى شروط معينة، ولا حق لهم في التعليم المجاني، وحقوقهم في التملك محدودة. أما حقهم في التنقل والسفر فهو محدود للغاية. كان للاجئين الفلسطينيين الذين أتوا إلى الأردن من غزة (التي كانت تحت الحكم الإداري المصري)، والذين يسمون بالغزّيين، حقوقا معينة محدودة في الأردن، إذا ما قورنت بحقوق اللاجئين والنازحين الذين تجنسوا بالجنسية الأردنية. إن اخضاع اللاجئين إلى ظروف قانونية متباينة وتمييزية قاسية بالإضافة إلى تجارب التهجير القاسية عن الوطن والديار أثر في دور المرأة– وهو ما ستتناوله هذه المقالة تحديدا.

"مستضعفون"

في إطار رحلة اللجوء تم وصم النساء اللاجئات والأطفال دوما باعتبارهم المستضعفين. فمن ناحية، يقول البعض أنه لا يجب النظر إلى ذلك من حيث خصائص الأفراد والأسر فحسب، ولكن أيضا في إطار سياسات الدول، والخصائص الأعم للمجتمع. ومن الناحية الأخرى فإنه من الضروري معرفة أن اللاجئين يجدون أنفسهم من حيث التعريف، في خضم جو من التغيير والتحول في كلا الجانبين: الروحي الشخصي والثقافي، وقد تستمر النظرة إلى اللاجئين باعتبارهم مستضعفين إلى أن يتكيفوا مع الظروف الجديدة.

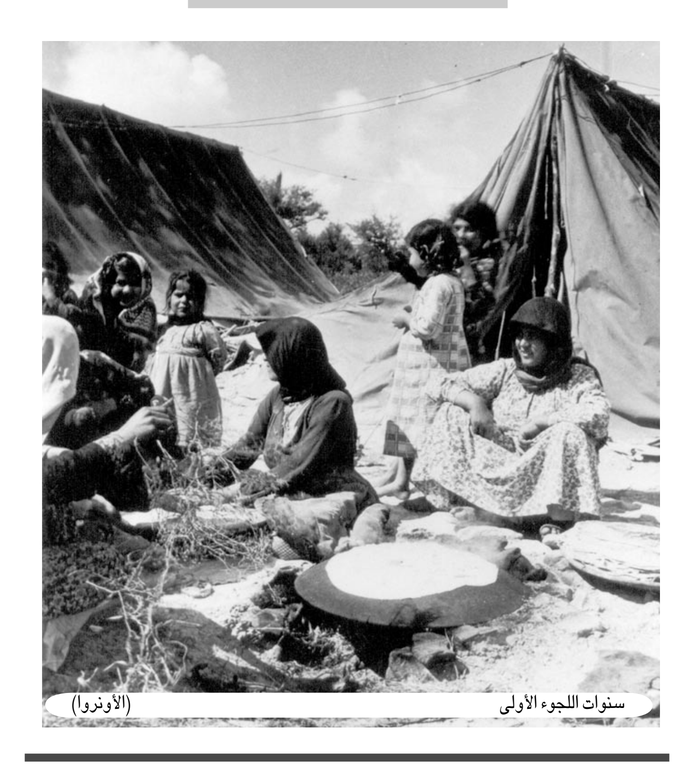
ظاهرة تأنيث الفقر: كما قالت نهلة عبده في بحثها الصادر في العام (٢٠٠٠)، تشكل ظاهرة تأنيث الفقر إحدى خصائص مخيمات أو تجمعات اللاجئين. وفي العديد من الحالات وجدت النساء الفلسطينيات اللاجئات أنفسهن بلا رجل تقليدي يكسب القوت، أو يرأس العائلة وذلك كنتيجة للظروف السياسية؛ حيث أن الرجال هم ذلك الجزء من منظمة التحرير الذي انضم إلى مجموعاتها العسكرية، أو حيث دفعت الظروف الاقتصادية بالرجال إلى المغادرة طلبا للعمل فأصبحوا بذلك عمالا مهجريّين. وهنا اضطلعت المرأة بأدوار مختلفة كتأمين العيش للأطفال والمسنين والمرضى، كما أصبحت عنوان الاستمرارية كحاضنة ثقافية واجتماعية.

ومن خلال المقابلات الميدانية التي أجريت مع نساء فلسطينيات في مصر تبين أن العديد منهن كن قد هجرن أو طلّقن عندما عاد أزواجهن إلى غزة. ففي معظم الحالات كان أزواج تلك النسوة قد عملوا لدى منظمة التحرير الفلسطينية وعرض عليهم مناصب في السلطة الوطنية في غزة. وحال وصولهم إلى هناك بدأ الأزواج حياة جديدة، ومهنة جديدة مما دفعهم – على غير حق – للبحث عن أسرة وبيت جديدين. وحال قيامهم بذلك أنهى الكثيرون منهم علاقتهم بأسرهم التي تركوها وراءهم في مصر. وفي المقابل تضاعف حجم مسؤوليات النساء فأخذن على عاتقهن مهمات إدارة الأسرة وتوفير الدخل عن طريق العمل خارج المنزل. عبرت بعض النساء اللواتي قابلتهن عن حالة من الإحباط، جراء عدم اضطلاع أزواجهن بمسؤولياتهم حيث أهمل الكثيرون منهم واجباتهم الأسرية وما عادوا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية فقط بينما تركت النساء لتحمل العبء كله.

كما كشفت المقابلات عن ميل الرجال الذين سافروا طلبا للعمل، خاصة في ألوية منظمة التحرير العسكرية، سواء كانوا جنودا أو ضباطا إلى إنشاء أسر خاصة بهم حيثما استقروا. ففي مصر على سبيل المثال قد يتزوج الرجل الفلسطيني بامرأة مصرية من أجل الحصول على وضع إقامة قانوني، ولكن أيضا قد يلجأ إلى الزواج بامرأة فلسطينية أخرى في غزة أوفي أي مكان آخر يكثر السفر إليه. فالزوجات بالنسبة للرجال تساعد على إنشاء قاعدة بيتيّة مستقرة. أما بالنسبة لتلك النساء، فقد يلعب الأزواج دورا هاما كمعيلين. وبالتأكيد فان هكذا وضع قد يضطر المرأة المطلقة أو الأرملة للزواج ثانية من أجل ضمان مصدر رزق لإعالة أسرتها، او من اجل تجنب "القيل والقال" تحت ضغط التقاليد والأعراف وبعض القيم الاجتماعية. ومع ذلك "ازدادت تلك الأدوار تعقيدا؛ فبارتفاع نسبة الخصوبة بين الفلسطينيين، ووجود بنية ثقافية وأعراف تعطي الرجل ميزة حق التعلم دون المرأة علاوة على أن البنات وبخلاف الأولاد كثيرا ما يسحبن من المدارس أو حتى يمنعن من التعلم وذلك لأن بهنّ حاجة كأيدي عاملة إضافية، تساعد على صيانة الأسرة أوإعادة إنتاجها" (عبده ٢٠٠٠).

وفي ثقافة كهذه ينظر إلى المرأة أيضا على أنها استثمار أو مقدّر مالي يحرز من خلال الزواج. ففي العديد من المقابلات دافع الوالدان عن أن مهر الفتاة سيكون مصدرا ماليا إضافيا وأنه مساعدة من زوجها إلى أنسابه وأمرا لا بد منه. ومن هنا فإن الزواج المبكر سواء كان لسبب اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي فإنه يؤثر على المستوى التعليمي للمرأة ويقلل من فرص المشاركة المجتمعية المتاحة لها. ان تلك النظرة نابعة من الاعتقاد أن أي من التعليم أو المشاركة العامة في قوى العمل المدفوعة الأجر، بشكل عام، لا تشكل عوامل هامة في مجال تطوير المرأة.

ويمكن أن تستغل المرأة بسهولة في سوق العمل (الأجور، ساعات العمل، ظروف العمل الخ...) هذا وتساعد حالة اللجوء بشكل أكبر على استغلالهن،كما هو الأمر بالنسبة



سنوات اللجوء الأولى (الأونروا)

لقد أصبحت المرأة اللاجئة في كثير من الحالات من يكسب العيش في ظروف اللجوء الجديدة. لقد نجحت في التكيّف مع بناء سوق العمل (سواء الرسمي أم غير القانوني) بشكل أفضل وفي العادة تبدي المرأة استعدادا أكبر لقبول أي نوع من العمل يعرض عليها من أجل تلبية حاجات الأسرة، غير أن تبادل الأدوار الاقتصادية بين الزوجين لا يؤدي بالضرورة إلى تبادل أدوار السلطة أو تغيير تقسيم العمل بداخلها.

لهويتهن الجنسية، فلمجرد كونها امرأة يشتد استغلالها أثناء عملية الاستخدام بأجر. ولهذا لن يكون مفاجئا أن تتفاوت معدلات خسارة فرص العمل وإمكانيات الحصول عليها إذا ما أخذت اعتبارات عامل الجنس بالحسبان. ويلاحظ بالنظر إلى الدراسات أن المرأة اللاجئة عموما تعاني من مختلف أشكال العنف البيتيّ (تعاني النساء والبنات بشكل خاص وطأة هذا العنف) وذلك نتيجة لالتقاء عوامل الصعوبات الاقتصادية والازدحام والإحباط الاجتماعي مما يسهم في تغذية الانحراف الاخلاقي والاجتماعي على المستويين الفكري والسلوكي.

إن تهميش النساء اللاجئات الحاصل حاليا، بالاضافة الى خسارتهن إمكانية الوصول إلى أراضيهن باعتبار ان الأرض شكلت الوسيلة الأساسية للرزق والعمل كما اعتدن في السابق ادى الى اضعاف دور المراة وحجم مشاركتها المجتمعية. لقد أصبحن يعتمدن على مؤسسات الإغاثة لتلبية احتياجاتهن الأساسية (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أو منظمات إغاثة غير حكومية أخرى.). ولعل هذا يفسر لماذا تتمحور تجاربهن الحياتية حول ظروفهن المعيشية وحقوقهن وأدوارهن بينما تراجع مدخلهن إلى الحياة العامة وبشكل خاص العمل والتعليم على سلم الأولويات.

لقد تراكمت الأنظمة والقيود المفروضة على اللاجئين وخاصة على النساء لتصل في عدد من الحالات إلى طريق مسدودة. فمن جهة تحرم تلك القيود اللاجئين المصنفين كعديمي الجنسية (ممن لا يحملون أية وثائق رسمية) من الحماية القانونية اللازمة. فوفقا لقوانين الدول المضيفة وحسب ما هو معمول به فيها، فإن انعدام الدولة يقوض الأهلية القانونية للاجئ وبالتالي يحط من حجم حقوقه والتزاماته. إن تعرية اللاجئين وتركهم بلا غطاء قانوني يحول أولئك الأشخاص البسيطين إلى ضحايا لا حول لها ولا قوة ويجعلهم بلا أي مصدر قانوني لحل مشكلاتهم.

خطة المرأة اللاجئة للتكيف مع وضع اللجوء

نظريا، يعتمد تعريف الجنسين على ثقافة المجتمع باعتباره بنية رمزية وكذلك فهو دور اجتماعي، ومنظومة من العلاقات (مور١٩٨٨). وبغض النظر عن خلفياتهن الثقافية والقيود التي تفرضها عليهن المؤسسة الاجتماعية، تمكنت النساء اللاجئات من إبداء قبول ملحوظ للتكيف وللاضطلاع بأدوار جديدة وغير مألوفة في بيئة تمتاز بمعارضتها لاستقلال المرأة وتوكيدها لذاتها. يشير كيبريب (١٩٩٥)، من خلال دراساته الخاصة باللاجئين الاريتريين في السودان، إلى النساء اللاجئات اللواتي يعشن في المناطق المدنية على أنهن "عوامل للتغيير" حيث فرض عليهن حمل مسؤوليات كبيرة مما أدى إلى إحداث تغيرات في العلاقة بين الجنسين قادت النساء إلى تحقيق مقدار أكبر من الحرية. وفي الوقت نفسه، يرى الباحث في المرأة اللاجئة في المناطق الريفية "كمصدر للاستمرارية" على أساس أن العلاقات الأبوية كلما ازدادت قوة خضعت المرأة للمزيد من القيود والتبعية.

بمرور الوقت قامت النساء المتزوجات بفلسطينيين بأدوار حيوية في حياة أسرهن وبشكل متزايد وكذلك في صناعة القرارات الهامة المتعلقة بأسرهن. لقد أدت الضغوطات الاقتصادية بالكثير من النساء إلى القيام بأدوار نشطة في سوق العمل، والاضطلاع بدور كاسب للرزق. وكذلك فقد أدت البطالة المستشرية بين الذكور والضنك الاقتصادي إلى إلقاء ضغوط أعظم على كاهل النساء مما جعلهن أكثر نشاطا في سوق العمل. أما بالنسبة للنساء فالعثور على فرصة عمل مقبولة اجتماعيا هو أحد التحديات. فالكثيرات من النساء اللواتي قابلتهن منخرطات في النشاطات المدرّة للدخل، والتي تحتفظ بالأفكار التقليدية حول أدوار المرأة السائدة في المجتمع الفلسطيني والتي لا تتطلب الحضور إلى مكان عمل خارج المنزل.

وكثيرا ما كن النساء سواء في المناطق الريفية أو الحضرية مسؤولات عن التعامل مع الشؤون البيروقراطية أو الإدارية المصرية. وفي العديد من الحالات كنّ يقمن بالتسجيل نيابة عن أزواجهن المشغولين بالعمل ويستخدمن أساليبهن الدبلوماسية من أجل تنظيم الوثائق والأوراق. وعلى سبيل المثال، كثيرا ما تكون الزوجة هي من تقوم بتجديد الإقامة ووثائق السفر المصرية وتحضير الوثائق اللازمة لمدارس الأولاد.

لقد وفرت بيئة المخيمات وتجربة اللجوء بعض الفرص لزيادة سلطة المرأة في الأسرة من جهة والى تدخل الرجال في الواجبات المنزلية من جهة أخرى. لقد أثبتت الدراسات الميدانية ودراسة بعض الحالات أن للمرأة اللاجئة قدرة غير عادية على الاحتمال إذا ما قورنت بالرجال (كبريب ١٩٩٥). وتوضح بعض حقائق الواقع كيف تستطيع النساء اللاجئات فرض سلطتهن وإعادة التفاوض على موقعها في البنى الرتبية في مجتمعهن المحلي. وتجدر الملاحظة هنا، كما لاحظ الكثير من الباحثين أن تبادل الأدوار الاقتصادية بين الزوجين لا يؤدي بالضرورة إلى تبادل أدوار السلطة أو تغيير تقسيم العمل الأسري.

أحد الأدوار الأساسية التي لعبتها نساء المخيم هو التكاثر ونقل الثقافة القديمة والهوية القومية المفقودة. وقد لاحظت روزماري صايغ (في عبدو ٢٠٠٠) إن هذا الدور قد قوّى الهوية الوطنية الفلسطينية ودفع بالمرأة إلى مكانه أعلى في الأسرة وهو أحد الأدوار الذي كثيرا ما يجري تجاهله وعدم تقدير قيمته عدا عن وظيفة الإنتاج العامة. وبهذا تعطى الأولوية للاهتمامات الوطنية على حساب حقوق المرأة.

إن التعامل مع الظروف غير المستقرة وبشكل خاص من الناحية المالية تجعل أعضاء الأسرة يتوقعون من المرأة أولا أن تبيع مصوغاتها وممتلكاتها الشخصية–في الحالات التي اضطر الناس فيها إلى بيع الممتلكات الشخصية صرّح الكثيرين أثناء مقابلتهم أن أول ما يباع هو الممتلكات الشخصية للمرأة. يعتمد أسلوب الحرمان من الممتلكات هذا باعتباره تمييزيا ضد المرأة من حيث تأثيره ودلالته على أن المرأة مستضعفة بشكل خاص وتفتقر إلى سلطة اتخاذ القرارات في داخل أسرتها (Narayan et al ٢٠٠٠).

خاتمة

من المستبعد أن يتغير التمييز ضد المرأة الفلسطينية اقتصاديا وسياسيا، ماليا وثقافيا، واجتماعيا في كافة أرجاء الوطن العربي دون اهتمام خاص بهذا الأمر. وبالرغم من المعيقات المتنوعة والقيود المفروضة على المرأة اللاجئة فقد نجحت في وضع آليتها الخاصة للتعامل والتكيف. كما تضاعفت مسؤوليات العديد من النساء حيث كنّ مسئولات عن إدارة شؤون المنزل نفسه وكسب الدخل خارج بيت الأسرة. أدّى الازدياد النسبي لسلطة النساء الاقتصادية إلى تحطيم الصورة المقبولة تقليديا والقاضية بأن الذكر هو كاسب الرزق الرئيسي (Narayan ٢٠٠٠.) لقد عبرت بعض النساء في مقابلات أجريت معهن عن إحباط تجاه عدم اضطلاع أزواجهن بمسؤوليتهم وتجاه حقيقة أن العديد من الأزواج قد أهملوا واجباتهم تجاه أسرهم. لقد تركت النساء لتحمل مسؤولية ضمان وجود دخل كاف لتلبية الحاجات اليومية للأسرة. اقترحت بعض النساء أثناء مقابلتهن أن الكثيرات منهن قد أثبتن قدرة أكبر من الرجال على "صرك أسنانهن ومواصلة العمل" (Narayan ٢٠٠٠).

مراجع:

* عبدو، نهلة (2000) Engendering Compensation: Making Refugee Women Count!- معد لأجل الخدمات الارشادية والاستشارية، مركز بحث صندوق التطوير العالمي-أوتاوا.
http://www.arts.mcgill.ca/mepp/new_prrn/research/papers/abdo_06.htm

العابد، عروب(2005)، " Immobile Palestinians في Mondes en mouvements, Migrants et migrations au Moyen-Orient au tourant du XXIème siècle .- صادر عن المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى (IFPO)، بيروت

العابد، عروب(-2006سيصدر قريبا) , *Unprotected in Egypt : Living and cop-ing as a Palestinian* . كتيب معد للنشر

Kibreab, Gaim (1995) Eritrean Women Refugees in Khartourm, Sundan, 1970-1990. Journal of Refugee Studies, 8 (1):1-25

Lammers, Ellen (1999) Refugees, Gender and Human security- A theoretical introduction and annotated bibliography, International Books, The Netherlands

Moore, Henrietta (1988) Feminism and anthropology, Cambridge: Policy Press

Narayan, D. et al. (2000) Voices of the Poor, Crying out for Change, World Bank

* عروب العابد هي المديرة التنفيذية لمركز دراسات وأبحاث اللاجئين ومقره في العاصمة الأردنية عمان. للعابد العديد من الأبحاث حول اللاجئين الفلسطينيين.

أثــر البيــت وفقــدانــه علــى المــرأة الفلســطينيــة الـ

بقلم: د. روزماري صايغ *

مقدمة

في العام ٢٠٠٥، فكّر بعضنا في بيروت بإنتاج كتاب صوّر حول بيوت اللاجئين في مخيم برج البراجنة للاجئين (إحدى ضواحي بيروت). وقد فكرنا في إنتاجه بأنفسنا باستخدام حواسيبنا النقالة وتوزيعه على المنظمات غير الحكومية المحلية ومموليهم الدوليين. لقد كانت الفكرة هي تصوير هذه البيوت من خلال أعين صاحباتها النساء عن طريق اختيارهن للمشاهد التي يرغبن في لفت الأنظار إليها، وفي نفس الوقت تسجيل قصصهن مع ذلك البيت والبيوت الأخرى اللواتي سكنّ بها. وبهذه الطريقة كنا سنحقق كلا من السجلين السمعي والبصري عن بيوت اللاجئين في لبنان، وبقدر الإمكان من وجهة نظر النساء اللواتي عشن بها. لقد كانت فكرة إنتاج هذا الكتاب بالتعاون مع المنظمة الإنسانية للنساء الفلسطينيات (PWHO)، وهي منظمة غير حكومية محلية تتخذ من برج البراجنة مقرا لها، حيث كانت تنفذ بعض الإصلاحات البسيطة على بيوت الناس الذين لا يستطيعون توفير ذلك.

لم يذهب هذا المشروع في ذلك الوقت ابعد من اجتماعات البحث في تنفيذه. ولكن واحدا من بيننا، وقد كان فنانا تناول الفكرة بطريقة مختلفة، وهي: إدارة البيت، كموضوع لجلسة أسبوعية تجري في ناد للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن الستين عاما، والذي تديره ذات المنظمة النسائية الإنسانية في برج البراجنة. الأشخاص الذين يترددون على النادي ممن تجاوزوا الستين، هن بشكل أساسي نساء. هذا وقامت الفنانة إيمي بتقديمهن لفكرة صندوق الكنز الذي سيصنعنه كإرث يمرر إلى بناتهن، وهو مملوء برموز لأشياء ترتبط بالبيت. وفي كل أسبوع كان يستخدم نوعا آخر من المواد وكذلك أجزاء مختلفة من البيت الذي استحضرته الذاكرة. وفي نهاية العام قمن بإنتاج معرض يتضمن بعض التسجيلات الصوتية وقد كانت جميعها مؤرشفة. وقد قامت الفنانة الأمريكية الفلسطينية دوريس بيطار بزيارة البيوت المختلفة. وقد طلبت من النساء الإشارة إلى الأشياء والأجزاء الخاصة بالبيت، والتي احتلت مكانة خاصة في نفوسهن ثم قامت بتصويرها. لم أتمكن آنذاك من مرافقة دوريس ولكنني كنت مهتمة جدا بقصص النساء، الأرامل عادة، اللواتي بذلن قدرا كبيرا من الطاقة والإبداع في إعادة ترتيب وتزيين منازلهن.

وفي النقاشات التي دارت تحت عنوان البيت، والتي سجلت في نادي من تجاوزوا الستين عاما كان النقاش مثيرا للاهتمام. اكتشافنا أن بعض النساء يتذكرن فترة اللجوء المبكرة باعتبارها الأفضل من حيث بيوتهن، ولا بد في هذا المقام من ذكر أن معظمهن لم يستطع تذكر فلسطين. فالقلة القليلة من ذلك الجيل ما زال على قيد الحياة في لبنان. أتت الذكريات عن العقدين الأولين جيدة بشكل مفاجئ، لأن تلك الفترة تميزت بأشد فترات الفقر والقمع. وظهرت صور وكالة الغوث الدولية–الأونروا أن البيوت آنذاك كانت عبارة عن عرائش من صفائح الحديد الموجية الشكل.كيفما كان، فإن ما تذكرته النسوة عن ذلك الزمن، كان جلوسهن خارج البيوت بعد الانتهاء من عمل ذلك اليوم، والاستمتاع باجتماعهن سوية. إحدى من تجاوزن الستين قالت عن تلك الفترة: "كنا جميعا أسرة واحدة". يؤكد هذا التعليق على نقطة تم تجاهلها في معظم دراسات البيئة الطبيعية وهي أن خاصية الإحساس بالانتماء إلى البيت ليست ملازمة للبناء المادي بنفس القدر الذي يعتمد فيه ذلك الإحساس على المجتمع المحلي المحيط به. وهذا صحيح خاصة بالنسبة لأولئك الذين يمضون معظم وقتهم في البيت أو بجواره، كالنساء والأطفال والمتقدمين في السن. وتؤكد هذه الذكرى تحديدا قدرة الذاكرة التحويلية وأن الطريقة التي تتجسد بها تجارب الحياة اليومية غالبا ما تشطب، عن طريق إعادة بناء أقوى للتاريخ، بالاعتماد على التاريخ الثابت في المجتمع المحلي أو قطاع محدد بداخله. وعادة ما تكون عملية إعادة البناء تلك شديدة الحساسية للتغيرات الأيديولوجية والسياسية، مما فرض على الباحث أن يبحث في أسسها الاجتماعية، وفي الجيل، والجنس، والطبقة الاجتماعية، والتوجه السياسي.

"كنا جميعا أسرة واحدة"، يؤكد هذا التعليق على نقطة تم تجاهلها في معظم دراسات البيئة الطبيعية وهي أن خاصية الإحساس بالانتماء إلى البيت ليست ملازمة للبناء المادي بنفس القدر الذي يعتمد فيه ذلك الإحساس على المجتمع المحلي المحيط به.

تتكون البيوت في مخيم برج البراجنة اليوم، من مباني إسمنتية وهي في حالة تنامي رأسيّة–عمودية. فهي تنمو بالرغم من حقيقة أن التربة التحتية لمخيم برج البراجنة، هي تربة رملية مما يجعل الأبنية مرتفعة العلو مبان غير آمنة. فهي تنمو فقط لأن الأسر في حالة نمو واتساع، ذلك أن الدولة تمنع البناء على الأرض "الموات" التي تقع خارج المخيم، وكذلك فإن القانون يمنع اللاجئين الفلسطينيين من امتلاك أو توارث العقارات. وبنفس الوقت وضعت بلدية بيروت خطة لطريق سريع سيمر من الطرف الشمالي لمخيم برج البراجنة وسيقتطع صفا من البيوت التي تم ترقيمها، بالرغم من أن مباشرة العمل في شق الطريق قد تأجل. أضف إلى كل تلك الأسباب، أنه بسبب ارتفاع قيمة العقارات فإن المالكين الأصليين للأرض التي يقوم عليها المخيم، قد رفعوا قضية لاستعادة ملكيتهم. إن الهدف من عرض كل هذه التفاصيل هو توضيح مدى ركاكة الأمن البيتي لهؤلاء الذين ينتمون إلى مجتمع غير المواطنين، مثل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وكذلك بسبب رغبتي في إظهار أن البيوت موضوع الدراسة، هي ببساطة حرما للحياة الأسرية دون الانتباه إلى الإطار البنائي للقوانين والسياسات التي تخضع لها تلك البيوت، وتنتقص من حساباتها أهمية البيئات الوطنية والمحلية في صنع البيوت. ومع أن البيوت تبقى غير مدروسة في معظم الحالات باعتبارها موازية للأسرة، فهي في الحقيقة حلقة وصل بين الأنظمة الواسعة مثل القانون وسياسة الدولة وحراك السكان أو الحرب من ناحية، والمستويات الضيقة للتخطيط مثل تحديد مواقع تلك المجتمعات المحلية والبيوت والأسر والأفراد من ناحية أخرى. وباعتبارها أبنية مادية، فإن دراسة البيوت هي من اختصاص المعماريين ومخططي المدن والمؤرخين الثقافيين. وأما اعتبار البيت مساحة مخصصة لتكاثر الروابط الاجتماعية والسياسية، ابتداء من الأسر ووصولا إلى الأمم، فهو مجال اهتمام علماء الاجتماع من كافة التخصصات، بما في ذلك منظري الأنثوية. لقد كان واضحا للأنثويين منذ زمن بعيد، أن البيوت هي المواقع الأساسية التي تبنى فيها الهوية الجنسية وتمارس فيها العلاقات بين الجنسين.

تتميز المرأة اللاجئة بأنها حادة الحواس وأنها مراقب مطلع على سياسات الحركة الوطنية بما لها من اثر على بنية الأسرة وما لها من اثر في تغيير العلاقات التقليدية بين الاجيال والجنسين



البيوت كمؤشر على مكانة اللاجئين

تعتبر البيوت من أكثر المؤشرات الدالة مباشرة ليس فقط على الطبقة الاجتماعية ولكن أيضا على مكانة المواطنة. وحتى نسبيا فإن مشروعات الإسكان الجيدة للاجئين يمكن أن تزدرى من قبل أولئك الذين اضطروا للعيش بها، وذلك بسبب اختلافها عن الأحياء الطبيعية، فهي تميزهم عن غيرهم وتصم ساكنيها بوصمة اللاجئين (Zetter ١٩٩١). فاكتساب وصمة من خلال مكان السكن، يتسم بقوة خاصة عندما تكون ملكيته مؤشرا على المكانة أو القيمة، سواء للاجئين أم للسكان المضيفين. يضاف إلى ذلك أيضا أن كلا من بيئة المخيم أو بنية البيت من حيث الموقع والنمط المستخدمين في مرحلة ما قبل اللجوء كما هو الحال بالنسبة للبيوت المؤسساتية، لا يتم اختيارها بحرية فالمخيم يشبه السجن من هذا الجانب. وفي لبنان، وباعتبار أن المخيمات مناطق واضحة للفقر، فهي تصبح منبوذة من قبل العديد من السكان المواطنين، فهي أشبه بالتشوه في التضاريس القومية، ويحمل سكانها قدرا أكبر من المشاعر المتناقضة. فمن ناحية يمقتها سكانها بالطبع، باعتبار أن المخيمات تجسيد للخسارة وانعدام الدولة وغياب المستقبل. ومن ناحية أخرى فهم أيضا مرتبطين بها باعتبارها الأمكنة التي يجب الدفاع عنها كمواقع للهوية الفلسطينية وباعتبارها مجسّدة لمطالبهم أمام المجتمع الدولي.

يحمل سكان المخيمات الفلسطينية قدرا كبيرا من المشاعر المتناقضة. فمن ناحية يمقتها سكانها بالطبع، باعتبار أن المخيمات هي تجسيد للخسارة وانعدام الدولة وغياب المستقبل. ومن ناحية أخرى فهم أيضا مرتبطين بها باعتبارها الأمكنة التي يجب الدفاع عنها كمواقع للهوية الفلسطينية وباعتبارها مجسّدة لمطالبهم أمام المجتمع الدولي.

يشكل اللاجئون حوالي ٧٠ ٪ من مجمل تعداد الشعب الفلسطيني وقد تواصلت تجربة لجوئهم عبر ثلاثة أو أربعة أجيال. ويمكننا أن نتوقع أن تكون تلك التجربة عنصرا هاما في التاريخ والهوية الفلسطينيين. ومع ذلك ليس بالضرورة أن تكون كذلك. فالبنية الطبقية والثقافة الفلسطينية من شأنهما أن تجعل الأمر أكثر صعوبة على الأصوات التي لا تنتمي للصفوة، أن تصبح جزءا من السجل الوطني. كما أن السياسات المتبعة أيضا تلعب دورا في إشهار أو كبت قضية اللاجئين. فالإحياء الرسمي لذكرى نكبة ١٩٩٨، يمثل إحدى



فلسطينية محرومة من دخول بيتها، ١٩٤٩. (الأونروا)

الحالات الراهنة لتجسيد قضية اللاجئين الفلسطينيين لأسباب سياسية. ومن بين الشهادات التي نشرت في صحيفة الأيام على مدى ما يفوق السنة، سجل عدد قليل منها بواسطة رجال من أصول ريفية، قدمت سبعة منها فقط من قبل نساء. لقد كان الصوت النسائي مفقودا تماما من قائمة المثقفين المدعوين من قبل صحيفة الأيام للإدلاء بتحليلات سياسية عن النكبة (حمامي ٢٠٠٥). إن احتكار قضية اللاجئين يشير إلى احتمالية نسيانها أمام الاهتمام ببناء الدولة. ذلك يعني أن على الناطقين باسم اللاجئين من رجال ونساء، أن يندمجوا معا ويصرّوا على كتابة تجربتهم الجماعية كسجل للتاريخ الوطني.

المرأة والبيت: تذكير وتأنيث المجال الأسري

من المهم للمرأة بشكل خاص أن تكون شريكة في عملية التوثيق تلك. فهنالك العديد من الأسباب لهذا، ولكنني سأذكر ثلاثة منها فقط: أولا، إحياء ذكرى النكبة التي تطرقت إليها لأظهر حقيقة أنه إن لم تتدخل المرأة بشكل فعّال فستبقى خارج القصة، أو سيذكرن فقط إذا كنّ عضوات في الحركة الوطنية. ثانيا، تتميز المرأة اللاجئة بأنها حادة الحواس وأنها مراقب مطلع على سياسات الحركة الوطنية بما لها من أثر على بنية الأسرة وما لها من أثر في تغيير العلاقات التقليدية بين الأجيال والجنسين. ثالثا، فإن عمليات التوثيق القليلة التي أنجزت بمشاركة نساء لاجئات تقضي بأنهن بانيات ومعيلات لبيوتهن خاصة في السنوات الواقعة ما بين الهجرة وتأسيس وكالة الغوث الدولية–الأونروا، أي عندما كان حرمان اللاجئين على أشده وهي فترة تحتاج إلى المزيد من البحث. لقصص النساء عن بيوتهن قدرة على إحداث حقائق عدّة حول النكبة والطرد. من الأمثلة على ذلك الطريقة التي تمت بها عملية الطرد الأولى حيث تظهر تفاصيل وجوانب أخرى لعمليات التهجير أخرى والخسارة المتجددة للبيوت، كما تبين التناقض بين الوعود الدولية القاضية بالعودة من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وعدم تطبيق ذلك القرار، كما تظهر انفصال الأسرة المتفرعة عن الاسرة الاصل وما تكابده الأسرة من أجل تربية الأطفال ممن ينتظرهم مستقبل مجهول سببه حالة اللجوء. نحن نعرف كيف تستثني روايات التاريخ الوطني الممالك الأسرية باعتبارها غير هامة وغير ملفتة للنظر وذلك لأن المؤرخين لا يعرفون كيفية التعامل معها وكذلك لأنهم ينظرون إلى تكاثرها باعتباره أمرا مضمونا. إن أيديولوجية الفصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي واعتبار ما هو سياسي كأنه مملكة خاصة بالرجال وأن ما هو اجتماعي هو للنساء، يشكل جزءا من معظم الأيديولوجيات القومية وأن القومية الفلسطينية كما لاحظ الباحثون أمثال إصلاح جاد وجوزيف مسعد وميري لايون لا تختلف في محصلتها عن البقية.

كتبت كيت يونغ، باحثة الأنثروبولوجيا والناشطة في الحركة النسوئية، أن طبيعة العمل المنزلي متشابهة في كل مكان، كما يفترض تكرارا، ولكنها في الحقيقة تختلف بشكل كبير من ثقافة إلى أخرى. وربما كانت سعاد جوزيف أولى الباحثات التي لاحظت القدر غير العادي من الجهد الاجتماعي والسياسي غير الرسمي، الذي تبذله النساء في البيئات الشرق أوسطية إلى جانب عملهن المنزلي. ففي دراستها حول أنماط زيارات النساء في أحد أحياء بيروت الذي يتميز بالاختلاط الثقافي والدخل المتدني، (برج حمود)، قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥، اكتشفت أن زيارات النساء تتجاوز الحدود الثقافية والطائفية، فبنفس القدر الذي تعزز زيارات النساء فيه أواصر القرابة والطائفة، فقد اعتبرت من جهة أخرى وسيلة تفسد التعبئة الطائفية الداعية للذهاب إلى الحرب. و بنفس الطريقة تنخرط المرأة الفلسطينية اللاجئة في

ـلاجئــة


(تصوير: نتالي بوردو، بديل)

بناء شبكات العلاقات التي من شأنها إعادة إنتاج مجتمعات محلية في المخيمات وثقافة وطنية للاجئين، إضافة إلى علاقات القرابة والصداقة والتأييد السياسي وما يرافق هذا من تفاصيل. إن توسع دائرة العمل المنزلي على هذا النحو وبما له من اثر خاص يقتضي توثيقه على نحو أكمل.

ولان عزة مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك المجتمعات المحلية اللبنانية تستند بشكل واسع على نساء ينظر إليهن كأمثلة حية، تجسد القيم العربية كزوجات صالحات، وأمهات، ويتميزن بالحشمة الجنسية، ويفين بمطالب المجتمع من خلال توفير البيوت الصالحة. فإدارة البيت الصالح لا تتطلب فقط قدرا عاليا من الجهد الجسماني، ولكن أيضا مهارة في التعامل مع الناس والإدارة المالية. فليس الآباء بل الأمهات هن اللواتي يتحملن مسؤولية سلوك الأولاد حيث تصبح مسؤوليات علاقة الأمومة هامة بشكل خاص في حالات البنات. وبالنسبة للنساء فان المكانة الاجتماعية طبعا تعتمد على خصائص كثيرة متنوعة، ولكنني لاحظت أنه لا العمل ولا العمل الوطني يعفي نساء المخيمات من واجب إدارة البيت بشكل ملائم، وهو مفهوم لا بد من الإشارة إلى أنه يذهب في مضمونه الى ابعد من ذلك المتصل بسلوك الطبقة الأوروبية الوسطى المتعلق حصرا بالنظافة، ليشمل أيضا الضيافة. تتداخل كل من الجوانب السياسية والاجتماعية والأسرية وتقع ضمن مسؤولية المرأة اللاجئة الفلسطينية عن بيتها. ويمكن إعادة صياغة النقطة نفسها بطريقة أخرى وهي أن البيوت في المخيمات، بيوت مسيّسة ليس فقط لأن السياسات الوطنية تتخللها، ولكن أيضا بسبب الطريقة التي يجب أن يرتقي بها البيت إلى مقاييس احترام المجتمع التي تتطلبها العزة القومية. وخير دليل على ذلك هو تعاظم أكبر تجاه اللياقة البيتية، فهي المسؤول الأول عن زجر ومتابعة القيل والقال ومعاقبة المخالفين.

أحد الأسباب التي تجعل من تسجيل قصص النساء عن البيت ضرورة، هي قدرة المرأة على صنع بيت. ويبدو صنع البيت بالمعنى الكامل للمفهوم (الإنجليزي) مستحيلا بالنسبة للاجئين عموما، وللمرأة اللاجئة بشكل خاص. لذا فإن الخطوة النظرية الأولى في هذا البحث الذي أقترح، هي إسقاط انقسام الجمهور إلى نوعين باعتباره مؤشرا غير دقيق (مضلل). فمدلولات هذا الانقسام تفيد – كما طرحت الكثيرات من أنصار المرأة – أن اضطهاد المرأة ينشأ في الإطار البيتي ويمكن إنهائه أو تقليله إلى حده الأدنى من خلال النشاط في المجال الجماهيري. ولكن اعتبارات المجتمعات المهجرة أو اللاجئة – وخصوصا النساء بداخل هذه المجموعات – تفيد بوضوح أن المجال الجماهيري المتوفر للمواطنين غير متوفر لهن. وكما طرحت (أنايا بهاتاكارجي) في دراستها عن النساء الجنوب آسيويات اللواتي هاجرن إلى الولايات المتحدة: ينزلق كل من مفهوم العام والخاص في الآخر، و يعتمد ذلك على زاوية النظر إليهما (أنايا بهاتاكارجي١٩٧٧). إذ انه لا يمكن فصل مفهوم المجال الجماهيري (العام) عن الدولة، فالدولة تتحكم في تركيبة سكانها من خلال قوانين انتقائية خاصة بالهجرة والتجنيس وبهذا المعنى يتداخل العام في الخاص من خلال تأثير تلك القوانين على تكوين الأسرة كوحدة اجتماعية–قومية خصوصا وان تلك القوانين تستثني بعض الفئات وتحرمها من امتياز اكتساب صفة الأسرة القومية. وعليه، لا يمكن أن يعتبر المجال الجماهيري حلبة تحظى كافة الطبقات الاجتماعية وكلا الجنسين فيها بفرصة متساوية لتحقيق العدالة. ففي حالة الولايات المتحدة تستطيع النساء الجنوب آسيويات دخولها فقط إذا تقدّم رجل بطلبهن وبهذا ازداد اعتمادهن على الرجال. وفي لبنان تعتبر المرأة الفلسطينية موجودة فقط بعلاقتها مع والدها أو زوجها. أضف إلى ذلك أن المجموعات الإثنية التي تنشئها انتقائية الهجرة وتعتبر عامة وخاصة في نفس الوقت من وجهة نظر النساء المهاجرات: فمن جهة، التسابق على المكانة بين المجموعات الإثنية، يجعل منها قمعية تجاه النساء بشكل عام خاصة عندما تكون الأواصر مع الوطن الأصلي تحت إدارة مجتمع أبوي ومن جهة ثانية يمكن للمرأة المهاجرة واللاجئة المقموعة في بيتها اصلا أن تجد في المجتمع المحلي مهربا لها وبذلك لن تجد العدالة في المجال الجماهيري (العام).

يوفر تحليل بهاتاكارجي لوضع النساء الجنوب آسيويات المهاجرات إلى الولايات المتحدة، فهما معمقا لوضع المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان. حيث تعرف لبنان بقوانين جنسيتها الانتقائية يستثنى اللاجئون الفلسطينيون ليس فقط من حق اكتساب الجنسية ولكن من الحقوق المدنية أيضا. أما فرصتهم في التأثير في القانون اللبناني فهي محدودة للغاية. وهم مفصولون عن السكان اللبنانيين من خلال اضطرارهم للعيش داخل الحدود المعروفة لمجتمع المخيمات. وكما هو حال المخيم حال النساء، تحتوي مجتمعات اللاجئين على مساحة خاصة شبيهة بحال الجيتو الإثني، فخيار مغادرة البيت القمعي بالنسبة للمرأة غير وارد تماما كما هو خيار مغادرة المخيم غير قائم، وذلك لأن لكليهما حدودا واحدة.

تتداخل كل من الجوانب السياسية والاجتماعية والأسرية وتقع ضمن مسؤولية المرأة اللاجئة الفلسطينية عن بيتها. ويمكن إعادة صياغة النقطة نفسها بطريقة أخرى وهي أن البيوت في المخيمات، بيوت مسيّسة ليس فقط لأن السياسات الوطنية تتخللها، ولكن أيضا بسبب الطريقة التي يجب أن يرتقي بها البيت إلى مقاييس احترام المجتمع التي تتطلبها العزة القومية.

ولتلخيص ما أشعر به من قيمة لتسجيل قصص النساء عن بيوتهن أقول: إن امتلاك بيتا آمنا في غير متناول الفلسطينيين بشكل عام، سواء عاشوا تحت الاحتلال الإسرائيلي أو في دول الشتات العربية. وتجدر الملاحظة هنا أن الأمن البيتي ينعدم أو يتضاءل في مناطق أكثر من غيرها؛ كما هو الحال في مخيمات اللاجئين في لبنان وكما شهدنا مؤخرا في العراق. وتعتمد حقوق المرأة القانونية في بيتها على النظام القانوني الوطني للقطر المضيف، وعادات المجتمع ولكن لكونهن لاجئات غالبا ما تتضاعف المسافة بينهن وبين إمكانية اكتساب أية ملكية، وذلك لأن ظروف الشتات قد حالت دون نشوء القانون الفلسطيني ودون تطبيقه عموما. فالتوترات الموجودة أصلا في علاقة المرأة ببيتها قد أصبحت بالتأكيد أعظم في ظل ظروف اللجوء. فمن ناحية أصبحت مسؤوليتهن عن بناء البيت وصيانته عبئا أثقل، ومن ناحية أخرى أصبحت حقوقهن في الملكية أكثر هشاشة. إن مجتمعات المخيمات المحلية، باعتبارها امتداد للبيت، حمل الكثير من المؤثرات السلبية والإيجابية للنساء اللاجئات الموازية لمؤثرات البيت ذاته. فكلاهما، مجتمع المخيمات والبيت، يفرضان القيود بطرق ذات خصوصية ثقافية. فكل منهما عالم تمارس فيه النساء النفوذ ويكسبن من خلاله الاحترام ولكنهن أيضا يخضعن للسلطة الأبوية. فعلى الرغم من أن البعد عن الوطن الأصلي عموما يعد أمرا مؤلما للفلسطينيين دون استثناء، تعاني النساء من ذلك بطرق خاصة: كأشخاص بلا مكانة قانونية وأمهات لأولاد مستقبلهم مهدد. تمتلئ البيوت الفلسطينية بالرموز التذكارية لأشخاص مفقودين أو ميتين أو مسجونين أو في أفضل الأحوال يدرسون أو يعملون في الخارج. كيف ستعبّر تلك النسوة كل في قصتها عن ملامح وضعها الخاص وعن نفسها داخل بيتها؟

وسيلة التنفيذ

بدأت في السنة الماضية بتوثيق قصص بعض الفلسطينيين في لبنان، عن زياراتهم لبيوتهم في فلسطين. كانت تلك القصص لافتة للنظر بأكثر من طريقة. فالكتابة عن الطبيعة الحيوية لتشكيل الإسرائيليين للتضاريس السطحية والبيئة الطبيعية كثيرا ما يفيد أن اللاجئين الفلسطينيين لن يتمكنوا من الاستدلال على الطرق المؤدية إلى بيوتهم – هذا إذا كانت ما تزال موجودة – ولكن اللاجئين الذين دونت قصصهم لم يجدوا أية صعوبة في العثور على منزلهم الأصلي، ولا حتى في الحالات التي كانت فيها تلك المنازل قد دمرت. يرجع ذلك إلى أن لجميعهم أقاربا ما زالوا يعيشون في، أو بالقرب من، بيوتهم الأصلية. لقد وفر الأقارب صلة مع التضاريس السطحية. ومن المزايا المذهلة الأخرى لتلك القصص، زيارة البيت التي تمتد لتصبح جولة في القطر بأسره أو على الأقل لمواقعه المميزة، فالأسر التي يرجع أصلها إلى الجليل مثلا، والذين ربما لم يسبق لهم زيارة أي جزء آخر من فلسطين قبل ١٩٤٨، يحملون الآن صورة كاملة عن المنطقة المعروفة لديهم "بالوطن" .

يجب عليّ الآن توسيع نطاق التوثيق لكي يتضمن ثلاث مستويات من مفهوم البيت – البيت والمخيم والوطن – والتي سبق أن ذكرتها. أعتقد أن الطلب من النساء اللاجئات رواية قصصهن عن البيت سيستحضر إلى دائرة الاهتمام مساحة أخرى من تجارب اللاجئين والتي قد تكون قصص متكررة في حياة الأشخاص. ويمكنني وصف وسيلة البحث التي ستستخدم بأنها أحاديث موجهة، تميل إلى استدعاء بعض سير الحياة المستقلة،على أن موضوعها الأساسي البيت بمستوياته المختلفة؛ حيث تتداخل فيها اللحظات المختلفة من حياة الراوي. وبما أن نفوذ النساء في مجال بناء البيوت وإدارتها يأخذه الرجال إلى حد كبير وكأنه أمر محتوم، أتوقع أن يكون هنالك ضرورة لتوجيه انتباه النساء المتحدثات إلى التركيز على دورهن في بناء البيت والعائلة والمحافظة عليهما وذلك بغرض التنقيب عن المشاعر حول بيوت الماضي وبيوت الحاضر وحول الروابط الداخلية مع بيت الأسرة والمجتمع المحلي والموطن الأصلي وكذلك معايير مشاعر المتحدثين حول البيت. إن عملية التوثيق المنشودة يجب أن تشجع المتحدثين على التأمل في تجربتهم وذلك بهدف الغوص إلى أبعد من المستوى التقليدي أو خطاب الدعاية السياسية. أعتقد أنه سيكون مهما المقارنة بين مجموعة المتحدثات المتوفرة وتبيان المفارقات ونقاط التشابه بين القصص عن بيوت النساء اللاجئات في الضفة الغربية وفي لبنان من جهة وبين النساء الشابات والنساء الأكبر سنّا من جهة ثانية وبين النساء والرجال من جهة ثالثة.

المراجع:

Anannya Bhattacharjee (1997), "The Public/Private Mirage: Mapping Homes and Undomesticating Violence Work in the South Asian Immigrant Community" in Jaqui Alexander and Chandra Mohanty eds. (1997), Feminist Genealogies, Colonial Legacies, Democratic Futures. New York: Routledge

Rema Hammami (2005) “Gender, Nakbe and Nation: Palestinian Women’s Presence and Absence in the Narration of 1948 Memories” Review of Women’s Studies vol 2.

Islah Jad (2004), “Women at the Cross-Roads: The Palestinian Women’s Movement Between Nationalism, Secularism, and Islamisim, PhD dissertation, SOAS, London 2004.

Mary Layyoun (in Nationalisms and Sexualities)

Joseph Massad (1995), “Conceiving the Masculine: Gender an Palestinian Nationalism” Middle East Journal vol 49 (3) Summer.

Roger Zetter (1991), “Labelling Refugees: Forming and Transforming a Bureaucratic Identity”, Journal of Refugee Studies vol 4 (1).

* د. روزماري صايغ هي عالمة انثروبولوجيا وباحثة في مجال التاريخ الشفوي. لصايغ العديد من المقالات والإصدارات البحثية حول اللجوء الفلسطيني.

جدار الفصل العنصري والعائلة الفلسطينية: آليات التكيف والمواجهة

بقلم: د. إيلين كتاب*

مقدمة

يعد بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الضفة الغربية المحتلة تطوراً سياسياً هاماً، إضافة لتأثيراته الكارثية اليومية على حياة السكان. فالجدار بطبيعة مساره، شكل تتويجاً لمجمل المشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، وهو- فوق ذلك - بما يرسمه على الأرض من وقائع، طرق التفافية، وأنفاق، وبوابات يخلق ميدانياً، السيناريو المرسوم للتسوية النهائية كما تراها دولة الاحتلال: معازل مطوقة ومفككة ومقطعة الأوصال، سيطلق عليها "دولة قابلة للحياة" يملك مفاتيحها حفنة من الدوريات العسكرية. لقد خلق الجدار ظروفاً حياتية واجتماعية، وحتى قانونية معقدة، تهدد بقاء الأسر المختلفة في أراضيها، الأمر الذي يتطلب حلاً جذرياً يتمثل بهدم الجدار وعودة الفلسطينيين إلى أراضيهم ومصدر رزقهم، وهذا يلزمه بالدرجة الأولى إرادة سياسية فلسطينية، وضغط دولي على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والذي لم يستخدم بطريقة فعالة حتى الآن.

الدراسات الموجودة عن هذا الوضع الصعب، تعطي صورة عامة وكمية عن نوع وحجم الخسائر التي تعرض له جزء من الشعب الفلسطيني الذي يعيش في المناطق التي تخللها الجدار، وانعكاسات الجدار السياسية والاقتصادية والجغرافية على الشعب الفلسطيني، وحدود إسرائيل الجغرافية. وبالإضافة الى ذلك فقد ركزت دراسات أخرى وتقارير أخرى، على الوضعين: القانوني والسياسي لبناء الجدار، فيما تطرقت بعض الدراسات الفلسطينية وركزت على السياسة الإسرائيلية الهادفة لعزل الفلسطينيين في معازل على غرار جنوب إفريقيا من خلال استعراض حجم المصادرة وتفكيك التجمعات السكانية الفلسطينية، وإبراز هذا التجمعات منفصلة ومعزولة عن بعضها البعض.

أما هذه المقالة، فهي ملخص لدراسة تحليلية انثروبولوجية معمقة قام بها فريق بحثي في معهد دراسات المرأة بجامعة بير زيت وذلك للتعرف على تفاصيل الخبرة الشخصية لبعض المتضررين من عملية بناء جدار الفصل العنصري، وهي دراسة في غاية من الأهمية وذلك لقساوة الظروف التي شكلها جدار الفصل العنصري لعدد كبير من المتضررين. لقد شملت الدراسة أكثر من اثنين وعشرين أسرة فلسطينية تضررت مباشرة من إقامة جدار الفصل العنصري، وتسكن أماكن مختلفة بدءاً من قلقيلية في الشمال وحتى منطقة رفح الحدودية في الجنوب، وقد تم التوصل لجملة من الاستنتاجات، والتي على ضوئها تم تحديد الاحتياجات المختلفة للأسر والقرى المتضررة من الجدار.

يبدو أن الإصرار على التواصل عند الفلسطينيين لا ينتهي نتيجة لخسارة الأملاك ومصادر الرزق، رغم المقت الشديد، كما يتوهم قادة الاحتلال! فحتى النزوح خارج البلاد لم يشكل خيارا لكثيرين من هؤلاء المتضررين بسبب جدار الفصل العنصري بشكل شامل وجدي.

لقد أثر جدار الفصل العنصري على عدة مجالات في الحياة اليومية للأسر الفلسطينية، فبعض الأسر انفصلت عن بقية أسرها وأقاربها وأصدقائها، بعضها الآخر فقد أرضه من خلال المصادرة والتي كانت تمثل المصدر الأساسي للدخل. وبعضها الآخر فقد أبناؤها فرصة عملهم في السوق الإسرائيلي ليعيشوا حالة بطالة وفقر مدقع، مما أثر على أوضاعهم المعيشية اليومية بالإضافة إلى الحالة النفسية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى سياسة الإغلاق والتي فصلت الأسر عن الخدمات الصحية والتعليمية. ففي الحالات التي تم دراستها من خلال البحث، هنالك أيضاً حالات تم هدم منازلها وكانت هذه حالات جمعت المعاناة بكل تكثيفاتها من اقتلاع وتشرد وفقدان مصادر الحياة وذل واغتراب لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر، الأمر الذي يدعونا للحديث عن اللاجئين الجدد. اللاجئون الجدد هم من تسبب بناء الجدار وهدم منازلهم في تهجيرهم. هم تلك الأسر التي هجرت من موقع سكنها الأصلي إلى بيوت او وحدات سكنية مستقلة مستأجرة. وفي هذا السياق على وكالة الغوث الدولية- الأونروا أن تعيد النظر في تعريف اللاجئ لتضيف إليه المهجرين بفعل الجدار، حيث يشكل هدم البيوت والتهجير بفعل إقامة الجدار شكلاً جديداً للهجرة القسرية للفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨. إن المطلوب من الوكالة إعادة صياغة التعريف وتوسيعه، لكي يتم دمجهم ضمن خدمات الوكالة.

إن على وكالة الغوث الدولية-الأونروا أن تعيد النظر في تعريف اللاجئ لتضيف إليه المهجرين بفعل الجدار العنصري، حيث يشكل هدم البيوت والتهجير بفعل إقامة الجدار شكلاً جديداً للهجرة القسرية للفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨. إن المطلوب من الوكالة إعادة صياغة التعريف وتوسيعه، لكي يتم دمجهم ضمن خدمات الوكالة.

جدار الفصل العنصري في أبو ديس: (تصوير: نتالي بوردو، بديل)

الوضع الاقتصادي والعمل

تسبب الجدار في فقدان الأسر لمصدر دخلها الرئيسي، إما من خلال مصادرة الأراضي والتي تمثل لهم مصدر الرزق الأساسي، أو فقدان العمل، بسبب الجدار وسياسة الإغلاق. ومن الواضح أن سوق العمل الفلسطيني لم يستوعب العمالة العاطلة عن العمل في مشاريع وطنية، فمثلاً أثبتت النتائج لنفس البحث، بأن ٣٧,٤٪ من الأسر التي تقيم غرب الجدار اعتمدت على الأجور والرواتب المحصلة من القطاع الخاص الفلسطيني كمصدر أساسي قبل بنائه، والتي ارتفعت إلى ٣٨,٤٪ بعد بناء الجدار. ويشكل هذا ارتفاعاً طفيفاً لا يعبر عن حاجة العمل بل عن ضعف قدرة السوق الفلسطيني على استيعاب العمالة العاطلة عن العمل مما يهدد استقرار الأسرة المستقبلي، ويخفض من مستوى معيشتها. وفي هذا السياق يبقى الضغط مستمرا على النساء لتدبير أمور المنزل في ضوء البطالة العالية للذكور اللذين يعتبرون هم المعيلين الأساسيين للأسرة. وكان من الملفت الانتباه إلى انه لم تكن هنالك مشاريع إنتاجية بيتية يمكن أن تساعد الأسر في سد بعض احتياجاتها، فهنالك حاجة لمشاريع تشغيل نسائية او بيتية من خلال إعطاء قروض صغيرة بتسهيلات واسعة لتتمكن الأسرة من تحصيل دخل أساسي، وسدً احتياجاتها اليومية. أما بالنسبة للعمل في الأرض فإن خسارة الأرض تعني أيضاً تقليص علاقة العائلة الاجتماعية مع أهل القرية، فالأرض تساعد الناس أيضاً على التواصل اجتماعيا من خلال الإنتاج والتسويق. ففقدان هذا الدور أفقد العائلة هيبتها الإنتاجية وعلاقاتها الإجتماعية.

لقد لوحظ أن تضامن العائلة وتماسكها قد عُبر عنه وفق تفسيرات مختلفة. فبعض العائلات كانت قد رأت أن الجدار كان عاملاً لتفكيك الأسرة جغرافياً وبالتالي لحقها فك الارتباط المادي والمعنوي. أما عائلات أخرى، وهي تشكل الأكثرية، فقد تحدثت عن تماسك الأسرة وتضامنها وخصوصاً تلك التي واجهت الظروف الصعبة وكان هذا التضامن بمثابة أساس لاستمرارية الأسر المنكوبة، خصوصاً أن المساعدات الإنسانية من المؤسسات المختلفة كانت محدودة.

آثر الجدار على بنية العائلة وعلاقاتها الاجتماعية

لقد لوحظ أن تضامن العائلة وتماسكها عُبر عنه وفق تفسيرات مختلفة. فبعض العائلات رأت أن الجدار كان عاملاً لتفكيك الأسرة جغرافياً وبالتالي لحقها فك الارتباط المادي والمعنوي. أما عائلات أخرى، وهي تشكل الأكثرية، فقد تحدثت عن تماسك الأسرة وتضامنها وخصوصاً تلك التي واجهت الظروف الصعبة وكان هذا التضامن بمثابة أساس لاستمرارية الأسر المنكوبة، خصوصاً أن المساعدات الإنسانية من المؤسسات المختلفة كانت محدودة ولمرة واحدة.

فتفكيك وتشتيت الأسرة جغرافياً كان عاملاً أساسياً لتقليص العلاقات الاجتماعية بينها. وبسبب سياسة الإغلاق، وزيادة مصاريف المواصلات، لم تستطع العائلات من التواصل مما أضعف من علاقاتها الاجتماعية وهذا زاد بدوره من الضغط النفسي والمعنوي على أفراد الأسرة الواحدة. أما أكبر قطاع من المتضررين فهو النساء خصوصا هؤلاء اللواتي يسكن داخل الخط الأخضر ومتزوجات من أشخاص يقطنون قرى حدودية على جانبيه. وذلك بسبب انقطاعهن عن أهلهن لأن خروجهن للزيارة إلى منطقة الضفة الغربية المحتلة لا يضمن لهن الرجوع، خاصة وان أولادهن يحملون هوية تابعة للسلطة الفلسطينية وليس هوية إسرائيلية أسوة بأمهاتهم. أما فيما يتعلق بالعلاقات الداخلية للأسرة فقد أمكن رصد مظهرين الأول العصبية والتوتر الذي يسود العلاقات ويعكس نفسه أكثر على الصغار الذين يصبحون أداة تفريغ للتوتر الناتج عن سوء الوضع. فيما تم رصد المظهر الآخر وهو التضامن والتكاتف الأسري خاصة مع الأبناء المتزوجين، وهنا يسجل عودة قوة الارتباط بالعائلة الممتدة.

الحركة والتنقل

تشكل الحواجز والبوابات المختلفة مكاناً لاضطهاد قومي ومشكلة حقيقية أمام استمرار الحياة اليومية، حيث تعيق الوصول للأرض، مصدر الرزق أو العمل، أو المدارس أو العيادات الصحية، أو تأمين الاحتياجات اليومية، أي تشل الحياة بكافة مناحيها. هذا يتطلب إيجاد حل سريع للمشكلة، والتي تشكل إحدى المفاتيح الرئيسية لحل المشاكل الحياتية اليومية. وفي هذا الصدد يعتبر المواطنون أن المؤسسات الدولية لا تقوم بأي ضغط على سلطات الاحتلال لإنهاء معاناتهم المتعلقة بالحواجز والبوابات.

لقد تعمد الإسرائيليون أن يشلوا حركة الشعب الفلسطيني بأكملها من خلال مئات الحواجز التي أقاموها بين المدن والقرى، آملين أن يقضوا على الحياة بأكملها مما يؤدي إلى الهجرة وليس إلى الأمن كما هم يدعون. وما لفت الانتباه هو الفتيات في سن المراهقة اللواتي لا يتحركن من البيت، فهن معزولات في فترة حرجة من حياتهن. فليس لديهن أية علاقات مع الجيران أو الأصدقاء بسبب الخوف من الحركة بسبب انتهاكات الجيش والمستوطنين، مما قد يعيق نمو وبلورة شخصياتهن.

الآثار النفسية

مما لا شك فيه، هناك عوارض نفسية يعاني منها المتضررون وذلك لضخامة الخسارة: هدم بيوتهم بدون إنذار مسبق في منتصف الليل على كل ما يملكونه؛ خسارة الأراضي والبيارات والأشجار التي كانت مصدر عيشهم وأساسا لتكوينهم الإنساني الاجتماعي؛ التفسخ والحرمان العائلي على جهتي الجدار لصعوبة التواصل بينهم، ولتعرضهم لعنف قطعان الخنازير التي يطلقوها الإسرائيليين في أراضيهم. لقد عبر جميع الأفراد الذين شملتهم الدراسة عن الشعور بالاضطهاد والمقت والألم الشديد والإحباط والعجز والخوف والتوتر. بعضهم عبر عن خسارة الأرض كأنها خسارة نفس. أما التأثيرات النفسية على الأطفال فكانت أعمق لأن الجدار حسب روايتهم حرمهم من طفولتهم ومن اللعب، وأوجد لديهم شعوراً بالخوف والرعب من إطلاق الرصاص المستمر وتجريف البيوت والمزارع. ولكن المفزع في هذه الحالات هو الازدواجية او التراوح السريع في الشعور ما بين الخيبة المميتة والأمل الساطع. الإصرار على التواصل عند الفلسطينيين يبدو انه لا ينتهي نتيجة لخسارة الأملاك ومصادر الرزق (رغم المقت الشديد) كما يتوهم قادة الاحتلال! حتى النزوح خارج البلاد لم يشكل خيارا لكثيرين من هؤلاء المتضررين بشكل شامل وجدي.

الآثار على التعليم

يعاني الطلاب الذين يسكنون الآن غربي الجدار من إشكاليات حقيقية ويومية. فالمرور عبر البوابات يومياً اجبر عدد منهم على ترك التعليم. برطعة الشرقية المحاطة بالجدار وبوابات، على سبيل المثال، ليس لديها مدارس لطلبة المرحلة الثانوية- الفرع العلمي. مما اضطر الكثير منهم، وخصوصاً الفتيات، لترك المدارس وعدم تكملة تعليمهم الجامعي. ويعاني معلمو المدارس من سخط وحقد الجنود على الحواجز - ظاهرة أصبحت معروفة وواضحة للجميع فلا حاجة للتحدث عنها. وعلى هذا الصعيد، فإن تعليم النساء والفتيات كان أكثر المجالات تضرراً. فالخوف دائم عليهن جراء مرورهن على الحواجز للوصول للمدارس والخشية من تحرش الجنود بهن وتكلفة المواصلات المرتفعة جداً، كل ذلك يدفع الأهل لإخراج بناتهم من المدرسة وربما تزويجهن مبكرا وفي سن صغير.

الآثار على الخدمات الصحية

أشارت الحالات المدروسة أن الوضع الصحي للأسر

الفلسطينية في تدهور مستمر بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية، فسياسة الإغلاقات والحواجز والبوابات، خاصة لمن بقوا غرب الجدار هي مشكلة حقيقية ويومية، وعائق أمام الوصول إلى الخدمات الصحية، مما يتطلب إيجاد بديل يتيح للخدمات الطبية والصحية الوصول إليهم بدل أن يذهبوا إليها. ومن الجدير بالذكر هنا أن النساء بشكل خاص تأثرن أكثر من غيرهن بسبب صعوبة تنقلهن وعبورهن الحواجز والبوابات مما يؤثر على وضعهن الصحي بشكل أكبر نسبيا من الرجال، خاصة للنساء الحوامل.

آليات التكيف والمواجهة

رغم حالة الفقدان والشعور بالإحباط الذي تعيشه الأسر الفلسطينية، إلا أنها تحاول التمسك بالحياة وابتداع أساليب تستطيع من خلالها مواجهة الظروف الصعبة. ولذا تبذل الأسر الجهد الكبير من اجل التكييف مع الظروف الصعبة التي تعيشها، وأبرز أوجه التكيف هي:

التقنين في استخدم الكهرباء والماء: وهذا التقنين لا ينتج عن قلة موارد هذا الطاقة، وإنما عن الوضع المالي للأسر، حيث لم تعد الأسر قادرة على توفير ثمن فاتورتي استهلاك الكهرباء والمياه.

توفير في الاستهلاك: وقد طال ذلك هدايا الزيارات والمناسبات، الملابس، أما الطلاب من الأسرة والذين يدرسون خارج المحافظة، فقد اختصروا زياراتهم الأسبوعية للأهل لتصبح شهرية توفيرا للمواصلات. ولجوء أولئك الطلبة إلى استغلال ما يوجد في البيت من مؤنه لأخذها معهم حيث يقيمون واضطرار بعضهم إلى اختصار وجبة الفطور وتوفير المصروف.

التعليم: وهو أحد أهم ما طاله إعادة توزيع الصرف والتكيف مع الأوضاع الناشئة، حيث عمدت الأسر في منطقة الجنوب لتأخير دخول أبنائهم المدرسة أملا في توفير مصروف سنة دراسية كاملة. أما في الشمال، ولمن لديهم أكثر من ابن يتعلم في الجامعة، وهي حالات كثيرة، فيتم الاكتفاء بتعليم الابن الأكبر على أساس أن يقوم هو لاحقا بتعليم البقية، أو يتكفل الأهل بتعليم الثاني على أن يتكفل فيما بعد بتعليم البقية.

مضاعفة الإنتاج: ويتمثل في محاولة استغلال اكبر ما يمكن مما تبقى من مساحة الأرض الزراعية حتى لو كانت الحديقة المنزلية.

الاقتصاد المنزلي: تعمد النساء لإتباع عملية تخزين المواد الغذائية بطرق مختلفة.

المساهمة في الإنتاج: إضافة للعمل في ما تبقى من الأرض، تعمد النساء للخياطة (التطريز) لمحاولة كسب بعض المال، وأيضا العمل في المزارع والمصانع القريبة من المنطقة السكنية، ومن لديها تأهيل تفكر بالعمل في التدريس.

المساعدات: تستغل الأسر المساعدات الغذائية والمادية المقدمة من المؤسسات واللجان.

الاستدانة: تعمد الأسر للاستدانة من البقالات والدكاكين الصغيرة في القرية.

بيع الأثاث والحلي: قامت النساء في بعض الأسر ببيع حليها وذهبها، وبعض الأسر عمدت لبيع جزء من الأثاث. جميع ما تقدم يمثل سياسات تكيف وصمود قادتها المرأة الفلسطينية في أسرها لضمان استمرار الأسرة.

استنتاجات ومؤشرات

من الواضح أن هنالك حاجة لتطوير سياسات وحلول مرحلية لحين انطلاق الإرادة السياسية على طريق حل الإشكاليات الجوهرية التي خلفَّها الجدار. فالحل الجذري الوحيد لعودة الناس إلى حياتهم الطبيعية هو هدم الجدار وإنهاء الاحتلال، ولكن بما أن هذا الحل يستلزم إرادة سياسية غيرٍ موجودة في هذه الظروف، وظروف دولية أكثر عدالة وإنصافاً، ونضالاً مريراُ قد يطول، فهنالك حاجة لتطوير سياسات مرحلية لحل أزمات هؤلاء الناس، يمكن استعراض بعضها:

أولا: على المؤسسات الدولية والوطنية إيجاد فرص عمل للمتضررين وإعطائهم الأولوية في سياسات التشغيل، ليتم تدبير أمورهم بأسلوب أخلاقي ومهني يرضى عنه المجتمع وينسجم مع مستوى تضحياتهم.

ثانيا: مع أنه لم تبرز حالات ضمن العينة المدروسة لنشاطات تشغيل ذاتي، وخصوصا لدى النساء، وبالتالي لم تكن هنالك إشارة واضحة لتعويض الدخل من خلال مشاريع صغيرة، أو مشاريع اقتصاد منزلي، فهنالك حاجة لتطوير هذه السياسات من خلال تأمين منح وقروض صغيرة ميسرة، بدون فائدة، أو بفائدة محدودة، وتسهيلات للنساء للقيام بمشاريع مدرة للدخل، إما في المنزل، أوفي الحي او المجتمع المحلي، من خلال إقامة مشاريع تعاونية إنتاجية وخدماتية تساهم في تغطية احتياجات المجتمع المحلي عامةً.

رابعا: من الضروري أن تتجسد مساهمة المؤسسات الدولية في إدخال المواد الضرورية للإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي خاصة أن المؤسسات تتمكن من الحصول على تصاريح أكثر من الأفراد أو المواطنين العاديين.

خامسا: دعم العمل مع المؤسسات والأطر الجماهيرية الزراعية أو المجتمع المحلي لاستصلاح الأراضي في القرى، والتي لم يتم مصادرتها، بهدف تشغيل المزارعين وإعادة ثقتهم بأنفسهم بالإضافة لتأمين بعض احتياجات الزراعة للاستهلاك المحلي، وخلق قاعدة نسبية للاكتفاء الذاتي على مستوى القرية.

سادسا: بالإضافة لاستصلاح الأراضي ضمن الممكن، أيضا يتم دعم الأسر المتضررة من خلال تزويدهم بأدوات زراعية وثروة حيوانية للإنتاج المنزلي، وذلك لتأمين ثروة حيوانية تمكن الأسرة من المحافظة على مستوى من البروتين في الغذاء اليومي.

سابعا: هنالك حاجة للمؤسسات الدولية أن تستمر في الضغط على السلطات الإسرائيلية لإزالة الحواجز، وفتح الطرق حتى يتيسر للمواطنين تأمين عمل بديل يؤمِّن للأسرة حياة لائقة. فهنالك قناعة لدى المواطنين، بأن المؤسسات الدولية لا تقوم بأي عمل للضغط على السلطة الإسرائيلية لتسهيل الحركة للمواطنين وهذا أصبح مطلوبا.

ثامنا: من الواجب أن يتم توسيع الخدمات الصحية القائمة، على أن لا يتم التمييز بين لاجئ وغير لاجئ. أما بالنسبة للقرى النائية التي تفتقر إلى خدمات صحية فهنالك حاجة إلى إضافة مؤسسات صحية ذات تخصصات مختلفة حتى تفي في سد احتياجات المجتمع المحلي، وبشكل أساسي إقامة عيادات متنقلة ومتخصصة.

تاسعا: هنالك حاجة لتطوير سياسات جديدة تتماشى وظروف التهجير، وهنا نسجل التالي: أ) على وكالة الغوث الدولية - الأونروا العمل على توسيع تعريف اللاجئ ليشمل المواطنين اللذين تمت مصادرة أراضيهم وهدم منازلهم، وبالتالي تهجيرهم بسبب الجدار، حتى يتم التعامل معهم كحالات لاجئة تقدم لها الخدمات والمساعدات المتوفرة للاجئ. ب) في تعريف وإحصاء النساء المعيلات للأسر من دائرة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كان واضحا من الحالات المبحوثة أن الدائرة لا تعترف بدور النساء اللواتي يدبرن أمور الأسرة من خلال نشاطات غير رسمية واجتماعية بأنفسهن، كمعيلات، بسبب وجود الرجل الذي فقد عمله في البيت. فمن الضروري أن يتم التدقيق في هذه المعلومات وأن تعطى المرأة ما تستحقه من تقدير لدورها والذي تكيفت فيه ضمن الظروف القاسية. ج) بسبب سياسة هدم المنازل وتهجير المواطنين، على وكالة الغوث الدولية- الأونروا أن تؤمن للمواطنين المهجرين بيوتاً صالحة للعيش من خلال تشغيل القوة العاملة المعطلة عن العمل في تشييد بيوت بديلة للمهجرين.

عاشرا: بالنسبة لقطاع التعليم، فمن الضروري أن تقوم المؤسسات الدولية بمراقبة مستمرة للأبواب وذلك لتامين مرور الطلبة والمدرسين والمواطنين بيسر، لحينٍ إزالة الأبواب والتي تمثل انتهاكا إنسانيا لحقوق الفرد. وأخيراً من الضروري أن يتم إقامة مراكز ذات نشاطات متعددة يمكن أن تهدف إلى تعويض الطلبة عن الضعف والخسارة الأكاديمية من خلال تطوير مراكز جماهيرية متعددة النشاطات والأهداف.

---

* د. ايلين كتاب هي مديرة معهد دراسات المرأة بجامعة بير زيت.

مركز بديل والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعلنان من خلال مؤتمر صحفي

النتائج الأساسية للمسح المشترك حول أثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على النزوح القسري للفلسطينيين في مدينة القدس

بيت لحم "بديل". أعلن بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في أوائل تموز الماضي النتائج الأساسية للمسح المشترك حول أثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على النزوح القسري للفلسطينيين في القدس وذلك من خلال مؤتمر صحفي عقد في النادي الأورثودوكسي العربي في القدس، بحضور كل من السيدة انغريد غاسنر جرادات مديرة مركز بديل والسيد لؤي شبانة رئيس الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.



وقد جاء إعلان النتائج الأساسية للمسح مترافقا والذكرى السنوية الثانية لقرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الإسرائيلي المقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تصادف في التاسع مع تموز. وقد شمل المسح على عينة بلغ حجمها الكلي ١،٠٠٨ أسرة، استكمل منها ٩٨١ استمارة واشتملت على ٥،١٤٨ فردا، حيث تم جمع البيانات خلال الفترة ١٥ أيار وحتى ١٠ حزيران ٢٠٠٦. وفيما يلي أبرز النتائج التي استعرضت في المؤتمر الصحفي:

تغيير مكان الإقامة

تشير نتائج مسح تهجير السكان الفلسطينيين بسبب جدار الضم والتوسع وتبعاته في محافظة القدس، إلى أن نسبة الأفراد من محافظة القدس الذين غيروا مكان إقامتهم السابقة قد بلغت ٣٢،٩ ٪، بواقع ٢٩،٧ ٪ من تجمعات داخل الجدار و٨٣،٣ ٪ من تجمعات خارج الجدار، حيث أن ٥٣،٩ ٪ من الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم السابقة كان لأول مرة بعد بناء الجدار (٥٤،٩ ٪ داخل الجدار و٥١،٧٪ خارج الجدار)، وكان الجدار وتبعاته سببا لتغيير مكان الإقامة السابقة لـ ١٧،٣٪.

وبينت النتائج أن ١٨،٩ ٪ من الأسر في محافظة القدس قد غيّرت مكان إقامتها السابقة بواقع ١١،٧ ٪ داخل الجدار و٣٢،٢ ٪ خارج الجدار، حيث انتقل ٣٩،٤ ٪ منها إلى تجمعات داخل الجدار. وكان الجدار وتبعاته سبب لتغيير مكان الإقامة السابقة لـ ٣٤،٨٪ من مجموع الأسر التي غيرت مكان إقامتها.

وأشارت النتائج أيضا إلى أن نسبة الأفراد (١٦ سنة فما فوق) الذين فكروا سابقا في تغيير مكان إقامتهم الحالي بسبب الجدار وتبعاته قد بلغت ٥٢،٢٪ (٥١،٤٪ داخل الجدار و٥٢،٨٪ خارج الجدار). كما بلغت نسبة الأفراد (١٦ سنة فما فوق) الذين يفكرون حاليا في تغيير مكان إقامتهم الحالي بسبب الجدار وتبعاته قد بلغت ٦٣،٨٪ (٧٨،٩٪ داخل الجدار و ٥٨،٠٪ خارج الجدار).

متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي

وبينت النتائج أن ٨٦،٧٪ من الأفراد ١٦ سنة فأكثر في محافظة القدس يعتقدون أن توفر خدمات مناسبة تشكل المتطلب الرئيسي لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم (٩١،٨٪ داخل الجدار و٦٣،٦٪ خارج الجدار)، ويعتقد ٨٤،٨٪ منهم أن توفر بنية تحتية يشكل متطلبا مهما لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم (٨٨،٦٪ داخل الجدار و٧٧،٩٪ خارج الجدار)، كما أن ٧٦،٩٪ منهم يعتقدون أن توفر الضمان الاجتماعي متطلبا لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم (٨٩،٦٪ داخل الجدار و٥٣،٧٪ خارج الجدار)، فيما أفاد ٧٢،٩٪ بان توفر فرص عمل بدخل مناسب يشكل متطلبا لصمودهم وبقائهم في أماكن إقامتهم (٧٧،٩٪ داخل الجدار و٦٣،٦٪ خارج الجدار).

مصادرة الأراضي

أشارت نتائج المسح إلى أن نسبةٍ الأسر في محافظة القدس التي تم مصادرة أراضيها أو جزءاً منها بلغت ١٩،٢٪ (٥،٣٪ داخل الجدار و٣١،٤٪ خارج الجدار).

اثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على التعليم

أظهرت نتائج المسح أن ٨٠،٠٪ من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس، والتي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم العالي، اتبعوا طرق بديلة للوصول إلى الجامعة/الكلية كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم مقابل ٧٥،٢٪ للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي/الثانوي، ٧٢،١٪ من الأسر اضطر أفرادها للتعطيل لعدة أيام عن الجامعة/الكلية بسبب إغلاق المنطقة، مقابل ٦٩،٤٪ للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي/الثانوي اضطر أفرادها للتعطيل عن المدرسة.

انفصال الأسر عن بعضها وعن الأقارب نتيجة بناء الجدار وتبعاته

أظهرت نتائج المسح أن ٢١،٤٪ من الأسر الفلسطينية أو أحد أفرادها في محافظة القدس انفصلت عن الأقارب (١٥،٥٪ داخل الجدار و٣٢،٦٪ خارج الجدار). كما بينت النتائج أن ١٨،٠٪ من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصل عنها الأب (١٤،٣٪ داخل الجدار و٢٦،٢٪ خارج الجدار) و ١٢،٧٪ من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصلت عنها ألام (١٢،٩٪ داخل الجدار و١٢،٣٪ خارج الجدار).

الانفصال عن الخدمات الصحية

أشارت النتائج إلى أن ٣٤،٥٪ من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس قد شكل لها الانفصال عن الخدمات الطبية في مراكز المدن عائقا في الحصول على الخدمات الصحية (٥،٨٪ داخل الجدار و٨٨،٣٪ خارج الجدار) . كما شكل عدم قدرة الكادر الطبي من الوصول إلى التجمع عائقا لـ ٣١،٣٪ من الأسر (٤،٤٪ داخل الجدار و٨١،٨٪ خارج الجدار).

العوائق أمام الحركة والتنقل

بينت نتائج المسح فيما يتعلق بالعوائق أمام حركة وتنقل أفراد/ بعض أفراد الأسر المقيمون داخل الجدار، إلى أن ٩٤،٧٪ من الأسر الفلسطينية شكل الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز عائق لحركة أفرادها (٩٤،٥٪ داخل الجدار و٩٥،٠٪ خارج الجدار). كما شكلت مواعيد التنقل والعبور عائق لـ ٩٢،٧٪ من الأسر (٩٣،٤٪ داخل الجدار ٩١،٢٪ خارج الجدار).

اثر الجدار على العلاقات الاجتماعية والأسرية

وتأثرت العلاقات الاجتماعية/الأنشطة للأسر التي تقيم في محافظة القدس ببناء الجدار، حيث بينت النتائج أن ٨٤،٦٪ من الأسر تأثرت قدرتها على زيارة الأهل والأقارب (٨٤،٣٪ داخل الجدار و ٨٥،٢٪ خارج الجدار)، و٥٦،٣٪ من الأسر تأثرت قدرتها على ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية (٤٨،٥٪ داخل الجدار و ٧٠،٩٪ خارج الجدار)، كما اثر الجدار على قدرة الأسر على زيارة الأماكن المقدسة بنسبة ٤٠،٠٪، كما بينت نتائج المسح أن نسبة الأسر في محافظة القدس التي أصبح لديها مانع من زواج أحد الأفراد من شريك الحياة المقيم في الجهة الأخرى من الجدار ارتفعت من ٣١،٦٪ قبل بناء الجدار إلى ٦٩،٤٪ بعد بناء الجدار.

حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة: بين الموجود

بقلم: كلاوديا پينا *

الإطار القانوني

لكافة اللاجئين، بغض النظر عن سنهم أو جنسهم، حقوقا ينص عليها قانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الدولي الخاص باللاجئين، والقانون الدولي الإنساني. وبما أن اللاجئين عادة ما يوجدون في أوضاع لا يتمتعون فيها بحماية القوانين والسلطات الخاصة ببلدهم الأصلي، فهم يحتاجون إلى المجتمع الدولي لتأمين حقوقهم الأساسية وحمايتهم من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد ترتكب بحقهم. وهنا تبرز الحاجة إلى الحماية الدولية، لحين التوصل لحل دائم يستعيد في الحالة المثالية، الحماية للاجئين من قبل بلدهم الأصلي. وحسب اتفاقيات جنيف وكافة المعاهدات التابعة له، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومواثيق حقوق الإنسان التي مهدت الطريق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن على دول اللجوء الالتزام بهذه القوانين لكي لا تلحق المزيد من الأذى بأولئك الذين يتعرضون أصلا لمأساة عظيمة.

في الدول المضيفة، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتعرض حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية إلى التجاوزات. ففي الدول المضيفة خارج فلسطين، لا تتوفر للنساء نفس فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي كما النساء المواطنات. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن القيود المفروضة من قبل الاحتلال، كالجدار والنظام المرتبط به، ونقاط التفتيش وأنظمة التصاريح، فقد خلفت آثارا كارثيّة على الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للنساء.

وبموجب معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١ الخاصة بوضعية اللاجئين، وبروتوكول العام ١٩٦٧، فإن حماية اللاجئين تتضمن: الاستجابة للحاجات المحددة مثل الأمن الشخصي، ووسائل العيش، وكذلك المسكن والرعاية الصحية، من أجل البقاء على قيد الحياة في الدولة المضيفة التي تم اللجوء إليها. وكذلك مكانة قانونية معترف بها، وتصريح للعمل، ومدخلا للمساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية والتوثيق، كما يحق للاجئين الحماية حسب قانون الدولة الساري في القطر الذي تم اللجوء إليه.

إضافة إلى ذلك، وبسبب كون المرأة معرضة بشكل متميز، فيحق لها "رعاية ومعونة خاصة"، أما معاهدة إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمبادئ الموجهة لحماية المرأة اللاجئة للعام ١٩٩١، فهي اعتراف بنقاط الضعف هذه، وبالتالي محاولة من أجل معالجتها. أما إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، فقد أنشأ أيضا قوانين تفرض على الدول التي وقعت على الإعلان الالتزام بها، كما أنشأت إطارا موسعا يجب أن تتوفر فيه تلك الحماية.

ومع أنّ اللاجئين في شتى أرجاء الأرض يستمدون الحماية والمعونات التي توفرها الأمم المتحدة من خلال مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، سواء كانت حماية أو غيرها. إلا أن ذلك لا ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين في غالبية الأحيان. لقد لعبت الأمم المتحدة دورا في خلق مسألة اللاجئين الفلسطينيين وهنالك شكّا بسيطا في أن هذه الحقيقة قد أثرت على قرارها القاضي بتطبيق نظاما مختلفا بشكل كامل. فبين أعوام ١٩٤٨-١٩٥٠ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأسيس هيئتين مختلفتين لمعالجة احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. كانت الأولى لجنة التوفيق حول فلسطين التابعة للأمم المتحدة (UNCCP) والتي ألقي على عاتقها توفير الحماية للاجئين، والمساعدة على إيجاد حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا في العام ١٩٤٨، أما الهيئة الثانية فهي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (UNRWA)، والتي انتدبت لتغطية المساعدات الإنسانية التي يحتاجها اللاجئين الفلسطينيين.

وبالرغم من محاولات توفير نظام حماية خاص للفلسطينيين، إلا أن عدم استمراري ذلك قد تسبب في فجوات حماية واسعة. فمنذ الخمسينات من القرن الماضي واصلت لجنة التوفيق حول فلسطين ((UNCCP وجودها على الورق فقط، ولكنها توقفت فعليا عن توفير الحماية أو أي نوع آخر من الخدمات. وبسبب شروط أحقية التسجيل لدى الوكالة(UNRWA) ، فقد استثنت من مسؤوليتها أغلبية واسعة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق نشاطها. وهي لا تساعد على البحث عن حلول دائمة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. كما أن وكالة الغوث الدولية (UNRWA) تعنى بالشؤون الإنسانية وتطلق على نفسها صفة أنها "لا تتدخل في النقاشات السياسية المتعلقة بمستقبل اللاجئين". جدير بالذكر أن الحماية والمساعدة الدولية لا تشكلان بديلا لحل قضية اللاجئين، ولكنهما تعتبران إجراءات مؤقتة أسست لمساعدة اللاجئين لحين إيجاد حل دائم لقضيتهم، الأمر الذي يسمح باستعادة الحالة الطبيعية لحياتهم. أما الهدف النهائي فلا بد من أن يكون دوما التوصل إلى الحل الدائم يستعيد فيه اللاجئون فرصة أن يتمتعوا بحماية دولتهم الأصلية وذلك عبر عودتهم الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها. إنّ غياب الوكالة التي تقوم فعلا بالعمل على إيجاد أو ابتكار حل دائم يشكل مشكلة جسيمة.

التنكر لحق العودة

إنّ العقبة الأساسية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون خاصة النساء والأطفال من بينهم، هي إنكار تطبيق الحل الدائم لهم. وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية هو حق معترف به وبشكل كامل في البند ١٣ (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨: "لكل شخص الحق في مغادرة أيّ قطر، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده الأصلي." كما وأعيد إدراج حقّ العودة في معاهدات حقوق إنسان ملزمة قانونيا، كالميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، (البند ١٢(٤))، ومعاهدة إنهاء كافة أشكال التمييز العنصري (البند٥ د (ii)).

وفي معرض بحثها عن حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لم تقم الجمعية العمومية للأمم المتحدة باقتراح أيّ من الاندماج المحلي في الأقطار العربية التي لجئوا إليها أولا، ولا إعادة التوطين في أي مكان آخر. "فمنذ البداية أوضح المجتمع الدولي أنه يرى في العودة الطوعية حلا مفضلا لهذه المشكلة". ففي ١١ كانون أول ١٩٤٨، قامت الجمعية العمومية بالتصويت على قرار يرسم معالم الحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين هجروا في العام ١٩٤٨. فتحت الفقرة الحادية عشرة لقرار رقم ١٩٤(٣) وقد قررت الجمعية العمومية ما يلي: "تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت ممكن ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كلّ مفقود أو مصاب بضرر عندما يكن من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي وبشكل منصف، وأن تقوم الحكومات أو السلطات المسؤولة بذلك التعويض".

وهو ما يعني أن من حق اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى منازلهم، وتلقي المسكن والتعويض عن الممتلكات وكذلك تلقي التعويضات عن الممتلكات المفقودة أو التي لحق بها الضرر. وكذلك، فإن من حق اللاجئين الذين يختارون ممارسة حقهم في العودة، تلقّي المساعدة لإعادة الاستقرار وتلقي التعويضات أيضا. وفي العام ١٩٦٧، أكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ على حق اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا أثناء الحرب العربية الإسرائيلية التي دارت عام ١٩٦٧ في العودة إلى ديارهم. وبالرغم من هذه القرارات اختارت إسرائيل وحلفاؤها تجاهل القانون ورفض ممارسة المرأة الفلسطينية مثلها مثل بقية اللاجئين لحقهم في العودة الى ديارهم التي هجروا منها.

التنكر لحقوق الإنسان الأساسية

الى جانب التنكر لحل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، تواجه المرأة الفلسطينية اللاجئة فجوات في الحماية اليومية لحقوق الإنسان الأساسية. فمعظمهن يعتبرن من عديمي الجنسية، ولهذا لا يستطعن الاستفادة من الحماية التي عادة ما توفّر لأصحاب تلك المكانة القانونية. وتبدو فجوات الحماية على أخطر حالاتها في الشرق الأوسط، حيث تقطن اليوم الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين. وتعاني المرأة سواء في الخارج، أي في الدول العربية المضيفة أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من غياب حقها في تقرير المصير كما تعاني من البطالة ومحدودية الحصول على الرعاية الصحية، والمساكن المزدحمة والاضطهاد.

وحسب المبادئ التوجيهية لحماية المرأة اللاجئة، المتفق عليها في جنيف في العام ١٩٩١، يحق للمرأة حماية خاصة وذلك بناء على كونهن معرّضات بشكل متميز. لقد كانت هذه الخطوط متضمّنة في الحقوق والمبادئ الموجودة والقوانين الدولية السائدة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومعاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١. وقد تم تفصيل تلك الحقوق والحمايات كما يلي:

تحتاج النساء إلى حماية ضد الهجمات المسلحة، وأشكال أخرى من العنف.

في الفترة الواقعة بين أيلول ٢٠٠٠ وأيلول ٢٠٠٤ تعرضت ٢٠٦ نساء فلسطينيات للقتل، من بينهن ٧٤ فتاة دون سن الثامنة عشرة، إما نتيجة للإصابة المباشرة بالذخائر الحية أو الإصابة بالأسلحة الثقيلة، كالمتفجرات والدبابات. لم تمت معظم تلك النسوة بسبب سلوك بادرن له بأنفسهن. فبدلا من أن تصلن بأمان إلى مدرستهن أو مكان عملهن، تتعرض النساء للموت، حيث يعتبر ذلك خسارة جانبية. تفيد النساء اللاجئات سواء في الدول المضيفة أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أنهن يتعرضن للاضطهاد بطرق وبأشكال مختلفة. فقد أفادت نحو ٥٢ ٪ أنهن يتعرضن للاضطهاد النفسي، بينما أفادت ١٠ ٪ أنهن يتعرضن لاضطهاد جنسي، بينما أفاد ٢٤ ٪ أنهن قد تعرضن للاضطهاد الجسدي على أيدي أزواجهن. في لبنان، أفادت ما يقارب ٣٠ ٪ من النساء اللاجئات، أنهن يتعرضن للعنف على أيدي أسرهن. ويتناقص مستوى العنف الذي تتعرض له النساء كلما ازداد مستوى التعليم. لقد أفدن النساء الأميات أو شبه الأميات أن مقدار تعرضهن للعنف يبلغ ثلاثة أضعاف ما تتعرض له المرأة التي وصلت إلى مستوى التعليم الثانوي فما فوق. وقد بينت الدراسات بشكل لا يقبل الشك، أن مستوى الإحباط الناجم عن عدم امتلاك حق تقرير المصير، وتحقيق الذات، والبطالة وطبيعة الحياة في مثل تلك الأماكن المحصورة، يشكل بيئة يصبح فيها الاضطهاد صفة دائمة.

الحماية من عمليات سجن غير مبرر

في الوقت الحاضر تقبع ما يقارب المائة امرأة فلسطينية خلف قضبان السجون الإسرائيلية، بعض النساء المسجونات حاليا، ما زلن غير محكومات



مخيم الدهيشة، بيت لحم (تصوير: نتالي بوردو، بديل)

والمنشـــود

بالرغم من أنهن قد بقين في السجن لفترات طويلة من الزمن وغالبا دون أي إمكانية للزيارات الأسرية أو الاتصال بمحام. وفوق كل الإجحاف الممكن، جراء وجودهن في السجن إلا أن ظروف السجن نفسها مريعة، حيث تذهب التقارير إلى ما هو أبعد من الصراصير والفئران، فالطعام فاسد وغير كاف، والنوافذ مغطاة تماما في بعض سجون النساء، الأمر الذي يولّد حالة من اليأس جراء الظلام الدائم. وبغض النظر عما إذا كانت السجينات محكومات أو بخلاف ذلك، إلا أنهن عرضة للعقوبات التعسفية كالغرامات والحبس الانفرادي والحرمان من النوم أو الغذاء. وتجاوزا لما قد يسميه البعض "بالاضطهاد البسيط" فإن النساء تتعرض للتعذيب بشكل منظم، كما تتعرض للمعاملة الجسدية السيئة كما هو حال ٨٠ ٪ من الفلسطينيين القابعين وراء القضبان الإسرائيلية. وقد أفادت بعض تقارير النساء السجينات أنهن تعرضن للضرب والخنق والصدمات الكهربائية والحروق. ومع أن هذا الاضطهاد كثيرا ما يحمل صفة التعسف، إلا أن إدارات السجون الإسرائيلية تطبق أيضا نظاما كاملا من القمع السياسي. وبناء عليه كثيرا ما تقوم تلك الإدارات باضطهاد السجينات، كرد على أفعالهن.

ضمان حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية

في الدول المضيفة، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتعرض حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية إلى التجاوزات. ففي الدول المضيفة خارج فلسطين، لا تتوفر للنساء نفس فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي كما النساء المواطنات. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن القيود المفروضة، كالجدار والنظام المرتبط به، ونقاط التفتيش وأنظمة التصاريح، فقد خلفت آثارا كارثيّة على الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للنساء.

في العام ٢٠٠١، عبّرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، عن قلقها إزاء الظروف المعيشية للاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك إزاء التفاوت في توفير المزايا الاجتماعية للمواطنين السوريين وللاجئين وعديمي الجنسية. وقد أوصت اللجنة باتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية لضمان تمتع اللاجئين وعديمي الجنسية، بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد تم التعبير عن مخاوف مشابهة فيما يتعلق بلبنان. أما الأردن فتفيد التقارير أنها تشهد أضيق الفوارق في مجال فرصة حصول اللاجئين والمواطنين على الخدمات. مع أن العديد من المنظمات مثل منظمة العفو الدولية، ومراقبة حقوق الانسان (هيومان رايتس وتش)، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى قد واصلت تقاريرها إلى العام ٢٠٠٦، التي تفيد أن بيئة اللاجئين الفلسطينيين تواصل فرض القيود على تقدمهم في كلا المجالين التعليمي والمعيشي. بوجود الجدار والنظام المرتبط به، وبوجود التمييز في الدول المضيفة يبدو فهم الأسباب الكامنة وراء تلك الإحصائيات أمرا ليس في غاية الصعوبة. إذ تبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من ٩-١٨ ٪ في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة. أما معدل تلك المشاركة فيزيد بزيادة مستوى التعليم. أما السبب الأساسي الكامن وراء الركود الاقتصادي بالنسبة للمرأة اللاجئة البالغة من العمر ما بين ١٥-٢٤ سنة، فهو الواجبات الأسرية في كل من لبنان والأردن (٤٤٪ و ٤٣٪ على التوالي). ومن بين النساء اللاجئات اللواتي يعملن داخل وخارج المخيمات، تعمل الأغلبية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

عادة ما تكون معدلات البطالة بالنسبة للفلسطينيين أعلى منها بالنسبة للمواطنين من الدول المضيفة أو اليهود الإسرائيليين. وهي أعلى بالنسبة للنساء إذا ما قورنت مع الرجال. لكل من مستوى التعليم والإقامة في المخيم تأثيرا ممتزجا على معدلات البطالة، ففي مخيمات اللاجئين بالأردن تبلغ معدلات البطالة حوالي ١٣٪ للنساء و١١٪ للرجال، أما خارج المخيمات، فتشهد النساء ارتفاعا حادا إلى الأعلى حيث يبلغ ٣٠ ٪ في مقابل ١٦٪ للرجال، وفي لبنان لا يبدو أن للإقامة في المخيم تأثيرا بالغا في هذا الشأن. فمعدل البطالة بالنسبة للرجال يبقى متساويا، أي ١٦٪ لمن يسكنون المخيمات أو خارجها، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء، حيث تبلغ معدلات البطالة ١٨٪ و ٢٢٪ على التوالي. وفي سوريا تبلغ معدلات البطالة بين النساء ١٥,٥٪ بينما تبلغ ١٣,٢٪ بين الرجال. وبالطبع فإن الأرقام المتعلقة بالمناطق الفلسطينية المحتلة تتميز بأنها أكثر تفاوتا وأقل ثباتا. ففي العام ٢٠٠٥ بلغ معدل البطالة في قطاع غزة ٤٤٪، كما بلغ ٦٠٪ في معظم مخيمات اللاجئين. أما في الضفة الغربية فقد تفاوتت معدلات البطالة من ٢٢,٤٪ و ٣٢٪ . ولقد كان لمستوى التعليم علاقة أقوى بمعدلات البطالة في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ففي إسرائيل تبلغ نسبة البطالة بين النساء الفلسطينيات ١٤ ٪ و تبلغ ١٠,٢ ٪ للرجال ومع هذا تنخفض معدلات البطالة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل ٥,٩٪ بالنسبة لأولئك الحاصلين على ١٣ سنة أو أكثر من التعليم.

تبين هذه الأرقام التأثير المدمر لحيازة الإنسان على مكانة اللاجئ فقط، على قدرته على البحث عن العمل. وفي الحقيقة فإن الأولاد الذين أجريت الدراسة عليهم في لبنان والذين تسربوا من المدرسة، فقد أفادوا أن محاولتهم للتعلّم كانت غير ذي نفع، بسبب أنها لن تزيد من فرص حصولهم على مهنة في أي حال من الأحوال. كما يسبب الاقتصاد المدمر الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، سوق عمل خاوية بالنسبة لنساء الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولذلك فهو يعكس إحصائيات كما التي ذكرت أعلاه.

حق الحصول على الاحتياجات الأساسية

يتسم أكثر من ربع بيوت الأسر اللاجئة بالازدحام الشديد. فبينما بقيت مساحة مخيمات اللاجئين على ما كانت عليه قبل ما يفوق على خمسة عقود، تضاعف عدد اللاجئين بما يفوق الأربعة أضعاف. ويتسم التوسع في المناطق التي يسمح لهم فيها بالبناء، بالتوسع العمودي ومع ذلك هنالك بعض الأماكن، مثل لبنان، التي لا تسمح بالبناء حتى في المخيمات الأمر الذي يسبب ازدحاما شديدا ينتج عنه بيئة وظروفا صحية سيئة. أما الازدحام فهو يعني أن يعيش ثلاث أشخاص أو أكثر في غرفة واحدة، وهو على أسوأ حالاته في الأردن، حيث أفادت واحدة من كل ثلاث أسر بأنها تعاني من الازدحام. أما بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان فقد أفادت واحدة من كل أربع أسر أنها تعاني من الازدحام. تتكون بيوت اللاجئين من حوالي ثلاث غرف في المتوسط، أما الطاقة الاستيعابية للبيوت فهي محدودة مما يفاقم من حجم مشكلة الازدحام. ومن المشاكل الأخرى التي تواجه أسر اللاجئين هي إمكانية الحصول على كمية آمنة ومستقرة من مياه الشرب. ففي سوريا أفادت ٤٣ ٪ من الأسر عدم رضاها عن مياه الشرب، وكذلك الحال بالنسبة لنحو ٢٨ ٪ من الأسر اللاجئة في الأردن. وفي لبنان أفادت ٤٥ ٪ من الأسر اللاجئة أن مياه الأنابيب غير متوفرة داخل بيوتها، وليس لديها أي مصدر آخر للمياه الآمنة. تبنى بيوت اللاجئين من الخرسانة الإسمنتية أو الطوب الإسمنتي، مما يجعل عزلها في فصل الشتاء والمحافظة عليها جافة من الرطوبة أمرا صعبا، ويؤدي ذلك إلى زيادة فرص الإصابة بالأمراض والأوبئة، خاصة بين النساء والأطفال والشيوخ.

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أكبر المخاوف التي تتهدد البيوت هي استمرار هدم بيوت الفلسطينيين غير القانوني. لقد عبّرت لجنة مناهضة التعذيب الجسدي عن مخاوفها جراء "السياسات الإسرائيلية الخاصة بهدم المنازل، والتي قد تبلغ مبلغ العقوبة المهينة بشكل وحشي غير إنساني". وتتواصل أيضا عمليات مصادرة الأراضي بالرغم من ما يعبر عنه المجتمع الدولي من مخاوف، خاصة وأن ٢٣ ٪ من الفلسطينيين يفيدون بأنهم خسروا أراضيهم بين أعوام ١٩٤٧ و ٢٠٠٤. بينما أفاد ٨,٧ ٪ أن بيوتهم قد تعرضت للهدم خلال نفس الفترة. فقد قام الجيش الإسرائيلي بهدم ٢٥٢١ بيتا تعود للاجئين في قطاع غزة، بين تشرين أول ٢٠٠٠ وحزيران ٢٠٠٥، تاركا ٤٣٣٧ أسرة بلا مأوى. وبشكل عام يرجع النقص في المساكن إلى الفقر، الذي يؤثر بالمقابل على إمكانيات حصولهم على الضروريات الأساسية كالغذاء والملبس. كما يفيد التقرير السنوي الخاص بوكالة الغوث الدولية UNRWA)) للعام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ أنه بالرغم من أن نسبة الأسر التي تعيلها نساء تبلغ ١٣,٨ ٪ من مجموع الأسر اللاجئة إلا أن النساء يرأسن ما نسبته ٤٦ ٪ من الأسر التي تعاني من حالات العسر الشديد. يبين ذلك حقيقة أنثوية الفقر بشكل واسع في أوساط الوحدات الأسرية التي تعيلها إمرأة كبيرة السن أو امرأة عزباء دون سن الستين (أرامل ومطلقات ومهجورات). تواجه النساء عقبات هامة أثناء بذلهن الجهود لتوفير الغذاء والحاجيات الأساسية الأخرى لأسرهن كنتيجة لعدم وفرة المصادر وتناقص دخل الأسرة والقيود على حرية الحركة والتعرض للابتزاز والتحرش الجنسي. وكثيرا ما تكون تلك المصادر على الجانب الأخر من نقطة التفتيش، حيث تضطر النساء اللواتي يرفضن التفتيش الجسدي بأيدي جنود ذكور، إلى الانتظار لساعات قبل أن ينتهي الأمر بوصول جندية أنثى تسمح للمرأة الفلسطينية بالعبور إلى الجهة الأخرى. ويعتبر هذا النوع من المعاملة، والحرمان من الوصول إلى المصادر، مخالفة لمبادئ حقوق المرأة في الحصول على الأشياء الأساسية، كالملجأ والمأكل والملبس.

خطت وكالة الغوث الدولية (UNRWA) ومنظمات دولية أخرى خطوات واسعة في محاولتها لتوفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين، لكي يضفى ذلك على حياتهم، صبغة من الاعتيادية على الأقل. ومع ذلك فإن المساعدات الإنسانية لا يمكنها أن تقوم مقام الإجراءات السياسية التي من شأنها ضمان احترام القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي أبعد نقطة يتوجب الذهاب إليها، لتوفير الحماية الكافية لحقوق النساء الفلسطينيات اللاجئات.

حق الحصول على العناية الصحية

للنساء حق في التمتع بقدر عال من المستويات الصحية. وتعتبر التغذية الكافية ومياه الشرب الصالحة والظروف البيئية الصحية، والمسكن والخدمات الصحية الأساسية مكونات رئيسية لمستوى الحياة الكافي لتطور ونمو المرأة جسديا وعقليا وروحيا وأخلاقيا واجتماعيا. ومع أن الحالة الصحية للنساء والأطفال قد تحسنت بشكل ملحوظ عبر الخمس عقود الماضية، إلا أن تطورها ما زال يعاني من المعيقات في بعض المناطق.



حاجز بيت لحم-القدس (تصوير: آن باك، بديل)

وبالرغم من حقيقة أن إمكانيات اللاجئين في الحصول على الخدمات الصحية التابعة للقطاع العام والتي توفرها الدول المضيفة في المنطقة متفاوتة أيضا، تبقى وكالة الغوث الدولية (UNRWA) المزود الأساسي للرعاية الصحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين وتغطي خدمات وكالة الغوث الصحية، الرعاية الصحية الأساسية والغذاء والتغذية المساعدة، والمعونة على الرعاية الصحية الثانوية، والصحة البيئية في مخيمات اللاجئين. ويعكس توالي تقديم التقنيات الطبية والعلاجات الحديثة كاستجابة للحاجات الناشئة وكوسيلة للوقاية والتركيز على مكافحة أمراض معينة، يعكس كل ذلك الإدراك المتزايد لحق اللاجئين الفلسطينيين من النساء والأطفال في التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن تحقيقها.

وتقوم كافة النساء اللاجئات تقريبا بزيارة العيادات الصحية أثناء فترة الحمل، كما تتلقى معظمهن مساعدة مهنية أثناء الولادة، بينما توجد أدنى المستويات على هذا الصعيد في لبنان وسوريا. وقد انخفضت نسبة الوفيات بين الرضع وحديثي الولادة، إلا أنها ما زالت مرتفعة في لبنان. ولا يوجد هنالك فرق كبير بين اللاجئين الذين يسكنون المخيمات وغيرهم من اللاجئين، في مجال الوصول إلى مساعدة أثناء الولادة، باستثناء الأردن حيث يتدنى توفر هذه الخدمة في المخيمات عن باقي المناطق.

وقد نص النداء الطارئ لوكالة الغوث الدولية (UNRWA) للعام ٢٠٠٥ على أن العديد من اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد بإمكانهم الحصول على الخدمات الصحية، بسبب القيود المفروضة على حركتهم وتشير تقديرات طاقم وكالة الغوث الدولية (UNRWA) أن الحالة الصحية للنساء والأطفال، قد تدهورت بشكل واضح أثناء الثلاثة سنوات الماضية، وأن حوالي ٤٢ ٪ من الأسر المتأثرة بالجدار في الضفة الغربية، مفصولين عن مرافئ الخدمات الصحية وهذا أمر إشكالي بشكل خاص في مناطق التماس حيث أن ٧٩٪ من الأسر مفصولين عن العيادات والمستشفيات.

إن لانعدام توفر الخدمات الصحية كبير الأثر على النساء والأطفال والشيوخ، وقد سجّلت ٥٦ حالة اضطرت فيها النساء للولادة على نقاط التفتيش، حيث منعهن الجنود الإسرائيليين من العبور. وتبدو قصص الرعب كأن يتجاهل الجنود صرخات ألم الأمهات اللواتي يعانين آلام المخاض، بينما هم يجلسون ويحتسون شايهم، أمرا مألوفا. وقد مات ٣١ رضيعا في حالات مشابهة لذلك، وقد كان بالإمكان إنقاذ معظمهم على أيدي أيّ إنسان يعمل في مجال الطب. وقد ماتت ثلاثة من تلك الأمهات أيضا، ومرة أخرى كان من الممكن إنقاذ حياتهن لو سمح الجنود لهن بالعبور.

خاتمة

خطت وكالة الغوث الدولية (UNRWA) ومنظمات دولية أخرى خطوات واسعة في محاولتها لتوفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين، لكي يضفى ذلك على حياتهم، صبغة من الاعتيادية على الأقل. ومع ذلك فإن المساعدات الإنسانية لا يمكنها أن تقوم مقام الإجراءات السياسية التي من شأنها ضمان احترام القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي أبعد نقطة يتوجب الذهاب إليها، لتوفير الحماية الكافية لحقوق النساء الفلسطينيات اللاجئات.

وكما سبق وأن أوضحنا ففي ظل غياب الحلول الدائمة يواصل أولئك الذين يتبوءون مراكز القوة، تجاهل حقوق الإنسان، والقانون الإنساني وحقوق اللاجئين، ويتواصل تعرض النساء وبالتالي الأطفال، إلى مخاطر استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الدول المضيفة وفي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهي ملزمة حسب القانون بضمان احترام حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا، فيما يتعلق بالنساء. وكذلك الحال بالنسبة للأربعة أطراف الأساسية لمعاهدات جنيف الرابعة، فهم ملزمون بضمان احترام ملحقات الميثاق، بما في ذلك الاعتراف بحق العودة. فعندما يتم التأسيس لذلك ويتم احترام القانون الدولي، سوف لن يصبح السلام الدائم ضربا من الخيال بعد ذلك ولكن حقيقة.

* كلاوديا بينا: باحثة إجتماعية تدرس القانون في جامعة كاليفورنيا-لوس انجلوس.

اللاجئات الفلسطينيات: إستحقاقات وحقوق مهدورة

بقلم: نداء أبو عواد *

على مدار العقود الخمسة الماضية، احتلت قضية اللاجئين الفلسطينيين مساحة واسعة ضمن حالة الجدل الجارية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. وتصاعدت حالة الجدل منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي بفعل عملية التسوية السياسية (أوسلو) وانعكاساتها. إن تعدد الأطراف الفاعلة في القضية محليا وعربيا (خصوصا الدول المضيفة للاجئين) ودوليا وسع من دائرة تناقض المصالح. فقد حرص كل طرف من الأطراف على تحقيق مصالحه بغض النظر عن مصالح اللاجئين والنازحين أنفسهم، وذلك من خلال شطب المرجعيات والمواثيق الدولية التي كفلت حقوق اللاجئين الفلسطينيين بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣). والسؤال المطروح: هل تضمنت المرجعيات والقرارات والآليات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين حقوقهم فعلا؟ هل تتوافق حقوقهم مع الحقوق الممنوحة لغيرهم من اللاجئين حول العالم كما وردت في نصوص تلك المواثيق والقرارات وفي الممارسات العملية؟ وكيف تؤثر تلك المرجعيات والقرارات على اللاجئات الفلسطينيات لكونهن فلسطينيات أولا، ونساءً ثانيا في ظل ثقافة ذكورية أبوية، ونظم اجتماعية واقتصادية وقانونية تعمل على استلاب حقوقهن خصوصا في الممارسة العملية وإن لم يستلبها النص؟


(تصوير: آن باك، بديل)

اللاجئة الفلسطينية: حقوق ونظم حماية منقوصة

أنشأت الأمم المتحدة نظاما فريدا للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، ميزهم عن بقية قضايا اللجوء في العالم، من خلال انشاء نظام حماية ومساعدة خاص. وبموجب قرارها رقم ١٩٤ (٣) لعام ١٩٤٨ أنشأت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين UNCCP، كمرجعية لتوفير أنظمة حماية للاجئين الفلسطينيين، ولمتابعة معالجة قضيتهم في سياق التسوية النهائية الخاصة بالمسائل العالقة وتسهيل عودتهم، وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم. كما أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين – الأونروا عبر قرارها رقم ٣٠٢ (٤) لغرض القيام بتقديم المساعدة الدولية للاجئين الفلسطينيين.

تشكلت وتأثرت حقوق وأوضاع اللاجئات الفلسطينيات بقرارات وسياسات كل من لجنة الامم المتحدة للتوفيق ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. إذ تنبع وتستمر معاناة اللاجئين واللاجئات الفلسطينيين نتيجة فشل نظام الحماية الخاص الذي أنشأته الأمم المتحدة للتعامل مع قضية لاجئي فلسطين. فلقد عجزت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين عن تحقيق مهامها، وتوقفت هذه اللجنة فعليا بعد سنوات قليلة من تشكيلها لأسباب سياسية في جوهرها. ولم تمتلك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أو غيرها من الهيئات الدولية تفويضا صريحا لحماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع اللاجئين الفلسطينيين أو أهلية البحث عن حلول دائمة وفقا للقانون الدولي كما أكدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣). وفي الوقت ذاته استثني معظم هؤلاء اللاجئين من غالبية نظم الحماية الدولية (حماية الأمن اليومي وحقوق الإنسان) التي تكفلها مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR. وهكذا نجد أن لاجئي ولاجئات فلسطين "المسجلين على قوائم الأونروا" يفتقدون لأبسط الحقوق وأنظمة الحماية التي يتمتع بها جميع لاجئي العالم، جراء استتثناءهم من الحماية التي توفرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الوقت الذي تعجز فيه أنظمة الحماية الخاصة بهم عن حمايتهم ومتابعة شؤونهم (أكرم ورمبل، ٢٠٠٣).

الانتقاص من حقوق اللاجئة وذريتها عند تعريف من هو اللاجئ

من ناحية أخرى، تم إقصاء مجموعات وفئات أخرى من اللاجئات واللاجئين الفلسطينيين من أنظمة الحماية والمساعدة الخاصة بالفلسطينيين. فقد عرّفت وكالة الغوث الدولية– الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه "أي شخص كانت إقامته الاعتيادية في فلسطين وذلك لفترة سنتين قبل النزاع في العام ١٩٤٨، والذي فقد من جراء هذا النزاع داره ومورد رزقه".

كما حددت وكالة الغوث الدولية –الأونروا الفئات الجديرة بالحصول على خدماتها وهم: ذرية "أبناء وأحفاد لاجئي فلسطيني "الآباء" المولودين بعد أيار ١٩٤٨، وغير اللاجئين المحرومين وذرياتهم الذين فقدوا مصدر رزقهم نتيجة صراع ٤٧–٤٨، سكان القرى الحدودية في الضفة الغربية، فقراء القدس في الضفة الغربية، فقراء غزة في قطاع غزة، أفراد القبائل البدوية والقبائل شبه البدوية (الموقع الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية). ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي شملهم هذا التعريف في عام ٢٠٠٢ بأربعة ملايين من أصل أكثر من ٧ مليون لاجئ فلسطيني (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢). فسجلات الوكالة لا تشمل جميع اللاجئين ولا تشمل أولئك الذين نزحوا بعد حرب ١٩٦٧، أو أولئك الذين هجروا إلى داخل الخط الأخضر، وأولئك الذين هجروا خارج المناطق الخمس التي تغطيها الأونروا بخدماتها "لبنان، سوريا، الأردن، الضفة الغربية، وقطاع غزة (أبو زهيرة، ٢٠٠٢).

> **تقدم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين تعريفا مجزوءا ومتحيزا على أساس النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمستفيدين من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من خدماتها، حيث يشير تحديد الفئات المستفيدة من خدمات الوكالة بأنهم: (ذرية "أبناء وأحفاد لاجئي فلسطيني "الآباء" المولودين بعد أيار ١٩٤٨). هذا يعني أن اللاجئة الفلسطينية المتزوجة من غير لاجئ لا تستطيع تمرير استحقاق الأبناء في تلقي خدمات وكالة الغوث الدولية مستقبلا.**

إضافة لذلك، فإن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين تقدم تعريفا مجزوءا ومتحيزا على أساس النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمستفيدين من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من خدماتها، حيث يشير تحديد الفئات المستفيدة من خدمات الوكالة بأنهم: (ذرية "أبناء وأحفاد لاجئي فلسطيني "الآباء" المولودين بعد أيار ١٩٤٨). هذا يعني أن اللاجئة الفلسطينية المتزوجة من غير لاجئ لا تستطيع تمرير استحقاق الأبناء في تلقي خدمات وكالة الغوث الدولية مستقبلا.

النساء اللاجئات: قضايا وحاجات

رغم حيادية النصوص الحقوقية للاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين وعدم تمييزها بين النساء والرجال، إلا أن بعض التقارير لعدد من الهيئات الدولية أشارت إلى استمرار التمييز القائم على أساس الجنس في التطبيقات والممارسات اليومية لبعض هذه الهيئات الدولية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتقديم الخدمات اليومية. يمكن ربط ذلك بالتوجه الذكوري الأبوي الذي يميز عمل بعض الهيئات الدولية، أو العاملين فيها من موظفين، وهذا ما لمسه العديد من الباحثين في معرض تحليلهم لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

> **رغم حيادية النصوص الحقوقية للاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين وعدم تمييزها بين النساء والرجال، إلا أن بعض التقارير لعدد من الهيئات الدولية أشارت إلى استمرار التمييز القائم على أساس الجنس في التطبيقات والممارسات اليومية لبعض هذه الهيئات الدولية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتقديم الخدمات اليومية.**

تعاني لاجئات العالم بما فيهن اللاجئة الفلسطينية من التمييز الذي قد يواجهنه كنساء في مجالات تتعلق بالتسجيل، والتوثيق، توزيع الطعام، التعليم، الصحة، الأمن والآمان الجسدي، المشاركة في صنع القرار وبناء السلام، الفرص في تطوير المهارات والمشاريع المدرة للدخل. فعلى سبيل المثال يعتمد التسجيل في بطاقات الطعام على الوحدة الأسرية ممثلة غالبا برب الأسرة الذكر، وان لتسجيل الفردي يؤدي إلى تزايد اعتماد النساء على الذكور، وقد يؤدى أحيانا إلى حرمان بعض النساء ممن انفصل عنهن أزواجهن من الحصول على مخصصات الطعام. وأحيانا تواجه المرأة اللاجئة مشاكل تتعلق بالحصول على بطاقة شخصية، ووثائق أخرى لا يستطعن استصدارها لا لشيء سوى أنهن نساء مما قد يؤدي إلى صعوبة حركتنهن أو إعاقة حصولهن على الخدمات الأساسية. وتتدني وتهمش مشاركة اللاجئات في الهيئات واللجان المختصة بمتابعة قضايا اللاجئين الحياتية اليومية مثل قضايا العنف النفسي والجسدي والجنسي الذي يتعرضن له في إطار العائلة والمخيم، وتلك المتعلقة بمتابعة قضايا الحل الدائم للاجئين وعقد اتفاقيات السلام، الأمر الذي قد يسهم في تغييب حاجات وقضايا النساء واستحقاقاتهن في اتفاقيات "الحلول الدائمة لقضايا اللاجئين" والمتعلقة بالعودة إلى بلادهم الأصلية والحصول على التعويضات وعلى حصصهن من الأراضي المعاد توزيعها، والقروض..إلخ (UNHCR، ٢٠٠٥).

إضافة لكل ذلك، تواجه اللاجئة الفلسطينية المتزوجة من غير اللاجئ تمييزا أخرا بفعل التعريف الذي تستخدمه وكالة الغوث الدولية–الأنروا، وقد رأت الباحثة كريستين كيفيناك في معرض تحليلها لوكالة غوث اللاجئين أنها أسست نموذجا أبويا عند تعريفها من هو الشخص المؤهل بتلقي خدمات المساعدة. فاللاجئة الفلسطينية المتزوجة من رجل غير لاجئ قد تحتفظ بهوية لجوئها، لكن قوانين وكالة الغوث الدولية تحرم ذريتها من اكتساب صفة اللاجئ. من هنا، فإن اللاجئات بسبب حالة أزواجهن غير اللاجئين محرومات أو غير مؤهلات للحصول على غالبية خدمات الوكالة. بطريقة مماثلة، أطفال هذه المجموعة من الأمهات اللاجئات غير مؤهلين للحصول على خدمات الوكالة. وتُحرم اللاجئات الفلسطينيات الواقعات ضمن فئة اللاجئين والنازحين وغيرهم من المهجرين الفلسطينيين غير المسجلين على قوائم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من خدمات الوكالة الصحية والتعليمة والخدمات الاجتماعية، ويقدر عدد هؤلاء اللاجئين بحوالي ٣ مليون فلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢).

الغائبون الحاضرون

ازدادت أوضاع اللاجئين واللاجئات سوءا، خاصة في مخيمات الشتات في ظل محاولات شطب قضيتهم. فقد جرى تأجيل قضيتهم خلال مفاوضات التسوية التي جرت بين الفلسطينيين ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وأدت عملية أوسلو إلى تقويض المعايير والمرجعيات القانونية الدولية التي شكلت أساسا لقضية اللاجئين الفلسطينيين بما فيها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذي أكد على كل من حق العودة واستعادة الممتلكات والتعويض، وأبرزت فقط قرار ٢٣٧ والذي يؤكد على حق لاجئي العام ١٩٦٧ دون غيرهم من فئات اللاجئين الفسطينيين في العودة إلى منازلهم الأصلية، الأمر الذي يهدد بإهدار حقوقهم التي كفلتها جميع اتفاقيات السلام لغيرهم من لاجئي العالم وفي مناطق الصراع المختلفة.

هذه المراجعة السريعة لبعض قضايا اللاجئة الفلسطيينة، تبرز بعض الثغرات في نظام الحماية الدولية والحقوق الإنسانية والخدماتية التي تكفلها لها القرارات والمرجعيات والآليات والهيئات الدولية. وتظهر الحاجة لإجراء المزيد من الدراسات المتعمقة لإلقاء الضوء على واقع وأهم قضايا اللاجئة الفلسطينية. إضافة لضرورة دراسة وتحديد احتياجات اللاجئات الفلسطينيات في جميع التجمعات بما فيها أولئك المنسيين الغائبين عن سجلات وقوائم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين. كذلك الحاجة للعمل مع اللاجئات أنفسهن لبحث آليات العمل اللازمة لإشراكهن في تحديد وصنع القرارات المتعلقة بهن، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا الحل النهائي.

مراجع

أكرم، سوزان؛ ورمبل، تيري. ٢٠٠٥. الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين: مقترح. ورقة عمل رقم (٥). بيت لحم: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

الموقع الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية على الانترنت: www.pna.net

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.٢٠٠٢. الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠٠٢. رام الله.

أبو زهيرة، عيسى. "حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة" رؤية، عدد ١٧، آذار ٢٠٠٢.

UNHCR. Report on the High Commission's five Commitments to Refugee Women. Dist. Restricted. EC/SS/SC/CRP.17. 13 June 2005.

* نداء أبو عواد هي باحثة فلسطينية مهتمة بالشؤون النسوية.

تجربة النساء كلاجئات مُهجرات في الداخل

بقلم: ايزابيل همفريز*

"كان الكلّ قلقا بشأن كيف سنعود لدفن الموتى المتروكين في القرية، قبل أن تأكلهم الكلاب. انتابنا شعور بأن رائحتهم قد وصلت الناصرة. لقد كان خطرا على الرجال، أن يعودوا لحفر القبور؛ فقد يُطلق عليهم الرصاص أو قد يلقى القبض عليهم. لقد ارتأوا حينها أن تولية النساء للقيام بتلك المجازفة أقل خطرا!"

هذا ما تقوله أم سمير (إسم مستعار، الإسم الحقيقي محفوظ لدى الكاتبة) هجرت في العام ١٩٤٨ من قرية المجيدل القريبة من مدينة الناصرة وما زالت في العام ٢٠٠٦ لاجئة مهجّرة في مدينة الناصرة. بحثت أم سمير ومعها نصف أهالي قرية المجيدل، عن ملجأ في الناصرة. تتداعى لها– بينما هي جالسة اليوم في بيتها الواقع في حيّ اللاجئين المدعو جبل الدولة – بوضوح تفاصيل تلك الأيام والسنوات الأولى بعد التهجير.

"بالطبع لم تستطع النساء دفن جثث الموتى؛ لم يمتلكن القوّة الكافية لذلك! ولهذا فقد جمعن التراب في حجور ثيابهن واضعات إياه فوق الجثث، فوق أشلاء الجثث المتناثرة، رؤوس هنا وأرجل هناك". لم تتمكن أم سمير البالغة آنذاك عشرين سنة من العمر من الذهاب. كان زوجها معتقلا في معسكرات السخرة الإسرائيلية برفقة المئات من الرجال الآخرين. ولم يكن لها أسرة لتعتني بأطفالها الصغار. ربما لم تكن أم سمير هناك بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنها تذكر ما حدث بأدق التفاصيل من خلال الأحاديث التي سمعتها من النساء الأخريات. وبينما تروي المرأة العجوز قصتها تلتقط أذيال ثوبها كما لو كانت تعيش تلك اللحظات مجددا، كما لو كانت تقوم بدفن الجثث هي نفسها. "لقد مات بعض الناس جرّاء تساقط الركام عليهم. أعرف بعض النساء اللواتي فقدن صوابهن بعد أن رأين ما رأين. أنا لا أنسى شيئا رأيته في تلك الأيام. لديّ رغبة في النسيان ولكن الذكريات لا تغادر ذهني".



في زيارة لبلدتهن المهجرة، المجدل (تصوير: تينيكا دازة، أوكسفام – بلجيكا)

التهميش المضاعف

بخلاف تركيز نشطاء حقوق الإنسان المعاصرين المكثف على وحشية الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، في أيام ما قبل الإنترنت ومحطات التلفزة الفضائية العربية، كانت قلة قليلة تعرف عن عقدين من سيطرة الحكم العسكري على الفلسطينيين ممن بقوا في الدولة الإسرائيلية الحديثة العهد. ففي العام ١٩٥٦ مثلا، مرّ أحد عشر يوما قبل أن يعرف العالم الكائن خارج حدود إسرائيل، أن الشرطة الإسرائيلية قد ذبحت حوالي خمسين فلسطينيا في قرية كفر قاسم. لمدة عشرين عاما كان على الفلسطينيون أن يحصلوا على إذن لمغادرة حدود القرية أو البلدة التي يلجأون إليها. أضف إلى ذلك، أنه لم يكن بمقدورهم التجول بحرية في أرجاء الدولة التي يفترض أنهم يحملون جنسيتها.

وبينما يحظى تاريخ الثلاثين ألفا من المهجرين داخليا بقدر من التوثيق، فهو يقل كثيرا عن تاريخ الأغلبية من لاجئي الشتات، ويبقى دور المرأة في هذا التاريخ يعاني من "تهميش مضاعف". ومع أنه من الطبيعي وجود الكثير من الخيوط المشتركة مع قصص اللاجئين الآخرين من النساء (ومن الرجال)، إلا أنه من الضروري إجراء المزيد من البحث في التجارب المحددة للمجموعة التي استثنيت من الرواية الفلسطينية المركزية بصفتيهما كنساء وكمهجرات داخليا.

ولكون التاريخ القومي غالبا ما يكون تاريخ النخبة، يعارض أولئك الذين يجدون لأنفسهم مدخلا للدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية توثيق تاريخ النساء المهجرات داخليا أمثال أم سمير. لقد تمكنت النخبة الفلسطينية السياسية والمتعلمة من أبناء المدن، من الهرب المبكر إلى أمان كبريات المدن كبيروت والقاهرة، بفعل الإمكانيات المتوفرة لهم. ومن ناحية أخرى تنتمي الأغلبية الواسعة من اللاجئين المهجرين داخليا إلى خلفيات ريفية، حيث لم تكن فرص التعليم أو فرص الوصول إلى أنظمة السلطة المركزية متوفرة، إلا للقلائل من الرجال، والنساء اللواتي أفلتن من السيطرة. وبعد النكبة تلقى اللاجئين المهجرين خارجيا والمسجلين، التعليم في مدارس وكالة الغوث لكن إسرائيل لم تسمح بتطوير خدمات الأمم المتحدة للفلسطينيين داخل حدودها. العديدات من النساء اللاجئات اللواتي ابتدأن تعليمهن قبل ١٩٤٨ اكتشفن أن الأسر التي تمتلك القدرة على توفير التعليم لأبنائها صبّت جلّ تركيزها على الأبناء دون البنات. أما التعليم الجامعي فقد كان الحصول عليه أمرا أصعب بكثير–لقد كان عالما عبريا.

أحد العوامل الأخرى التي حالت دون توثيق قصص النساء هو الحاجز المادي الفاصل بين الباحثين من العالم الخارجي واللاجئين المهجرين داخليا. ففي السنوات الأولى لم يكن للبحّاثة العرب أن يحصلوا على تأشيرة دخول إلى إسرائيل (القليلون كانوا سيقبلون بها على أية حال.) أما البحاثة من الأجانب والصحفيين والأكاديميين الذين يزورون إسرائيل فقد كانوا (وما زالوا) يوجهون بعيدا عن مراكز السكان الفلسطينيين. وفي ما عدا الروايات المنحازة بدرجة عالية التي رواها علماء الاجتماع الإسرائيليين لم تبدأ عملية توثيق تجارب الفلسطينيين المتبقين في الدولة اليهودية حتى السبعينات وذلك بكتابات صبري جريس وفوزي الأسمر.

العيش تحت الحكم العسكري (١٩٤٨ -١٩٦٦)

منذ النكبة اضطلعت النساء بالدور الرئيسي في العناية بالأطفال والحفاظ على تماسك الأسر.(أنظر لأعمال صايغ ١٩٩٨، خليلي ٢٠٠٤، غوركن وعثمان١٩٩٦). حتى في خضم رعب التهجير وجدت المرأة نفسها مضطرة لتحمل مسؤولية الأطفال، فقد يترك الإحساس بالذنب جراء الفشل في ذلك ندبا دائمة. لقد تحملت الفتيات الأصغر سنا أيضا، بعض المسؤوليات عن إخوتهن. فأثناء الهرب من إحدى قرى الجليل الغربي كانت فتحية البالغة من العمر سبع سنوات تحمل أخاها الصغير بين ذراعيها، عندما أطلق عليه الرصاص، فقتل. ما زالت هذه الذكرى تطارد فتحية المرأة الناضجة التي وجدت في إحدى القرى المجاورة ملجأ لها.

وبما أن العادات لم تتغير، تقضي الأعراف الاجتماعية بأن تنضم المرأة إلى عائلة زوجها حال زواجهما. ففي الوقت الذي لا يعاني فيه الرجال دون أدنى شك من الانفصال عن أسرهم، أدت الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالجنس إلى فصل العديد من النساء عن أسرهن الفطرية أي الأبوين والأخوة.

كانت قصص النساء اللاجئات تتحدث بحسرة عن مصاغ عرسهن المفقود أو كيف اضطررن إلى بيعه أثناء رحلتهن. وفي الوقت الذي تركت فيه أثناء رحلة الخروج الثروة الأساسية ألا وهي الأرض، شكّلت مصوغات زفاف النساء أموالا متحركة وهي وسيلة الادّخار للمستقبل. لقد أقر الرجال بمديونيتهم للنساء في ذلك الوقت الذي لم يكونوا فيه قادرين على توفير الأرض أو البيت، كما كان الدور الاعتيادي للزوج دائما.

كانت أمنة س. في الرابعة عشرة من عمرها عندما هاجمت طائرات الهاغانا بلدتها صفّورية، حيث هربت أسرتها من قرية إلى قرية إلى أن انتهى بهم الحال كلاجئين في لبنان. وكانت آمنة مخطوبة للزواج منذ الحادية عشرة من عمرها، لكن أسرة خطيبها بقيت في الجليل. وبعد سنتين ونصف من العيش مع أسرتها في مخيم عين الحلوة للاجئين في لبنان، شقّ خطيب آمنة ووالده طريق الخطر عبر الحدود بحثا عنها. لقد اختارت العودة معهما آملة في أن تجد في إسرائيل هوية لها كلاجئة داخليا. وكانت النتيجة أن اجتمعت آمنة، وهي اليوم امرأة عجوز تعيش في الناصرة، بأسرتها الفطرية عددا من المرّات تعدّ على أصابع اليد الواحدة منذ ذلك الحين.

تتطلب العناية بالأسرة الاهتمام بحاجات الحياة الزوجية، وكثيرا ما تلقى هذه المهمة على عاتق النساء ليس فقط لأن ذلك دورهن التقليدي، ولكن لأنه على المستوى العملي، كان العديد من الرجال يقبعون في أحد السجون أو في أحد معسكرات العمل بالسخرة. وكما وصفت لنا أم سمير كنّ نساء قرية المجيدل هن اللواتي رجعن للقيام بعمل الرجل، أي دفن الموتى في هذه الحالة لأن الرجال كانوا يتعرضون لخطر القتل أو الاعتقال بقدر أكبر.

عندما لم تعد الأرض ولا القرية قائمة، اتخذ دور النساء في المحافظة على الأسرة وتقاليدها أهمية أعظم من ذي قبل. لقد بقيت القصص والأطعمة والاحتفالات والأغنيات التقليدية عبر الأجيال، بينما اختفت القرية منذ زمن بعيد، والفضل يرجع إلى دور النساء في المحافظة على الأسرة. تنطبق قصة النساء المهجرات داخليا على كافة تلك النسوة اللواتي عانين من إذلال حياة اللجوء عموما.

وتذكر أم إبراهيم أن البريطانيين نقلوها إلى منفاها من طبريا إلى الناصرة مع أخوتها وأخواتها الأصغر سنا. وعند وصولهم إلى المدينة، أدركت أمها أنهم لا يمتلكون أغطية لتغطية الأولاد أثناء نومهم، وعندما رفض المسئولون البريطانيون السماح لها بالعودة لإحضار بعض ممتلكاتها اختبأت في المقعد الخلفي للحافلة لتشرع في رحلتها الخطرة.

من الواضح أن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات بالنسبة لأم مسئولة عن ثلاث بنات صغيرات هي أكثر الذكريات إزعاجا لأم سمير. فخلال فصل الشتاء الأول كان زوجها معتقلا في أحد معسكرات السخرة الإسرائيلية تاركا إياها لتتحمل المسئولية وحدها. لقد وصفت بحرج شديد كيف حاولت أن تشحذ من أقاربها الذين لم يكونوا هم أنفسهم يمتلكون وفرة من الطعام "لم تتوفر لنا حتى الأشياء الأساسية". لم يكن لدينا ما نأكله، لم نذق طعم الدجاج ولا اللحم لمدة خمس سنوات، وكان لديّ أطفال صغار لأربيهم على الفتات. ما الذي كان يفترض أن أفعله ببناتي الثلاث؟ لم يكن لدي ما يكفي لإطعامهن. ذكرت أنها بقيت على قيد الحياة بفضل المعونات المحدودة جدا. "لم نكن نحصل على أكثر من الخبز وبعض الطماطم".

تضمنت العديد من قصص النساء التي دوّنت نساء لاجئات يتحدثن بحسرة عن مصاغ عرسهن المفقود أو كيف اضطررن إلى بيعه أثناء رحلتهن (همفريز١٩٩٥، وخليلي٢٠٠٤). وفي الوقت الذي تركت فيه أثناء رحلة الخروج الثروة الأساسية ألا وهي الأرض، شكّلت مصوغات زفاف النساء أموالا متحركة وهي وسيلة الادّخار للمستقبل (مورز١٩٩٥). بالنسبة للنساء، فإن بلاغة هذه التضحية لا تقاس باعتبارها مصدرا للإحساس بالذنب والحزن، أما من الناحية الزواجية فهي تشير إلى عظم حجم البؤس الذي خلفه ذلك الحال. لقد أقر الرجال بمديونيتهم للنساء في ذلك الوقت الذي لم يكونوا فيه قادرين على توفير الأرض أو البيت، كما كان الدور الاعتيادي للزوج دائما. ففي أثناء المقابلة التي أجريت مع أبي جريس من المجيدل، بحضور زوجته، على شرفة بيتهما في الناصرة في العام ٢٠٠٥، اعترف أنه أثناء الخمسينيات، وهو الوقت الذي فقد فيه كلّ شيء، كانت زوجته قد اختارت بيع مصاغ زفافها، الأمر الذي أمّن لهم مكانا يعيشون فيه ويربيان أطفالهما.

في فترة ما قبل التهجير، لعبت النساء دورا أساسيا في حياة القرية، فقد عملن في الحقل كما عملن في المنزل. وبعد أن أخذت منهن الأرض تحول الرجال إلى عمال مأجورين في المصانع والمزارع التي يمتلكها اليهود، وكثيرا ما أمضوا عدة أيام بعيدين عن بيوتهم لقاء معاش بخس. وفي هذه الأثناء، بقيت النساء في عزلة بيوتهن. وبخسارة الأرض، انفصل الرجال عن النساء وتحطم نمط حياتهم بالكامل. "بالتأكيد كان ذلك عملا متعبا في الحقول، لكننا كنا سعداء" تقول آمنة وهي تتنهّد. "وفي ما بعد وجدنا أنفسنا حبيسات بين الأربعة جدران". عندما لم تعد الأرض ولا القرية قائمة، اتخذ دور النساء في المحافظة على الأسرة وتقاليدها أهمية أعظم من ذي قبل. لقد بقيت القصص والأطعمة والاحتفالات والأغنيات التقليدية عبر الأجيال، بينما اختفت القرية منذ زمن بعيد، والفضل يرجع إلى دور النساء في المحافظة على الأسرة. تنطبق قصة النساء المهجرات داخليا على كافة تلك النسوة اللواتي عانين من إذلال حياة اللجوء، وهي قصة كبقية قصص مجتمع اللاجئين الأخرى التي لا بد من أن تحكى.

مراجع

للمزيد من التحليل التفصيلي أنظر (Gender of Nakba memory) تمت كتابة الفصل بالتعاون بين المؤلفة والدكتورة ليلى خليلي (SOAS، UK) سينشر في ليلي أبو لغد و أحمد سعدي (١٩٤٨ "The claims of memory: Palestine "EDS) منشورات جامعة كولومبيا.

كروغن، مايكل و رفيق عثمان، Three Mothers، Three Daughters: Palestinian Women's Stories (بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا،١٩٩٦)

خليلي، لالة ٢٠٠٤ Citizens of an Unborn Kingdom: Stateless Palestinian refugees and continuous Comemoration. رسالة دكتوراه غير منشورة:جامعة كولومبيا.

مورز، أنيليس، Women Property and Islam: Palestinian Experiences، ١٩٢٠-١٩٩٠، (كامبريدج: منشورات جمعة كامبريدج،١٩٩٥)

صايغ، روزماري ١٩٩٨ "Palestinian Camp Women As Tellers of History" Journal of Palestine Studies ٢٧ (٢):٤٢-٢٥٨ (وأعمال أخرى)

* إيزابيل همفريز هي باحثة في شؤون اللاجئين والمهجرين داخليا، وهي مرشحة لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة سوري في المملكة المتحدة.

لاجئة في وطنها: سيرورة صُمود ومواجهة

بقلم: جنان عبده- مخول *

"جيل يمضي وهو يهز الجيل القادم، قاومت فقاوم"- سميح القاسم

"يا شعبي يا عود الند.. إنا باقون على العهد" "- توفيق زياد

لم تكتف دولة إسرائيل بإنكار مسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية وعن قضية اللاجئين من خلال رفضها تطبيق حق العودة، الذي تقره المواثيق العالمية لحقوق الإنسان، بل حاولت أيضا بعد قيامها أن تجتث جذور انتماء الفلسطينيين الذين بقوا على أراضيهم أو هجروا منها وأصبحوا لاجئين في هذا الجزء من الوطن. وتحقيقا لهذه الغاية، سخرت إسرائيل كافة الطرق والوسائل ومنعت إمكانية تواصلهم مع باقي أبناء شعبهم، إضافة إلى محاولاتها الدءوبة على محو ذاكرتهم الجماعية أو منعها وتقييدها. فقامت بفرض سيطرتها ورقابتها الأمنية والسياسية على كل ما يتصل بالثقافة والوعي الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فرضت قبضتها على جهاز التعليم العربي وعلى مواد التدريس، حيث اعتبرت أدب المقاومة والحنين إلى الوطن الفلسطيني أدبا عدوا ممنوعا، كما هو الحال مع إشعار محمود درويش وتوفيق زياد. ومن جهة أخرى فرضت الرواية الصهيونية للصراع على مواد تدريس التاريخ والجغرافيا والأدب، بهدف نشر العدمية القومية وفي محاولة منهجية لمحو الهوية الفلسطينية واستبدالها بإسرائيلية.[١]

حاولت إسرائيل خلق إنسان- مواطن فلسطيني جديد- مغاير، أطلقت عليه عدة تسميات منها "عرب إسرائيل" أو "العرب في إسرائيل". كما وحاولت من خلال أجهزتها المختلفة، خاصة الاعلامية أن تسخِّر مفهوم النوع الاجتماعي لصالحها في تعاملها مع المرأة الفلسطينية أيضا. فعمدت صحف عبرية على اصدار ملحقات ونشرات خاصة باللغة العربية تعالج فيها ما أسمته بقضايا "المرأة العربية في اسرائيل"[٢] وفي هذا السياق قام كتاب إسرائيليون بالكتابة باللغة العربية من خلال بعض المجلات والصحف العربية. توجهت هذه الكتابات في مضامينها إلى المرآة الفلسطينية بحملات تحثها على التخلي عن الماضي واكتساب الجديد مما تعرضه الحضارة العبرية، وعمدت إلى تسميتها "بالمرأة الجديدة".[٣]

لكن إسرائيل ذاتها لم تعرف كيف تتعامل مع هذا "المخلوق-العربي الجديد"، حيث اعتبرته وذريته طابورا خامسا وفرضت عليه دون مواطنيها اليهود حكما عسكريا وذلك منذ قيامها ولغاية العام ١٩٦٦، كما وميزت ضده على جميع الأصعدة، مستعينة بقوانين سنتها برلماناتها المتتالية، بإعتباره خطرا أمنيا وديموغرافيا يتهدد كيانها.

طبقت هذه الدولة سياستها العنصرية في كافة المجالات، مرفقة إياها بقوانين "تشرعنها"، ومن أبرزها وأكثرها علانية تلك القوانين المرتبطة بالأرض ومنها: قانون أملاك الغائبين، قانون التطوير، قانون تملك الأراضي، قانون التقادم وقانون الأراضي المهجورة.[٤] أو من خلال قوانين وسياسات معينة طبقت في مجالي العمل والتعليم والتي تعطي أفضلية وتسهيلات لسكان مناطق التطوير،[٥] أو تلك القوانين التي تعطي تميزا في شروط التشغيل، بل وتشترط الخدمة العسكرية كبند أساسي للقبول أو التقدم في مهن معينة.

كان واقع المرأة الفلسطينية في البلدات العربية الفلسطينية داخل إسرائيل هو واقع شعبها، سواء كانت لاجئة مهجرة أم من مواليد البلدة ذاتها. فما كان لها إلا أن تصمد وتقاوم فعرفت وأتقنت كيف تبقي ذاكرتها حية لا تموت، مثلها مثل باقي أبناء هذا الشعب.

آخر هذه القوانين العنصرية كان قانون المواطنة لعام ٢٠٠٦، الذي بحث قضية لمّ شمل عائلات عربية – فلسطينيّة في دولة إسرائيل. لقد أظهر القرار المذكور الذي اتخذته المحكمة العليا بردها الإلتماس الذي قدم بهذا الشأن[٦] مدى ارتباط الجهاز القضائي والقضاة من النساء ايضا وليس الجهاز التشريعي فقط في تطبيق سياسات مجحفة تجاه الفلسطينيين والفلسطينيات. لقد شاركت قاضيات في صنع هذا القرار، حيث لم يكن للعامل الجندري ولا لكونهن نساء أية مساهمة في تفهم المآسي التي يمكن أن يخلقها هذا القانون العنصري ولا الإجحاف بحق النساء-الأمهات الفلسطينيات[٧] وأبناءهن وبناتهن. فقد أعطيت أفضلية "للدّفاع عن أمن الدولة" مقابل "الحقّ في حياة الأسرة" – طبعا الأسرة الفلسطينية في هذه الحالة. حيث عرفت غاية القانون كغايةٍ أمنيّة جاءت لغرض حماية أمن المواطنين وحياتهم في وجه أيّ تهديد أمنيّ يُوشك على الحدوث في أعقاب دخول "مخرّبين محتملين"، من شأنهم استغلال إجراء لمّ شمل العائلات بغية المسّ بأمن الدولة!

لقد انعكست سياسة التمييز المنهجية بحق الفلسطينيين في إسرائيل وما زالت، بصورة نقص حاد في الخدمات او انعدامها كليا في كافة المجالات الحياتية، مبقية أثرها المباشر والمضاعف على النساء الفلسطينيات أيضا.[٨] حيث تعاني النساء الفلسطينيات من نقص الخدمات الصحية في القرى والمدن العربية، وانعدام بعضها كليا كما هو الحال في العيادات الخاصة بالأم والطفل، في القرى غير المعترف بها، حيث تعاني النساء مباشرة من عدم وصول الماء والكهرباء لهذه القرى، كما ويعاني أطفالهن من الأمراض جراء التلوث الحاصل بسبب خطوط المجاري المفتوحة أو غير الموصولة بشبكة قطرية للصرف الصحي. وتعاني القرى كذلك من الانقطاع عن العالم الخارجي، جراء عدم دخول الباصات العامة الحكومية اليها، وما إلى ذلك من ظروف سكنية وحياتية صعبة، تعيق حركة السكان الفلسطينين بل وتشلها احيانا كثيرة بهدف حثهم على الرحيل.

إن سياسة التمييز العنصري التي تطبقها الدولة العبرية على كافة مواطنيها من الفلسطينيين دونما استثناء لا تميز بين مدينة فلسطينية وقرية، بين لاجئ مهجر من أرضه وبلده أو ابن البلد، فهي تساوي بالتمييز بين جميع الفلسطينيين! وان صح القول، فهي تعدل في تمييزها ضد الفلسطينيين جميعا وتساوي بينهم جميعا، فكلهم بالنسبة لها "قنبلة موقوتة" وكلهم "خطر أمني". فكلنا لاجئون في وطننا!

لكنهم أبدا صامدون

تتبدى سياسة إسرائيل العنصرية في ممارسات لا حصر لها سواء بمحاولة اقتلاع السكان الفلسطينيين وزجهم كأقليات متناثرة وسط تجمعات يهودية متمدينة أو عبر حرمانهم من الخدمات، أو هدم بيوتهم أو تدمير محصولاتهم الزراعية. لقد بلغ الأمر حدا فاصلا: أما الصمود أو قبول التهويد، ومما لا شك فيه أن خيار الصمود رغم كل ما يرافقه من صعاب ومعاناة يومية كان خيار الفلسطينيين. إن صمود أبناء وبنات هذا الشعب نابع من إيمانهم أن هذه الأرض لهم وهذا الوطن هو وطنهم.

ولا يختلف وضع القرى والبلدات العربيات كثيرا من ناحية جودة الخدمات وحسن وصولها ولا من ناحية تطبيق السياسيات العنصرية، عن تلك الممارسة ضد إخوانهم سكان القرى غير المعترف بها. حيث تعاني السلطات المحلية العربية من أزمة خانقة في الميزانيات، وتتصدر هذه القرى قائمة البطالة والفقر، وتعاني من نقص حاد في مسطحات البناء وغرف التعليم، ونقص في المساحات الخضراء وفي أماكن العمل وتنعدم فيها كليا المستشفيات الحكومية وما إلى ذلك من خدمات أساسية تمليها حقوق المواطنة.

إن سياسة التمييز العنصري التي تطبقها الدولة العبرية على كافة مواطنيها من الفلسطينيين دونما استثناء لا تميز بين مدينة عربية وقرية، بين لاجئ مهجر من أرضه وبلده أو ابن البلد، فهي تساوي بالتمييز بين جميع الفلسطينيين! وان صح القول، فهي تعدل في تمييزها ضد الفلسطينيين جميعا وتساوي بينهم جميعا، فكلهم بالنسبة لها "قنبلة موقوته" وكلهم "خطر امني". فكلنا لاجئون في وطننا!

وكما لا تميز الدولة في سياساتها العنصرية بين بلدة عربية وأخرى، فان الحال صحيح لدى الحديث عن المعاناة اليومية الحياتية التي يعاني منها الفلسطينيين والفلسطينيات. في ذات الوقت، لا يمكن الحديث عن مقاومة ميزت لاجئي القرى ممن هُجروا من أراضيهم، عن غيرهم ممن بقوا في بيوتهم. فقد غصت القرى والمدن العربية عشية النكبة باللاجئين الذين حضروا إليها من أماكن بعيدة وقريبة بعد ان تم ترحيلهم عنوة أو بالتهديد أو الترهيب. وقد أظهر الفلسطينيون تعاضدهم مع بعضهم البعض، وتقاسموا الهم والمنزل ولقمة العيش، إضافة إلى حملات الاستقبال الجماعية والمركزة. فقضية اللجوء هي قضية كل الشعب الفلسطيني وليست قضية اللاجئين وحدهم، أو المهجرين والمبعدين دون سواهم.

وعمدت العائلة العربية بمجملها، كبارها كصغارها، رجالها كنسائها إلى حمل الهم الفلسطيني ونقل الرواية الفلسطينية والتأكيد على إستمرارها حية في الذاكرة، فحملوها معهم من جيل إلى جيل. وعمدت بعض العائلات المهجرة على تغيير أسمائها حاملة اسم بلدتها التي حضرت منها، كي تبقيها حية إلى الأبد. وحمل المدرسين الوطنيين الهم الفلسطيني ونقلوه إلى طلابهم رغم التقييدات والموانع.

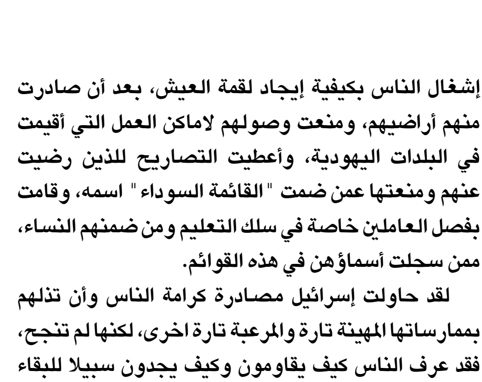
لقد عانى الفلسطينيون الذين تحولوا قسرا لمواطني إسرائيل جراء اختيارهم البقاء، من ويلات النكبة والتشريد، أسوة بباقي إخوانهم من الفلسطينيين. كما وعانى الناشطون السياسيون من التضييق والاعتقال الإداري، والإقامات الجبرية، ومنع الحركة والتنقل الداخلي والخارجي رجالا كانوا أم نساء. حيث كان واقع المرأة الفلسطينية في البلدات العربية هو واقع شعبها، سواء كانت لاجئة مهجرة أم من مواليد البلدة ذاتها. فما كان لها إلا أن تصمد وتقاوم فعرفت وأتقنت كيف تبقي ذاكرتها حية لا تموت، مثلها مثل باقي ابناء هذا الشعب.

وقد عانى الناس من ويلات النكبة، فعاش جيل كامل منذ النكبة ولغاية ١٩٦٧ "على النقط"، "نقط الإعاشة". جيل كامل، يذكر "دفاتر الإعاشة" التي كانت الدولة توزعها على العائلات العربية لتحصل على كفاف يومها، وفقط كفاف يومها لا أكثر. حيث عملت الدولة في حينه على



حقول الخليل ٢٠٠٥ (مسيحيون من أجل السلام CPT)





مخيم الدهيشة، بيت لحم (بديل)

إشغال الناس بكيفية إيجاد لقمة العيش، بعد أن صادرت منهم أراضيهم، ومنعت وصولهم لاماكن العمل التي أقيمت في البلدات اليهودية، وأعطيت التصاريح للذين رضيت عنهم ومنعتها عمن ضمت "القائمة السوداء" اسمه، وقامت بفصل العاملين خاصة في سلك التعليم ومن ضمنهم النساء، ممن سجلت أسماؤهن في هذه القوائم.

لقد حاولت إسرائيل مصادرة كرامة الناس وأن تذلهم بممارساتها المهينة تارة والمرعبة تارة اخرى، لكنها لم تنجح، فقد عرف الناس كيف يقاومون وكيف يجدون سبيلا للبقاء والصمود وقد نجحوا بذلك. وما اقوال شعراء المقاومة إلا خير دليل على ذلك. فنقرأ سميح القاسم يقول: " جيل يمضي وهو يهز الجيل القادم، قاومت فقاوم"، ويؤكد الشاعر توفيق زياد: "يا شعبي يا عود الند.. إنا باقون على العهد، لم نرضَ عذاب الزنزانة، وقيود الظلم، وقضبانه"..

نعم، هذا الجيل لم ينكسر رغم كل محاولات الإذلال ومحاولات التهويد ونشر العدمية القومية والتفكيك، وعاش حالة من صراع البقاء. قاومت النساء بكافة الوسائل والطرق فقد كان للمرأة الفلسطينية دورا أساسيا في حفظ الذاكرة ونقلها عن طريق القصص والحكايا أو عن طريق المحافظة على المطبخ الفلسطيني والاستمرار بقطف الزعتر والميرمية والعلت ورفض القانون الذي يمنع قطف هذه الخضروات بعد اعتبارها جزء من المحميات الطبيعية الإسرائيلية، أي الأحراش الفلسطينية المصادرة!

لقد كانت النساء الفلسطينيات شريكات في المقاومة والصمود، دون فرق بين لاجئة وبنت بلد. وقد أقمن أطرهن الخاصة أو انخرطن ضمن الأطر القائمة. فهناك حركة النهضة النسائية، التي قامت في العام ١٩٤٨ وعملت على منع التهجير ومطالبة الفلسطينيين بالثبات في بيوتهم، بالإضافة إلى العمل على استيعاب وتأهيل اللاجئين من القرى والمدن الأخرى، وبادرت إلى المظاهرات النسائية مطالبة بتوفير فرص العمل وإطلاق سراح الأسرى وتوعية النساء بحقوقهن وتزويدهن بشرح عن القضية الفلسطينية من خلال المحاضرات والندوات.

ويأتي يوم الأرض ١٩٧٦ ليعكس الوعي والمواجهة المنظمة الأوسع والأعمق التي بادر إليها الفلسطينيون دفاعا عن الأرض وتعبيرا عن نهاية حالة الخوف والجزع. لقد كان للنساء دور بارز في ذلك اليوم النضالي. فقد خرجت هي والرجل معا لمواجهة قمع الدولة، واستشهدت المرأة كما الرجل في تلك المواجهات. هذا الوعي لأهمية الصمود والمقاومة وللعمل البطولي ميز أيضا عمل الأطر والحركات النسائية التي قامت خلال نفس الفترة كالحركة الطلابية وجمعية النساء العكيات التي تسجلت في العام ١٩٧٦ وركزت على قضايا التعليم والطفولة وسعت لتوعية النساء لقدراتهن وللفرص المتوفرة أمامهن نحو الاستقلالية الفكرية والاقتصادية وكانت نموذجا اقتدت به جمعيات أخرى قامت على النمط ذاته في سنوات تلت.

وقد أخذت المرأة دورا بارزا في الجمعيات الأهلية مع بداية نهوضها في الثمانينات وذلك من خلال الاندماج في عضوية وطواقم هذه الجمعيات.[٩] كما وشهدت هذه الفترة أيضا نهوضا في عمل الأطر النسائية القائمة كحركة النساء الديمقراطيات والحركة الطلابية، إضافة لتشكل حركات نسائية أخرى ذات طابع سياسي كلجنة المرأة العربية التقدمية بجانب أبناء البلد، التي نشطت في الجليل والمثلث وجاءت انعكاسا لتبلور الحركة الطلابية ولأخذ المرأة دورا نشطا فيها. لقد كان لتبلور وانتشار الحركة الطلابية في كافة الجامعات منذ هذا الحين إضافة لتشكل الجمعيات الأهلية العامة الأثر على إتاحة المجال لدور أوسع وأعمق للمرأة للمشاركة النشطة في القضايا العامة.

مازالت المرأة الفلسطينية حتى يومنا هذا، تحمل الهم الفلسطيني أسوة بالرجل سواء من خلال العمل الجماعي أو الفردي، التلقائي أو المؤسساتي. فقد اتسعت رقعة العمل والنشاط لتشمل انخراط المرأة بكافة المرافق، السياسية والاجتماعية، ويدل الارتفاع المتزايد بنسبة الطالبات الجامعيات والخريجات من الفلسطينيات على ذلك، رغم أنهن يشكلهن نسبة لا بأس بها أيضا من العاطلات عن العمل، وذلك بسبب السياسات الموجودة وفرص العمل المحدودة.

كما ويلاحظ مؤخرا ان الوعي المؤسساتي والنسوي قد ازداد واتسع مركزا جل اهتمامه على العمل على حفظ الذاكرة والهوية، موليا أهمية خاصة لدور المرأة على هذا الصعيد. فقد بدأت هنا وهناك مبادرات ومشاريع لتوثيق الذاكرة الفلسطينية والنسائية ضمنها من خلال تنظيم مشاريع التأريخ الشفوي. ويلاحظ ارتفاع نسبة الطالبات الجامعيات والباحثات من الفلسطينيات المهتمات بتوثيق وحفظ الذاكرة ممن يبادرن لإجراء الأبحاث في هذا المجال، وهي خطوة إضافية في عملية حفظ الذاكرة وحمايتها من الضياع. خاصة أن العامل الزمني لا يساعد في الموضوع، فهناك الكثير من النساء اللاتي كانت لهن أدوارا نشطة وفعالة في بناء هذا التاريخ، لم تحظ قصصهن بالانكشاف ولا بالتوثيق، فدفنت مع أصحابها. وهو أمر يقع ضمن نطاق مسؤوليتنا جميعا، أفرادا وهيئات، نساء ورجالا.

هوامش

١. تطرقت عدة تقارير وأبحاث لهذه القضية. راجع/ي: اميل توما ١٩٨٢؛ سامي مرعي ١٩٨٤؛ الكتاب الاسود ١٩٧٦. "العرب في اسرائيل". النص الكامل للمذكرة التي ارسلت الى الامين العام الامم المتحدة بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٦٩. اصدار وتوزيع شركة الارض المحدودة، حيفا. "الكتاب الاسود عن يوم الارض ٣٠ آذار ١٩٧٦، ايلول ١٩٧٦". اصدار اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربي في اسرائيل.

٢. حقيقة الامر- عدد خاص، مجلد ٢٠، عدد ٣٢، ١٩٥٦/٨/١٦. صدرت عن النقابة العامة للعمال اليهود في اسرائيل، بالتعاون مع اتحاد عمال اسرائيل؛

٣. أنظر/ي بهذا الامر مقالات وكتابات في مجلة المجتمع مثلا العدد الثالث عام ١٩٥٤، آفاق العمل الاهلي الفلسطيني، ٢٠٠٣. اصدار اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية

٤. راجع/ي كل من: حلبي،أسامة، ١٩٩١، ٢٠٠٣؛ الكتاب الاسود، ١٩٦٧؛ العرب في اسرائيل- مذكرة، ١٩٦٩؛ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، ٢٠٠٣؛ "اقتلاع عرب النقب". خبر ليوم ٢٠٠٥/٢/١، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان. حلبي، أسامة. (١٩٩١). "مظاهر من التمييز العنصري في اسرائيل"- الدراسات الفلسطينية، عدد ٥ شتاء ١٩٩١. حلبي، أسامة. (٢٠٠٣). "القانون الاسرائيلي ومسألة التهجير". ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثالث على شرف يوم الارض حول المهجرين في الداخل. الناصرة، آذار ٢٠٠٣. المركز العربي للتخطيط البديل. توما، إميل. (أيار - ١٩٨٢). "طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل". منشوارت دارأبو سلمى. توزيع الاسوار- عكا. اتجاه بيان صحفي ٢٠٠٥/٣

٥. والتي ما هي الا عبارة عن مستوطنات اقيمت على اراضي عربية تمت مصادرتها من اصحابها الاصليين بحسب بيان صحفي يوم ٢٠٠٥/٣/٢٢، اتجاه- اتحاد جمعيات اهلية عربية. [on-line، www.hrinfp.org/palestine/ittijah].

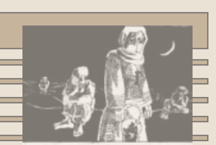
٦. التماس ٠٣/٧٠٥٢ عدالة وآخرون ضد وزير الداخليّة وآخرين (قرار حكم من يوم ١٤,٥,٠٦) داخل مقال لسوسن زهر بعنوان " الجندر والقوميّة في القانون القضائي: قرار حكم القاضيات في إلتماس لم الشمل"، مجلة عدالة الالكترونية العدد ٢٦، حزيران ٢٠٠٦

٧. حول موضوعي- التمييز في العمل وصحة النساء راجع/ي: تقرير مجموعة العمل حول وضع النساء الفلسطينيات المواطنات في اسرائيل، ٢٠٠٥/١؛ نشر في مجلة عدالة الالكترونية. العدد ١٠، شباط ٢٠٠٥؛ مؤتمر صحة الاقلية العربية، ٢٠٠٢صحة الاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل – كانون الاول ٢٠٠٢. اصدار جمعية الجليل عن مؤتمر صحة الاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل.

٨. أنظر/ي بهذا الامر "مؤتمر صحة الاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل" ٢٠٠٢، مصدر سابق.

٩. للتوسع في هذا الامر راجع/ي: "آفاق العمل الاهلي الفلسطيني"، ٢٠٠٣. اصدار اتجاه- اتحاد جمعيات أهلية عربية.

*جنان عبده- مخول هي ناشطة وباحثة نسوية فلسطينية، تقيم في مدينة حيفا.



نساء لاجئات ... في دائرة الضوء

الحاجة جميلة عبد الرحمن أبو عبية، مخيم بلاطة:

حلمت بالعودة.. فحققتها بموتها

بقلم: تيسير نصر الله

شاهدتها للمرة الأولى عند زيارة المفوض العام لوكالة الغوث الدولية حينئذ، السيد بيتر هانسن لمخيم بلاطة برفقة الصديق حسام خضر. فأثناء جولة ميدانية قمنا بها مشياً على الأقدام في شوارع وأزقة المخيم للتعرف على حجم المعاناة التي يعيشها سكان المخيمات، (هكذا اعتدنا أن نفعل مع معظم زوارنا من المسؤولين أن نصطحبهم بجولة ميدانية بدل الجلوس خلف المكاتب والكراسي)، فقد تكون هذه الوسيلة أكثر قوة وحضورا للتعريف بالقضية، فالمشاهدة بالعين أفضل بكثير من الكلام باللسان أحياناً، خاصة لإظهار حجم المعاناة. توجهنا إلى بيتها المتواضع، جلسنا فيه بعض الوقت، كانت تمشي ببطء وهي تتكئ على عصا، تحمل معها كل سنين الشقاء والعذاب والبؤس، جلست بكل ثقة إلى جوار المسئول الدولي ذي المنصب الأول في وكالة الغوث الدولية، وبدأت تعرض له ما احتفظت به في صندوقها الأثري منذ الرحيل القسري في العام ١٩٤٨ من أوراق طابو وكواشين ومفتاح دارها. كانت تتحدث بطلاقة، وكأنها إحدى الباحثات في حق العودة. كانت محط إعجاب الجميع، فلم يمنعها كبر سنها من استعراض شريط ذكرياتها عن التهجير الأول. وعندما سألها بيتر هانسن ليفحص مدى إيمانها بحق العودة قائلاً "ما رأيك أن تحصلي على مليون دولار تعويضا عن أرضك ومنزلك الضائع في قرية سيدنا علي؟" فأجابته محتدة: "وفرّ مليونك، وأعطني بدلا منه خيمة مكان بيتي أقيم فيها على تراب قريتي سيدنا علي، ذلك أهم عندي من مليونك".

وتكررت مشاهداتي لها مع زيارة كل مسؤول للمخيم، حيث أصبح بيتها محطة للزائرين والباحثين عن الحقيقة، سياسيين وإعلاميين وكّتاب وطلاب علم. لقد أصبحت رمزاً من رموز حق العودة، وكنزاً من كنوزه. إنها الشاهدة الحية على النكبة والتشريد. ففي الذكرى الخمسين للنكبة وعندما كنا نناقش في لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين فعاليات النكبة خطرت على بالنا فكرة عقد مؤتمر صحفي لإعلان البرنامج، وفعلاً كان خيارنا أن تكون ضيفة المؤتمر، حيث حملت كعادتها مفتاح بيتها وأوراق الطابو وبندقية قديمة كانت قد احتفظت بها منذ أمد بعيد، وسردت أمام الكاميرات قصتها وحكايتها فكانت مقنعة وموفقة.

إنها الحاجة جميلة عبد الرحمن قاسم أبو عبية من قرية الحرم أو ما يطلق عليها "سيدنا علي" في قضاء يافا بلواء اللد. ولدت في العام ١٩٣٠لأسرة بسيطة تعتاش على ما تجنيه من الزراعة، هجرّت عائلتها إلى قرية المقيبلة شمال جنين، ومن ثم انتقلت العائلة إلى جنين باستثناء شقيقها الأكبر. وفي عام ١٩٥٤ انتقلت الحاجة جميلة للعيش في نابلس، ومع وفاة والدها انتقلت للعيش في مخيم بلاطة في العام ١٩٥٦.

وفي يوم من أيام شهر أيار، شهر النكبة، من عام ٢٠٠٥، كان الحنين قد بلغ مبلغه، وكان الشوق لرؤية الأقارب كبيراً. كانت الحاجة جميلة على موعد مع القدر، ورغم صعوبة المرور عبر الحواجز المقامة في كل مكان إلاّ أنها أصرّت أن تذهب إلى قرية المقيبلة لزيارة أقاربها. وهكذا كان رغم تحذير أحفادها لما في الأمر من خطورة. وأثناء وجودها هناك قامت بزيارة مسقط رأسها في سيدنا علي التي كثيراً ما تمنت أن تزورها، وبعد ذلك بأربعة أيام وافتها المنية ودفنت في قرية المقيبلة بجانب أخيها الأكبر.

كانت الحاجة جميلة تحمل حلم العودة في قلبها وعقلها، وكثيراً ما تمنت أن تعود إلى مسقط رأسها. كانت أعظم أمنياتها أن تدفن في الوطن المسلوب، وعندما حاولوا دفن جثمانها الطاهر إلى جوار قبر شقيقها في قرية المقيبلة لم يجدوا سوى مساحة بطول جسمها، وكأنها كانت معدة بصورة قدرية لتدفن فيها الحاجة".

إنّ وفاة الحاجة جميلة التي حققت بموتها ما لم تستطع تحقيقه وهي على قيد الحياة تشعل فينا أكثر من إشارة حمراء، وتثير فينا أكثر من علامة سؤال حول مصير المعلومات والأحداث والذكريات التي تختزن في عقول أجدادنا وآبائنا الذين باتوا على شفا حفرة من الموت بعد هذا العمر الطويل من النكبة والعذاب والحسرة. فمن هي الجهة التي يقع على عاتقها حفظ هذا التاريخ وأرشفته حتى يبقى حياً في قلوب الأبناء والأحفاد وعقولهم؟

إنّ موت كبار السن الذين عايشوا النكبة وويلاتها هو خسارة كبيرة لقضيتنا، لذا يتوجب علينا أن نصون وصاياهم، وان نحفظ تاريخهم، وأن نكتب ذكرياتهم، وأن نشكّل لذلك اللجان المتخصصة لتصبح مكتبة حق العودة زاخرة بقصص هؤلاء الكنوز، حتى لا يضيع كل هذا الإرث التاريخي والحضاري والإنساني للشعب الفلسطيني.

وختاماً نقول للحاجة جميلة: عليك الرحمة منذ ميلادك وحتى الممات، وإنّ عزاءنا لك أنك تركت فينا إرثاً كبيراً لن تمحوه نائبات الزمان، وسيبقى بيتك مزاراً للزائرين الباحثين عن الحقيقة، فنامي قريرة العين يا أجمل نساء حق العودة.

تيسير نصر الله هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ونائب رئيس مجلس إدارة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. يشغل السيد نصر الله العديد من المناصب الوطنية، ومنها، رئيس مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة، ومنسق اللجنة الشعبية للتضامن مع حسام خضر والأسرى الفلسطينيين.

السيدة لطيفة محمود حسين ناجي، مخيم الأمعري

خنساءُ معاصرة!

السيدة لطيفة محمود حسين ناجي (أم يوسف) ٦٠ عاما، تسكن مخيم الأمعري التي لجأت إليه منذ العام ١٩٤٨ مع أسرتها المقتلعة أصلا من قرية أبو شوشة قضاء الرملة. تربت وترعرعت أم يوسف في المخيم، وتزوجت من السيد محمد يوسف ناجي اللاجئ أيضا من قرية الصوافير قضاء الرملة. وأنجبت أم يوسف عشرة أبناء وابنتين، أرضعتهم بحب الوطن والحنين إليه، فكانوا خيرة شباب المخيم ومناضليه. تعرض أبناء أم يوسف الى الاعتقال أكثر من مرة منذ سن الطفولة الى أن ألقى بهم الاحتلال في سجونه حاكما إياهم بالأحكام المؤبدة والجائرة. ستة من أبناء أم يوسف يقبعون في عتمة الزنازين. ناصر المحكوم بسبعة مؤبدات وخمسين سنة في سجن عسقلان؛ نصر المحكوم بخمسة مؤبدات في سجن عسقلان؛ محمود المحكوم بمؤبدين وثلاثين سنة في سجن عسقلان؛ شريف المحكوم بأربعة مؤبدات في سجن بئر السبع؛ باسل المحكوم بأربع سنوات وأربع أشهر ويوم وغرامة مالية عشرة آلاف شيكل وهو في سجن عوفر؛ وإسلام المحكوم بخمس سنوات ونصف وغرامة عشرة آلاف شيكل في سجن عوفر.

لم يكتف الاحتلال باعتقال أبناء أم يوسف الستة، بل أقدم في العام ١٩٩٤ على اغتيال ابنها السابع عبد المنعم على أيدي القوات الخاصة. لم يكن هذا كل ما بجعبة الاحتلال لأم يوسف، فقد قام بنسف بيت العائلة مرتين يفصلهما عقد من الزمن، ١٩٩٢ و ٢٠٠٢. وليس بعد. فقد منعت أم يوسف ولا تزال من زيارة أبناءها داخل المعتقلات بحجج أمنية منذ العام ٢٠٠٢. وعندما قام المحامي ببحث الأمر مع الجهات المختصة إدعت الأخيرة وتذرعت بوجود أسباب أمنية تقضي بمنع الأم من زيارة أبناءها.

ويعاني كل من الأب والأم من أمراض عديدة. فالأب أصبح عاجزا لا يستطيع الرؤية، والأم قد أجريت لها عدة عمليات جراحية في الغدة والمرارة، وتعرضت لانهيار عصبي وقت استشهاد ولدها عبد المنعم، وها هي الآن تعيش على أمل اللقاء وعودة أبنائها أحراراً من السجون الإسرائيلية والعودة الى الديار. تقول رغم كل ذلك لا تزال أم يوسف تردد كلما طاب لها، وكلما دب فيها الحنين فتقول: أجمل كلمة... لا بل احلى أمنية هي العودة... عودة الأبناء إلى الدار وعودة اللاجئين إلى الديار. تقول ذلك وتذهب أم يوسف بعيدا وتغرق عميقا في حلمها الذي ما زحزحته صروف الدهر ولا آلة البطش قيد أنملة.

الناشطة النسوية منال عواد، مدينة غزة:

حق العودة.. من جيل الى جيل

كتب: فايز أبو عون

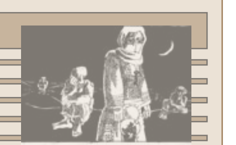
رغم مرور ثلاثة أشهر ونيف على الذكرى الثامنة والخمسين لنكبة فلسطين، ما زالت الناشطة النسوية منال محمد عواد، ٣٤ عاماً من سكان مدينة غزة حالياً، والتي هجرت عائلتها قسرا من قرية أبو شوشة قضاء الرملة في العام ٤٨، تصر على الاحتفاظ ببعض المظاهر التي تذكرها بقضيتها ونحو ملايين اللاجئين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه.

الناشطة النسوية منال عواد مديرة دائرة المرأة في برنامج غزة للصحة النفسية، التي تعتز بحمل الكوفية السوداء، تعتبر نشاطها النسوي في هذا الإطار هو حق من حقوق شعبها الفلسطيني الذي اقتلع أكثر من ثلثيه من أرضه، ويعاني الويلات والظلم والتعسف ويعيش حياة البؤس والتشريد في المخيمات. وتقول عواد: "طالما أن شعبي ما زال يسير في درب الآلام الطويلة، ويعاني الأمرين، سواء مرارة التشريد، أو مرارة حياة القهر في ديار الأغراب، سنبقى متمسكين بحق العودة والتعويض معاً عن كل ما أصابنا من ويلات التشرد والقهر، خلافاً لما يظن البعض أنه بعد هذه السنوات الطويلة من العذاب والآلام سنصل إلى قناعة التخلي عن حقوقنا في أرضنا وديارنا، خاصة بعد تراجع الدعم والتأييد له في المحافل العربية والدولية، ولكن هيهات لهم ذلك".

وتؤكد عواد أنه ومع حلول كل ذكرى للنكبة، وما يعقبها من أيام وأشهر، حتى تتجدد قضية اللاجئين الفلسطينيين العالقة في أروقة الأمم المتحدة، والتي تنتظر الحل لملايين الفلسطينيين من معاناتهم التي استمرت ثمان وخمسون عاما بعد أن اجبروا وبالقوة المسلحة على مغادرة مدنهم وقراهم ومزارعهم ومنازلهم، في أذهاننا من جديد، وتجعلنا والأجيال القادمة أكثر تمسكاً وتعلقاً بها. وتضيف: "أنه وعلى الرغم من صدور عشرات القرارات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وعلى رأسها القرار ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٩ ، الذي يؤكد على حق العودة، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا ينتظرون تنفيذ هذا القرار. ولكن الخطورة هو في أن البعض ذهب إلى الضغط على الشعب الفلسطيني وقيادته للتخلي عن حقوقه الأساسية مثل حق العودة، وإقامة الدولة في حدود الخامس من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وذلك بذريعة تقبل الحقائق والوقائع التي أحدثها الاحتلال على الأرض".

وتضيف عواد وهي من أبناء الجيل الثالث: "لقد راهنوا على أن الكبار سيموتون، والصغار سينسون، ولكنه من المؤكد وبعد هذه السنين العجاف، ما زال الشعب أمينا لشهدائه وأسراه ومنفييه ولحقوقه المكفولة دوليا، بل وازدادوا تشبثاً بحقوقهم التي لا تسقط بالتقادم رغم تكالب الظروف والمؤامرات المتعددة الجنسيات، مشيرة إلى أن الأيام ستثبت أن من بين الأشياء التي يعتز بها الشعب الفلسطيني، هي ذاكرته التي يكتنز فيها الكثير من الذكريات التي لا يغيبها حتى الموت لأنها تورث من جيل إلى جيل".

وبخصوص النشاطات التي تقوم بها المرأة اللاجئة على العموم من أجل التشبث بحق العودة تؤكد عواد على أن مشاركتها والمئات من النسوة في الفعاليات التي تُنظم للتمسك بحق العودة، ستستمر طالما أن هناك فلسطيني على قيد الحياة، لأن الحقوق يجب أن تبقى مصانة، ولا بد في يوم من الأيام أن يعود الحق لأصحابه طال الزمن أو قصر. وتشدد في ذات الوقت على أهمية التمسك بقضية الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، من سجون الاحتلال الإسرائيلي، كما هو التمسك بقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وأيضاً إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، خالية من المستوطنات، والجدار وكل مظاهر الاحتلال.



نساء لاجئات ... في دائرة الضوء



سهير عودة، مخيم الدهيشة

فن التطريز كشكل من أشكال التحدي

السيدة سهير عودة، أم مراد، هي منسقة المشروع النسوي للتطريز في مخيم الدهيشة، امرأة فلسطينية تجسد انتماءها عبر العناية بالتطريز، لا كعمل وحسب بل كتراث فلسطيني، وفن إبداعي، وحقل اجتماعي للتلاحم النسوي وبطاقة تعريف بالفلسطيني على المستوى الدولي.

تعمل أم مراد على تنسيق أعمال ما يزيد على عشرين امرأة فلسطينية يعملن في فن التطريز. وقد وجدت أم مراد في معاناة الأرامل وزوجات الشهداء والأسرى وغيرهن من النساء حافزا يحرضها على العمل. من هنا نبتت فكرة المشروع. ومن هنا بدأت تحث النساء على توظيف قدراتهن على التطريز بغية تجسيدها في مشروع روحه وطنية بصيغة اجتماعية وألوان ربيعية. تعمل أم مراد مع نساء من مخيم الدهيشة ومدينة الدوحة والجوار إذ تقوم بتنسيق العمل فيما بينهن بحسب ما تتطلبه لوازم الإنتاج والتسويق. فهي من جهة تعمل على توفير التصاميم واللوحات والنماذج بما يخدم في تنويع الإنتاج وتحسين مستواه. ومن جهة ثانية تقوم بتوزيع العمل وتقسيمه بما يسهم في زيادة الإنتاج وعوائده على المجموع. ومن جهة ثالثة تضطلع أم مراد بمسئولية تسويقه.

تقول أم مراد في هذا الصدد: "أن المشروع لا يهدف فقط إلى سد احتياجات العائلة أو رفع مستواها الاقتصادي بل يهدف أيضا إلى تزويد كل زائر أجنبي ببطاقة تعريف بالقضية والمعاناة الفلسطينية. المشروع في نشأته خلق نوعا من التلاحم الأسري وذلك بمنح وإعطاء المرأة الفرصة للمشاركة المجتمعية عبر تأمين احتياجات الأسرة. هناك بعض الأسر تعتمد بشكل كلي على ما يدره مشروع التطريز. هناك أسر تعتمد عليه بشكل أساسي، وهناك اسر تعتمده كصمام أمان يحفظ الأسرة من العوز. ولا يجب أن يغيب عن البال أن العشرين إمراة يشكلن وحدة اجتماعية سواء بمعنى التكافل الذي يجسدنه طوعا أو بمعنى المشاركة المجتمعية المتحقق عبر فاعليتهن المتنامية".

وتضيف: "على الرغم من أن الإنتاج يسوق عبر المشروع إلا أن الأخير لا زال يراوح في مستوى متدن. إن التسويق يعتمد على ما تيسر من وفود أجنبية زائرة هذا بالإضافة إلى ما يلقاه المشروع من مؤازرة مصدرها المؤسسات الوطنية كمركز "بديل" التي تسهم في عرض الإنتاج على زائريها. يبدو الأمر الآن مقبولا، ولكن خطة تطوير المشروع سواء من حيث عدد العاملات فيه أو من حيث الإنتاج كما ونوعا تقتضي بالضرورة الامتداد إلى الأسواق العربية والأجنبية".

"أم خليل"، مخيم عايدة:

لا تعرف كم هو عمرها بالضبط .. ولكنها تعرف كم عمر نكبتها !

مضى على نكبة فلسطين ٥٨ عاما خلالها شهدت أرض فلسطين مذابح ومجازر عديدة أسقطت شبابنا ورجالنا شهداء لتمتص أرض فلسطين دماءهم وتعانقهم في ترابها إلى الأبد. هكذا تبقى المرأة الفلسطينية وحيدة بعد أن أفدت من أجل الوطن بضناها وعائلها وهم أغلى ما كانت تملك. أحداث تقشعّر لها الأبدان وتنحني لها الرؤوس اجلالا لمن إستشهد وقاوم من أجل الوطن. أبدا، لم ينس أحد حتى اليوم العام الذي آغتصبت فيه ارض فلسطين. جميع النساء الفلسطينيات يحفظن هذا التاريخ عن ظهر قلب ولكنهم لا يعرفن ما هو جيلهن البيولوجي، فقد أنستهن المذابح والمجازر ومصائب الحياة أعمارهن.

"أم خليل"، لا تعرف ما هو عمرها البيولوجي فلربما تكون في ٨٥ من العمر أو ٩٠ ولربما أقل من ذلك. ولكنها تعرف جيدا تاريخ عام النكبة وكم مضى على تهجيرها من عجور.

٥٨ عاما مضت على كارثة تهجير أهل بلدة عجور يومها كانت "أم خليل" متزوجة وكانت تعي كل ما يحدث حولها من مذابح ومجازر على أرض وطنها وفي بلدها. بعد أن هجّر أهالي عجور من بيوتهم وأرضهم عاشت ام خليل مع اطفالها في كهف "مغارة" مع عائلات أخرى قد هجرت وقتذاك. وبعدها انتقلت الى مخيم "عايدة" الذي أحبت آسمه وأحبت كل شيء فيه. فقد آختار أهل بلدة عجور الاسم "عايدة" للمخيم دون اتفاق او جدال لأن قلوبهم ومشاعرهم وضميرهم يصرخون بالعودة، فأرض عجور.. بيت نتيف..رأس ابو عمار..دير أبان.. علار.. القبو، كلها عائدة. و"أم خليل" من الناس الذين يصونون حق العودة وينتخبون كل من يصون حق العودة.

انها ارض فلسطين التي تحمل في ترابها أجساد أبناء شعبها المقاوم وعليها لا يزال يعيش من يؤامن بالعودة ومن يحمل داخله ضميرا حيا من اجل احياء العدالة.

وتضيف "أم خليل":"انا لا تفهم بالسياسة ولكني مع مرّ السنين أصبحت أميّز بين السياسيين الذين يعملون من أجل اللاجئين وحق عودتهم والسياسيين الذين لا شأن لهم بهذا الموضوع وكأن الأمر آنتهى من سنين". ولكن شعب فلسطين لا يزال يعيش ويصرخ مطالبا بالعودة ويعيش من اجل ابقاء اسم فلسطين.

لقد مضى على تهجير "أم خليل" وعائلتها من "عجور" ٥٨ عاما الاّ أنها لا تزال تعيش هناك وترى نفسها في كل شبر من أرض "عجور". وقد حدث أن قالت لها آمرأة أجنبية: "بعد ٥٠ سنة وأكثر بالتأكيد أنك تعوّدت على المخيم وعلى بيت لحم؟ فأجابتها "أم خليل": "لقد مضت عشرات السنوات وأنا في المخيم وفي بيت لحم ولكني تركت عمري كله في عجور، هناك توقفت سنوات عمري وكل السنوات الباقية لا معنى لها خارج سياق الحياة في عجور. لا يزال قلب "أم خليل" النابض يهتف ويردد بالعودة ويؤكد لكل من ظنّ أن الزمن نسي عجور وغيرها من القرى المهجرة، أن عجور لا تزال تعيش فينا ونحن نعيش فيها.

الحاجة آمنة ابراهيم حرب، مخيم قلنديا:

مشهد متكرر للنزوح.. وآخر للالتحام بالوطن

الحاجة آمنة ابراهيم خليل حرب وكنيتها "حربية" تبلغ من العمر مئة سنة ولربما أكثر، هجّرت مع عائلتها من بلدة كسلا قضاء القدس. وهي لا تزال الى يومنا هذا تحمل في صفحات ذكرياتها أيام كانت طفلة تلعب وتمرح في حقول البلدة وتداعب أغنام الأسرة. ولكن فرحتها بطفولتها البريئة لم تكتمل فقد أخذ الانجليز رجال البلدة وقتلوا عددا منهم عند مدخل القرية وهي لم تنس يومها حين استيقظت على صراخ النسوة من هول ما قام به الانجليز من اعمال قتل. ومن هنا بدأت الحياة تتغير ولم تعد تحمل داخلها طفولة ولا طبيعة ولا محبة فقد هدم الانجليز بوحشيتهم كل الآمال.

الحاجة "حربية" كانت قد تزوجت ورحلت الى ساريس بلد زوجها ذات الموقع الجبلي المطل على باب الواد حيث الهواء العليل والشجر الأخضر والتربة الخصبة وقد رزقت منه بست بنات وولد واحد. احداث قتل ودمار شهدتها الحاجة خلال سنوات حياتها، وفي فترة ما قبل أحداث النكبة ذهبت الحاجة لزيارة أهلها في كسلا وفي تلك الليلة هجم اليهود على البلدة وخرج الناس هاربين تحت زخات الرصاص وفي اليوم الثاني عادوا الى البلدة والكارثة حلت من جديد اذ لم يتوقف اطلاق الرصاص فاضطروا الى النزوح الى محسير ثم الى كسلا ليشهدوا بأم أعينهم الدمار والخراب والكارثة التي الحقها بهم اليهود ووحشيتهم.

ومن بعدها ذهبوا الى عين حوبين وبقوا فيها بعض الوقت، وكانت الحاجة "حربية" ذات شخصية قوية وشجاعة اذ كانت تتسلل مع الرجال الى خربة اللوز ودير علا لاحضار الطعام، في الوقت الذي خاف زوجها ان يفعل ذلك. كل ما كان يهمها هو اطعام بناتها وابنها وزوجها فلم تكن تخاف لا من اليهود ولا من عملية التسلل نفسها.

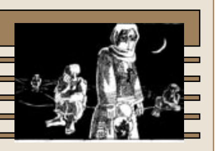
مرورا بأعمال القتل البشعة والتهجير المستمر استقرت عائلة الحاجة "حربية" في عمواس، وعن تلك الفترة تخبرنا الحاجة "حربية": "كنت أشتري البندورة والخضرة وأذهب لأبيعها في القرى المجاورة وبقيت على هذا الحال الى ان وفرّت ثمن بقرة وقمت بشرائها، وهكذا اصبحت أتبادل الحليب واللبن الذي أحضرّه بالقمح والذرة والشعير لأصنع الخبز طعاما لعائلتي، واستمر الحال على ما هو الى ان بعت البقرة لاخي ولكنه لم يعطني ثمنها".

وتضيف الحاجة "حربية": "في عمواس لم نكن نجد مكانا ننام به. فمرة قضينا ليلتنا في الطابون وقد غطيت بناتي وابني في التبن (القصل) وكم كان مذلا ان نشحد رغيف الخبز". وتذكر الحاجة "حربية": "في إحدى المرات حصلنا على رغيف من الخبز مدهن بالزيت فقد كان بالنسبة لنا هذا الامر اشبه بالاحتفال. وبعد ذلك انتقلنا لنعيش في سقيفة وعندها عملت في غربلة القمح والذرة في الدير "دير اللطرون"، وكنت أتقاضى ثمن كل كيس قرشا ونصف القرش، الى ان بدأ اليهود يهاجموا عمواس الامر الذي دفعنا الى النزوح إلى أريحا وبعدها إلى قلنديا وفي مخيم قلنديا اشتريت نعجة وصرت أبيع اللبن والحليب مرة أخرى".

ومن بقايا ساريس تذكر الحاجة "حربية": "لا يزال بحوزتي مفتاحا وبابور كاز وطشت غسيل، فأنا لا أطبخ الا على هذا البابور ولا أغسل الملابس ولا أستحم الا في الطشت ولن أفرط به ما دمت حية".

مئة سنة وأكثر وآهات الحسرة في قلب الحاجة "حربية" تزداد يوما بعد يوم على فراق بلدتها ساريس وعلى كل اعمال الذبح والقمع والاحداث القاسية والبشعة التي قام بفعلها الجيش الاسرائيلي ليدمروا بدورهم حياة بشر ونفوس بريئة وليقتلوا معنى الانسانية.





نساء لاجئات ... في دائرة الضوء



الحاجة مريم محمود ابراهيم الصالح، مخيم قلنديا

البقاء كأمر غير مفهوم ضمناً

لا تزال الحاجة مريم محمود إبراهيم الصالح تحمل في طيّات ذكريات ماضيها أحداثا يرتفع داخلها صوت البقاء والمقاومة في أجواء عمها القصف وشهدتها مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨. الحاجة مريم وهي في الأصل من خربة اللوز قضاء القدس أرملة المرحوم اسماعيل عبد الجواد من قرية صرعا في نفس القضاء، وقد تزوجت من المرحوم إسماعيل في مخيم قلنديا بعد أن استقر بهم المقام هناك حيث كان يعمل زوجها آنذاك دقيق حجارة وكانت هي لا تزال في الثامنة عشرة من عمرها، وقد رزقت منه بولدين وثلاث بنات (محمد، أحمد، احترام، هناء، سهام).

من جوف الماضي الذي يطغى على أحداث الحاضر في حياة الحاجة مريم نشهد بعضا من سير أحداث حياتها، اذ تقول " أيام كنت إبنة ١٢ عاما عند النكبة، شهدت في تلك الايام مذبحة دير ياسين واستمرار القصف بعدها، الامر الذي أجبر أهل بلدتي -خربة اللوز- بالرحيل الى واد فوكين متنقلون مع أهل قرية عكور الى قرية كفر مالك ومن بعدها آستقر بنا المقام في مخيم قلنديا، وهناك بدأت المرحلة الثانية في حياتي بعد أن تزوجت من المرحوم اسماعيل عبد الجواد".

لم يمض على زواجها سوى ٨ سنوات لتقف أمام حقيقة رحيل زوجها عن العالم ولتبقى مع أبنائها حاملة على كتفيها ما كتبه لها القدر من شقاء وتعب. كان عمر أبنائها ٦ سنوات عندما توفي زوجها والصغيرة منهم كانت تبلغ ٤٠ يوما. لم تدر ما تفعله الحاجة مريم في الوقت الذي لم تجد أحدا يقف إلى جانبها، إذ لم يكن للمرحوم أقارب فقد قتل إخوة زوجها في الهجوم الاسرائيلي على صرعا وتكفّلت هي بتربية ابنائها.

الى جانب ثقل حمل المسؤولية التي حملتها الحاجة مريم تجاه الحياة وأبنائها والاصرار من اجل الاستمرار والعيش بكرامة، وقف لها اهلها بالمرصاد يطالبونها بوضع ابنائها في مؤسسة ايتام لتكون لديها الفرصة للزواج من رجل آخر. كان هذا الطلب هو السبب في هروبها بأولادها إلى القدس. إذ جلست بهم تحت شجرة مستشفى مار يوسف وكان جيران المستشفى يأتون لها بالخبز والشاي وبقيت هناك حوالي ١٠ أيام الى ان اقتنع اهلها بان مطلبهم من المستحيل ان ينفذ، فعادت بابنائها الى مخيم قلنديا لتعتني والدتها بهم وهي بدورها تذهب للعمل في البيوت من الصباح إلى المساء.

اما عن العمل فتقول الحاجة مريم "في البداية تيسر لي العمل في بيت احد الاطباء لمدة شهر وكنت مرتاحة البال لانني استطعت ان اوفر لقمة العيش لأولادي، ولكن قسوة الحياة لم تمهلني أكثر من شهر في هذا العمل. اذ طلبت زوجة الطبيب بان لا أعود الى العمل في الشهر الثاني. وما ان علمت بهذا حتى ضاقت الدنيا علي ولطمت خدودي بكيت على حالي وحال ابنائي". وقد تكررت في حياة الحاجة مريم العديد من الاحداث المشابهة لهذا الحدث اذ لم تكن توفق دائما بالاستمرار في العمل وكانت الدنيا تقسو عليها أكثر فأكثر، الى ان دفعتها الاحداث الى العمل في بيوت اليهود.

كانت حياة الحاجة مريم التي شهدت حياة مليئة بالتعب والشقاء والقهر والخوف الذي لا ينتهي. اليوم وبعد مرور عشرات السنوات على هذه الاحداث، تبلغ الحاجة مريم محمود ابراهيم صالح ٧٠ عاما وتضيف" انا جدة لحوالي ٥٠ حفيدا جميعهم بصحة جيدة، فقد كبر ابنائي وتزوجوا وأملوا علي البيت بالاحفاد، وأكرمني الله بزيارة بيته الحرام". وعلى الرغم من جميع ما مرّ عليّ الا انها انسانة مؤمنة بالقدر والفرج ولكنها لم تنعم بنعمة النسيان فهي تنسى الحاضر وتتذكر الماضي بتفاصيله الدقيقة.

الفنانة ميرفت عيسى، قرية الجش الجليل الأعلى

كفر برعم أولا وأخيرا

"أنا وهم" هي الفنانة ميرفت عيسى ومهجري كفر برعم، وهو اسم لأحد معارض الفنانة الذي تعرض فيه قضية كفر برعم من خلال عرض "البقج" التي مثلت عائلات كفر برعم الصغيرة والكبيرة. تمثل البقج التي تحمل ارقاما وليس كلمات في معرض الفنانة ميرفت عيسى، حالة اللجوء والتهجير واللا استقرار. وقد حوت البقج هذه على نوعين اثنين صغيرة وكبيرة، حيث أعدت البقج الصغيرة (التي أخذت اللون الذهبي) عادة من اجل حفظ الذهب والصيغ. أما البقج الكبيرة، فكانت معدة لنقل المعدات والأغراض الكبيرة من بيوت المهجرين نحو الشتات. حول المنطق الذي يحركها تقول ميرفت عيسى: "أنا أريد أن أفهم ما حدث. فرغم أن الحديث يدور عن العام ١٩٤٨، ولكن هذا الأمر [اللجوء] من الممكن أن يحدث معي شخصيا. يجب أن ندرك ذلك، فالموضوع اجتماعي وسياسي في آن معا. إن أمي لا تزال تخزن "المونة" في بيتنا. ومع انني أخبرتها مرارا أن هنالك الكثير من الدكاكين حاليا القادرة على توفير احتياجاتنا بكل سهولة، ولكنها تقول أنها لا تعرف ما قد يحصل".

الفنانة ميرفت عيسى، من مواليد قرية الجش، و هي من أبناء الجيل الثالث، كانت قد درست في قسم السيراميك والفنون في كليتي تل حاي وأورانيم في الشمال، وتحاضر حاليا في موضوع الفنون في عدد من الكليات والمعاهد. قامت عيسى بعرض العديد من المعارض حيث تعاملت من خلالها مع موضوع واحد ووحيد هو كفر برعم. فإضافة الى معرض "أنا وهم"، قامت عيسى أيضا، بمعارض أخرى، هي "أموات مرقمة"، و "مناديل" و "أعمال حرة" تدور جميعا في فلك كفر برعم. فتتناول الفنانة من خلال "مناديل" ذكرى نواح مهجري كفر برعم مع قصف القرية من الجو في العام ١٩٥٣ (أنظر الى الفصل الأول). حول ردود أفعال مهجري كفر برعم، تقول عيسى: "خلال معرضي الأول، "أنا وهم" والذي أقيم في جاليري المركز الثقافي في الناصرة في العام ٢٠٠٢ تحت إشراف الفنان فريد أبو شقرا، حضرت معظم العائلات البرعمية. كانت العائلات مهتمة جدا بموضوع البقج التي مثلتُ بها عائلات كفر برعم. لقد أراد كل فرد أن يتعرف على بقجة عائلته وبقج العائلات الأخرى. حتى فيما يتعلق بالمهجرين من القرى الفلسطينية الأخرى، فقد كانت اعمالي تعبر الى حد كبير عن قراهم وقضيتهم. لقد سمعت في الكثير من الأحيان مهجرين يقولون أنهم احسوا أن الحديث يدور عن قريته هو وليس عن كفر برعم".

المصوّرة مقبولة نصار، عرابة مثلث يوم الأرض

"لا شيء يشبه بلدنا"

عندما تتحدث روح المكان فهي لا تحتاج إلا لمن يستمع إليها وينقل الرسالة... صور لأحجار وبيوت وزقاق تحكي قصتنا قصة النكبة والتهجير.. المكان هنا هو قرانا الفلسطينية المهجرة، التي طافتها عدسة المصورة مقبولة نصار، ابنة قرية عرابة الواقعة في عمق الجليل، عرابة مثلث يوم الأرض، في محاولة منها لتوثيق ما تبقى من آثارها الآخذة بالزوال، وإيصال رسائل هذا المكان عبر الظل والنور واللون لكل اللاجئين المتلهفين لرؤيتها. عن الفكرة تقول مقبولة نصار:

"في الحقيقة لم أكن مصورة محترفة حينها، لكنني بدأت بالتصوير بعد أن حظيت بالمشاركة في دورة تدريبية في قبرص، تجمع نساء فلسطينيات من مخيمات لبنان والأردن وغزة والضفة ومن داخل الخط الأخضر. خلال هذا اللقاء الذي جمعتنا به مشاعر وطنية واحدة، لم تتوقف رفيقاتنا من مخيمي عين الحلوة ونهر البارد، بنات القرى المهجرة من صفورية وميعار والجليل عن السؤال: كيف هي بلدنا؟ وهل هذا الجبل يشبه بلدنا؟ وهل هذه البقعة هي كبلدنا؟ ربما كان وصفنا دقيقا، وربما كان غير دقيق، أو ربما خانتنا الكلمات والتعابير! لا ندري بالضبط لماذا جميعنا اتفقنا ضمنا و صراحة أن "ولا شيء يشبه بلدنا"... لا شيء يشبه حلمنا! خلال تلك اللقاءات، وبحرقة رافقتنا كلما حاولنا تعريف رفيقاتنا بالوطن، بدأنا نحمل اليهن معنا التراب مرة والرمان مرة أخرى في محاولة لتقريب الصورة أو تجسيد المعنى لكن الوطن بقي في قلوب وعيون رفيقاتنا المتلهفات اكبر واحلى وادفأ من كل ما حملنا".

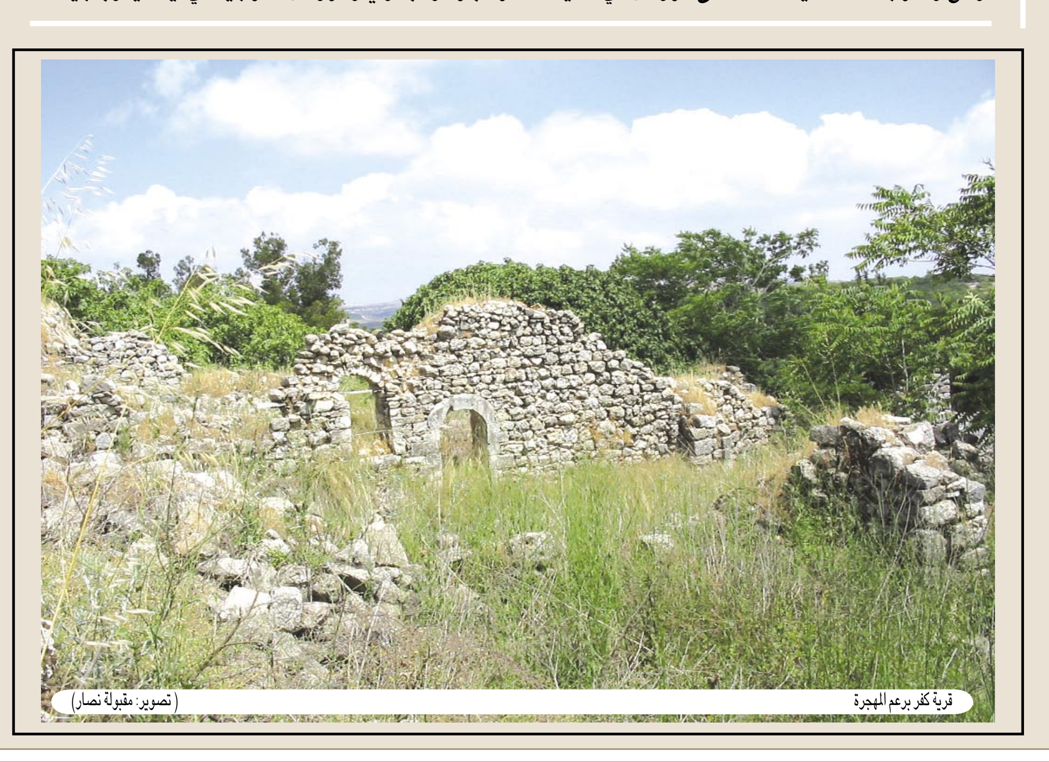
تضيف مقبولة: "تذكرني هذه الواقعة باللاجئ في رواية باب الشمس والذي تلقى عنقودا من برتقال فلسطين، وعلقه على الجدار ليرى ويشعر عبق فلسطين من خلاله إلى أن تلف. لقد كان الختيار يونس محقا. فقد جاءه الختيار "يونس" مؤنباً: "كان يجب أن تأكل البرتقال، فالوطن يجب أن نأكله لا نتركه يأكلنا، يجب أن نأكل برتقال فلسطين، ونأكل فلسطين والجليل، .. بدل أن تعلق بلادك على الحائط اكسر الحائط واذهب، يجب أن نأكل كل برتقال العالم ولا نخاف، فوطننا ليس حبات برتقال.. وطننا نحن.."

كان هذا الهاجش كافيا لكي يدفع مقبولة الى القرى المهجرة. "وددت لو أجد طريقة لنقل شيء من هذا الوطن، هذه القرى التي أمر يوميا وبسهولة من جانبها في الجليل والشمال وغيره، دون ان ادري مدى توق شعبنا في الشتات لرؤية ولو ذرة منها. ربما هي طريقة لإيصال برتقالاته التي لا تتلف، في صورته التي تبقى فينا مهما غيروا معالمه وطعمه وأجوائه. ربما هذا ما أيقظ في فكرة التصوير والتي من خلالها أريد حمل صور قرانا وبلادنا لمن لم يرها ولمن يفتقدها. إذا كان في عملي لمسة إبداعية فمصدرها بالتأكيد الوطن كما يراه المهجرون واللاجئون".

بدأت مقبولة بتصوير قرى محددة كي ترى صديقتها ميسر طه قريتها ميعار ولتنقل صورة عكبرة لامها المنتظرة ولكي ترى انتصار أبو سالم صفورية وليرى أقرباؤها بلدهم طيطبا.. إلى أن وصلت لتصوير (٧٥) قرية مهجرة نشرتها عبر الانترنت، بمشاركة موقع فلسطين في الذاكرة. في هذا الصدد تضيف مقبولة: "لم أكن اعرف إلى أي مدى سيصل هذا المشروع إلا بعد أن بدأت بتلقي رسائل من المهجرين أصحاب الأرض من كل بقاع الشتات. كل يروي قصته على طريقته؛ قصص تتنوع وتتعدد انما يجمعها شوق واحد... الم واحد... وحلم واحد. قصص تغرق في سرد التفاصيل عن هذه الزاوية أو تلك، أو ممن يكتشف قريته من جديد من الجيل الثاني والثالث للنكبة. عندها لم تعد الصور مجرد توثيق رغم أن هذا كان الهدف الأول، فقد أصبحت رباطا يوطد بين كل لاجئ وقريته. وبالنسبة لنا القرية هي الوطن الأصغر".

تبين لمقبولة نصار، كما تبين للآخرين، أن محاولات الإزالة والهدم لا تزال مستمرة. فالعديد من القرى تسرق أحجارها ويطمر أجزاء منها وأصبحت مهددة بالاختفاء، وهو ما يدفعها أكثر من الماضي الى بذل المزيد من الجهد للتوثيق وضرورة حماية ما تبقى منها ولو عبر الاحتفاظ بصورة لبقاياها.

رغم أن المهمة الأولى هي توثيقية إلا أن الأرض ايضاً تقول كلمتها في هذه الصور وتعكس جمالية بلادنا، فتتطور هذه المهمة إلى استعراض لبلادنا وروعتها الكامنة في طبيعتها وأرضها وتضاريسها ومياهها، من هنا أصبحت هذه الصور معرضاً متنقلاً للتذكير بالنكبة وليس مجرد عرض صورة المكان الحالية. خلال السنة الماضية تنقل المعرض في أكثر من عشر مواقع ومهرجانات محلية، إضافة إلى عروض في مخيمات نهر البارد والبداوي وعروض خارجية في ايطاليا وبلجيكا.



قرية كفر برعم المهجرة (تصوير: مقبولة نصار)

ضمن برنامجه لتنمية الأجيال الناشئة في مجال حقوق اللاجئين

مركز بديل يختتم مخيم "أجيال العودة" الصيفي الأول بنجاح كبير

تقرير: منجد جادو

أجمع العاملون في قطاع اللاجئين الفلسطينيين على أهمية فكرة تعزيز فكرة حق العودة للأجيال الفلسطينية الناشئة، بعد النجاح الكبير الذي حققه مخيم "أجيال العودة" الصيفي الأول الذي نظمه مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في قرية الزيتونة السياحية في مدينة بيت جالا وضم نحو ٣٠٠ طفل من مختلف المخيمات وتجمعات اللجوء الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وذلك بين الثاني والخامس من تموز الماضي. وجمع مخيم "أجيال العودة" بين الترفيه والتثقيف السياسي للأطفال حول ما يدور في محيطهم خصوصا ما يتصل بحقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجر أهلهم منها قبل عشرات السنين وتربيتهم على هذا الحق.

القائمون على المخيم يتحدثون عن فكرته وأهدافه

يأتي مخيم "أجيال العودة" في إطار برنامج تنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الذي يقوم عليه مركز بديل بالتعاون مع أحد عشر مؤسسة فاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين موزعة على أحد عشر مخيما وتجمعا في مختلف أرجاء الضفة الغربية المحتلة. وأضاف السيد محمد جرادات، منسق عمل الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة، ومنسق وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين في مركز بديل، أن الهدف من وراء برنامج تنمية الأجيال الناشئة في مجال حقوق اللاجئين هو تنمية كادر شبابي مستقبلي مؤهل للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين مشيرا إلى أن هذا البرنامج يأتي في إطار أشمل ينظم تحت رعاية الائتلاف الفلسطيني الدولي لحق العودة.

من جهته، قال السيد صلاح عجارمة رئيس مخيم أجيال العودة الصيفي الأول، ومدير مركز لاجئ في مخيم عايدة، وهو أحد المراكز المشاركة في برنامج تنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين، أن المخيم يضم في صفوفه احد عشر مؤسسة ناشطة في مخيمات اللجوء الفلسطيني والتي تعمل على تنشئة وتطوير الأطفال في مجال حق العودة، موضحا أن الهدف من وراء جمع هؤلاء الأطفال هو تعزيز مفهوم حق العودة لديهم وخلق آليات تواصل فيما بينهم رغم الإجراءات الإسرائيلية الرامية للتفريق بينهم. كما أكد عجارمة أن أحد أهداف مخيم أجيال العودة الرئيسية تتمثل في التصدي لإجراءات إسرائيل القمعية وكسر الحصار والجدار العازل معتبرا هذه المخيم رسالة واضحة للإسرائيليين أن الشعب الفلسطيني يستطيع العيش في كافة الظروف الصعبة وتحت كل الضغوط وانه قادر على التصدي لكل محاولات الاحتلال الهادفة إلى طمس الهوية الوطنية والذاكرة الفلسطينية.

إجراءات الاحتلال

حول الظروف التي رافقت تنظيم مخيم أجيال العودة، قال السيد حسن فرج منسق برنامج تنمية الناشئة في مركز بديل إن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي حالت دون مشاركة المهجرين الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر ولاجئي مخيمات قطاع غزة المحتل في فعاليات المخيم حيث أدى إغلاق معبر رفح لمنع خروج أطفال القطاع المحتل من الوصول إلى المخيم فيما منعت إجراءات الاحتلال المهجرين من الداخل أيضا من الوصول إلى مدينة بيت جالا تحت ذرائع وتهديدات أمنية. وأوضح فرج أن التحضيرات الخاصة بالمخيم تأثرت كثيرا بالإجراءات الإسرائيلية حيث اضطر مركز بديل لتغييرها في آخر لحظة، ومع ذلك فقد سار المخيم في نهاية المطاف كما يجب رغم شعور الجميع بوجود نقص لعدم تمكن الجميع من المشاركة. وأشار فرج إلى وجود نية لتوسيع هذا البرنامج مستقبلا ليشمل لاجئي المخيمات الفلسطينية في الدول العربية وذلك تحديا للاحتلال وممارساته وتأكيدا على حق جميع اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.



إن عدم تمكن البعض من الوصول لا يعني أن الآخرين قد وصلوا بسهولة! فحتى اللحظة الأخيرة لبدء فعاليات المخيم كان هناك تخوف من عدم تمكن لاجئي شمال الضفة الغربية المحتلة من الوصول إلى مدينة بيت جالا؛ حيث انتظر القائمون على مخيم أجيال العودة ساعات طويلة للحظة وصول هؤلاء المشاركين الذين عذبهم الاحتلال بإجرآته التعسفية المتبعة على الحواجز الفاصلة بين أجزاء الضفة المحتلة. وقالت هلا تفكجي، من جمعية "كي لا ننسى" بمخيم جنين أن جنود الاحتلال الإسرائيلي أوقفوهم لساعات على الحواجز الرئيسة (الثابتة) في الضفة المحتلة وهي حواجز عناب وزعترة والكونتينر هذا بالإضافة إلى الحواجز "الطيارة" (المتنقلة) التي لم يكونوا قد هيئوا أنفسهم للانتظار عليها مما أرهق الأطفال نفسيا. لكنهم وجدوا حال وصولهم مقر مخيم أجيال العودة ما أنساهم التعب وإذلال الحواجز الإسرائيلية حيث أن وجودهم بين أقرانهم من اللاجئين بغرض التأكيد على حق العودة يعتبر نصرا على الاحتلال وإجراءاته ضد الشعب الفلسطيني.

فعاليات وأنشطة المخيم

اشتملت فعاليات مخيم أجيال العودة على العديد من الفعاليات والمحاضرات والأنشطة السياسية والترفيهية. إلى جانب ذلك شمل المخيم على عدد من الزيارات الميدانية لمخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم وهي مخيمات عايدة والعزة والدهيشة، والتي نظمت على شكل مسيرات تؤكد على حق العودة وتندد بالممارسات الإسرائيلية وعلى رأسها جدار الفصل العنصري.

أما فيما يتعلق بالمحاضرات فقد اشتمل برنامج مخيم أجيال العودة على مدار أيامه الأربعة على محاضرات وجلسات للنقاش. وقد اتبع المحاضرون أسلوب محاورة الأطفال خلال تغطيتهم لمواضيع سياسية واجتماعية مثل حق العودة وقوانين الأمم المتحدة التي تكفل هذا الحق إضافة إلى مواضيع مثل مقاطعة إسرائيل وأساليب التحقيق في سجون الاحتلال وجدار الفصل العنصري والاستيطان وأثرها على الشعب الفلسطيني ومستقبله. هذا بالإضافة إلى محاضرات تتناول حرية التعبير والرأي والديمقراطية وغيرها. وفي ساعات المساء اشتمل برنامج المخيم على مسابقات ثقافية لم تبتعد كثيرا عن واقع الأطفال وما يحيط بهم حيث تركزت هذه المسابقات الثقافية على تاريخ القضية الفلسطينية على مختلف الأصعدة. كما تم تنظيم عروض فنية ودبكات شعبية وأغاني وطنية قدمتها على مدار أيام المخيم المؤسسات المشاركة فيه.

وجبات فلسطينية شعبية

قدم مخيم أجيال العودة وجبات "تراثية" للأطفال المشاركين فيه حيث قام متطوعون ومتطوعات المخيم بطهي العديد من الوجبات الشعبية التي كانت تطهى في القرى ما قبل التهجير. وبحسب السيدة فاطمة الجعفري وهي متطوعة من مخيم الدهيشة فقد تم تقديم العديد من هذه الوجبات للأطفال كوجبة الجريشة باللحم ووجبة المقلوبة بالدجاج وخبز الشراك الذي تم خبزه أمام الأطفال على الصاج فيما قدمت على وجبتي الفطور والعشاء وجبات قروية بحتة مثل المربى، الزيت والزعتر، الجبنة وغيرها. وكان الهدف من تقديم هذه الوجبات للأطفال حسب الجعفري هو تعريفهم بتاريخ أجدادهم في القرى من جهة وحثهم على التمسك بأرضهم وارض أجدادهم التي تنتج هذه الخيرات التي حرموا منها بسبب التهجير وضرورة استعادة الحق المسلوب لهم.

تأكيد رسمي وشعبي

لاقى تنظيم مخيم أجيال العودة استحسان العديد من المسؤولين الفلسطينيين من مختلف الاتجاهات السياسية التي عبر عنها عضو المجلس التشريعي الفلسطيني محمد خليل اللحام بالقول أن هذه النشاطات والبرامج الهادفة خصوصا تربية وتنشئة جيل جديد على حق العودة وتحديدا في هذه الفترة التي يتعرض فيها الشعب الفلسطيني لاشكال متعددة من محاولات قتل كل ما هو فلسطيني وذبح الأجيال القادمة تشكل انجازا وطنيا كبيرا وبمثابة لوحة جميلة في سماء الوطن الفلسطيني المعذب. كما اعتبر اللحام هذه الأنشطة الهادفة لتعريف الأطفال بقراهم وتاريخهم من جهة وتعريفهم ببعضهم البعض بهدف خلق قيادة موحدة للاجئين تحافظ على حق العودة صورة من صور كفاح الشعب الفلسطيني على مر سنوات النضال الوطني والتي تعددت أشكالها.

من جانبه، حيى السيد نادر أبو عمشة، عضو بلدية بيت جالا المشاركين في مخيم "أجيال العودة" في كلمة ألقاها نيابة عن بلدية بيت جالا. وقال أبو عمشة، "إننا في بلدية بيت جالا، نشد على أياديكم في مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وذلك في مسعاكم لتنوير جيل الشباب وتطوير قدراتهم كي لا ينسى أو يتناسى أننا لسنا مجرد جماعة تسعى لتحسين ظروفها المعيشية أو لاستدامة وصول رواتب موظفيها رغم أهمية ذلك، بل أننا امتداد لحضارة شعب أصيل يضرب جذوره في عمق تاريخ هذه الأرض الحبيبة وإن تكالبت علينا قوى الظلام من أقصى العالم الى أقصاه".

للأطفال كلمة

عبر الأطفال المشاركون عن فرحتهم بالمشاركة في فعاليات هذا المخيم الذي وفر لهم فرصة للترفيه والثقافة معا. وعكست كلمات الأطفال حول مشاركتهم في المخيم وأهدافه مدى وعيهم وإدراكهم لظروف حياتهم رغم كل ما يتعرضون له من ظروف صعبة والتي تدفعهم للتمسك بحقوقهم المشروعة وتحدي كافة الصعاب في سبيلها. وقال الطفل مهند أبو سريس من مخيم بلاطة أن قدومه للمشاركة في مخيم أجيال العودة يهدف للتأكيد على حقه بالعودة من جهة وكسر الحصار الإسرائيلي وتعزيز التواصل بين تجمعات اللاجئين الفلسطينيين رغم إجراءات الاحتلال كجدار الفصل العنصري والحواجز من جهة أخرى. أما الطفلة مها وهي من مخيم بلاطة أيضا فقالت أنها تشارك في المخيم لتؤكد عدم صحة أقوال رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة غولدا مئير والتي قالت فيها أن الكبار يموتون والصغار ينسون وهي هنا اليوم لتقول أن الشعب الفلسطيني لا ينسى حقوقه مهما طال الزمان وأن الأجيال الصغيرة لن تنسى حقها في العودة إلى قراهم وديارها. الطفل ثائر بوجة من مخيم طولكرم قال انه هنا للاطلاع على معاناة المخيمات الفلسطينية وللتعرف على أطفال من مخيمات أخرى وللتأكيد معا على أن هذه المعاناة هي سبب رئيسي بالتمسك بالحقوق.أما الطفل أسعد طايل إبراهيم من مخيم بلاطة فأوضح تمسك الأجيال الفلسطينية بحق العودة وان أي سلطة سياسية مهما كانت لا تملك حق التنازل عن هذا الحق.

نتائج إيجابية وتطلعات مستقبلية

إن خروج أطفال المخيم الصيفي "أجيال العودة" بهذه التصورات هو هدف تحقق بحسب القائمين عليه. فقال السيد صلاح عجارمة، في ختام المخيم أن تجميع هؤلاء الأطفال من مواقع مختلفة تمثل مئات القرى الفلسطينية المهجرة لهو دليل واضح على أن الأجيال الناشئة واعية وواعدة، وان تمسك اللاجئين في العودة ما وهن ولا ضعف رغم امتداد فترة التهجير والتي مهما طالت لن تزيد الأجيال الفلسطينية إلا تمسكا بحقها. وأشار عجارمة إلى تنامي عدد المؤسسات العاملة على تعزيز حق العودة في مختلف مخيمات اللجوء الفلسطينية.

من جهته ثمن السيد محمد جرادات، تفاعل الأطفال مع بعضهم البعض خلال أيام المخيم معتبرا ذلك ثمرة من ثمار برنامج تنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الذي يعمل عليه مركز بديل لتعزيز حق العودة. وأكد جرادات على نية مركز بديل الاستمرار في مثل هذه الفعاليات والأنشطة رغم كافة الظروف الصعبة التي ترافق تنظيمها. وشدد على أن قضية حق العودة تعتبر جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وان أي حل يتجاوز هذا الجوهر مصيره الفشل والهاوية بسبب تمسك الفلسطينيين به، وما نجاح فعاليات مخيم أجيال العودة والأنشطة المماثلة إلا اكبر دليل على ذلك.

بيـروت / فجـراً:

يُطلق البحرُ الرصاصَ على النوافِذ. يفتحُ العصفورُ أغنيةً
مبكرةً. يُطيّرُ جارنا رَفّ الحمام إلى الدخان. يموتُ من لا
يستطيع الركض في الطرقات: قلبي قطعة من برتقال
يابسٍ. أهدي إلى جاري الجريدةَ كي يفتش عن أقاربهِ.
أعزّيه غداً. أمشي لأبحث عن كنوز الماء في قبو البنايةِ.
أشتهي جسداً يضيءُ البارَ والغابات. يا "جيم" اقتليني
واقتليني واقتليني!
يدخل الطيران أفكاري ويقصفها..
فيقتل تسع عشرةَ طفلةً.
يتوقف العصفور عن إنشاده..
عاديةٌ ساعتنا – عاديةٌ،
لولا صهيل الجنس في ساقيك يا "جيم" الجنونْ.
والموتُ يأتينا بكل سلاحه الجويّ والبريّ والبحريّ.
ألف قذيفةٍ أخرى ولا يتقدم الأعداء شبراً واحداً.
"جيم" اجمعيني مرةً،
ما زلتُ حيّاً – ألف شكرٍ للمصادفةِ السعيدة.
يبذل الرؤساء جهداً عند أمريكا لتُفرِج عن مياه الشربِ.
كيف سنغسل الموتى؟
ويسأل صاحبي: وإذا استجابت للضغوط فهل سيسفر موتنا
عن:
دولةٍ..
أم خيمةٍ..
قلتُ: إنتظرْ! لا فرق بين الرايتينْ
قلتُ: إنتظرْ حتى تصب الطائراتُ جحيمها!
يا فجرَ بيروتَ الطويلا
عجِّلْ قليلا
عجِّلْ لأعرفَ جيِّداً:
إن كنتُ حيَّاً أم قتيلا.

محمـود درويـش

من قصيدة "مديح الظل العالي"، ١٩٨٣




(حق العودة) دورية تصدر كل شهرين عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحريـر
محمد جرادات
نهاد بقـاعي

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.